

ذِي رَأْسَاتٍ عَقَلْدِيَّتِي (2)
النُّبُوَّةُ وَالْإِمَامَةُ



دار المعارف الإسلامية الثقافية

الكتاب: دراسات عقائدية (2) النبوة والإمامة
تأليف: الشيخ مصطفى قصير قدس سره
مراجعة وتنسيق: مركز المعارف للمناهج والمتون التعليمية
إصدار: دار المعارف الإسلامية الثقافية
الطبعة: الأولى - 2019م / 1440هـ
تصميم وطباعة: DB UH
009613336218

ISBN 978-614-467-???-?

books@almaaref.org.lb

00961 01 467 547

00961 76 960 347

دائرة أساتذة عقائد سنية (2) النبوة والإمامية

الجزء الثاني



دار الماقر الإسلامية الثقافية



الفهرس

الباب الأول: النبوة 7

9	الفصل الأول: الوحي مفهومه وأنحاءه
11	مفهوم الوحي
15	أنحاء الوحي
23	رسول الله ﷺ والوحي
33	الفصل الثاني: خاتمة النبوة والوحي
35	خاتمة النبوة والوحي
38	من هم المحدثون؟
49	مزاعم واهية
50	مصحف فاطمة عليها السلام

الباب الثاني: الإمامة 53

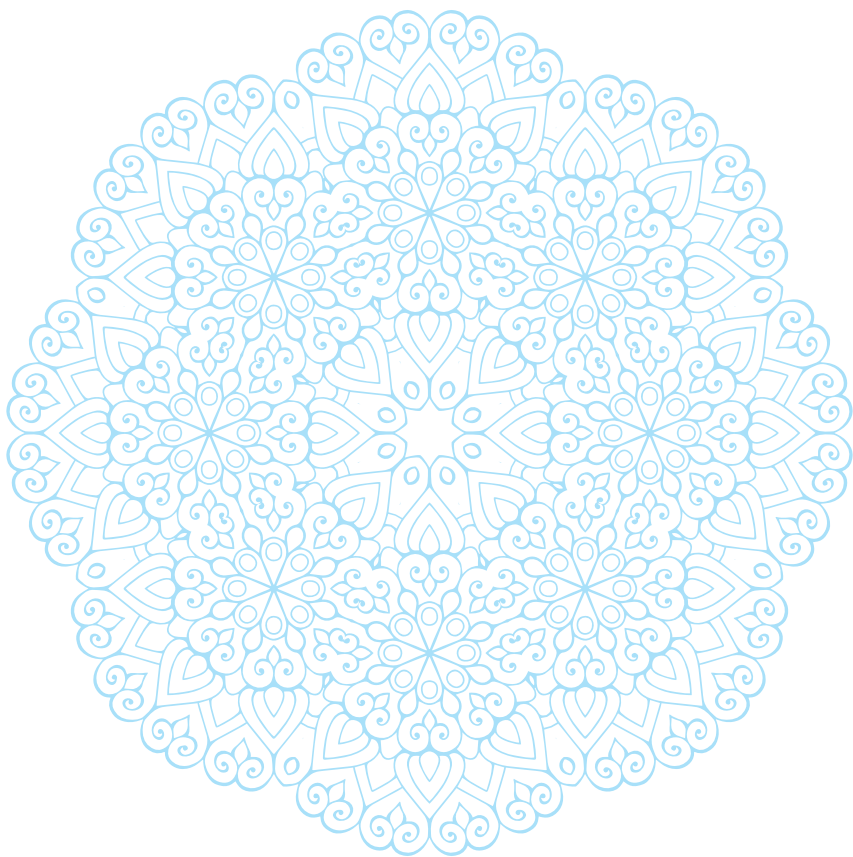
55	الفصل الأول: الإمامة في حديث الثقلين
57	مقدمة
62	دلالة الحديث
101	الفصل الثاني: منهجية أمير المؤمنين عليه السلام في الاستدلال على إمامته
103	تمهيد
108	السقيفة وحق الإمام علي عليه السلام

109.....	الإمام علي <small>عليه السلام</small> والوصية
113.....	لماذا الاستدلال؟
118.....	الأحداث التي عاشها الإمام علي <small>عليه السلام</small>
122.....	دوافع السكوت
128.....	كلمة أخيرة
133.....	الفصل الثالث: المهدي المنتظر <small>عليه السلام</small> بقية الله الأعظم
135.....	مقدمة
138.....	المهدي المنتظر <small>عليه السلام</small> بين الإمكان والوقوع
141.....	أخبار المهدي المنتظر <small>عليه السلام</small>
146.....	تواتر أخبار المهدي، وما يُثار حول التواتر
149.....	من هو المهدي المنتظر <small>عليه السلام</small> ؟
152.....	أدلة وجود المهدي <small>عليه السلام</small>
154.....	شبهات حول المهدي <small>عليه السلام</small>
177.....	قائمة المصادر والمراجع



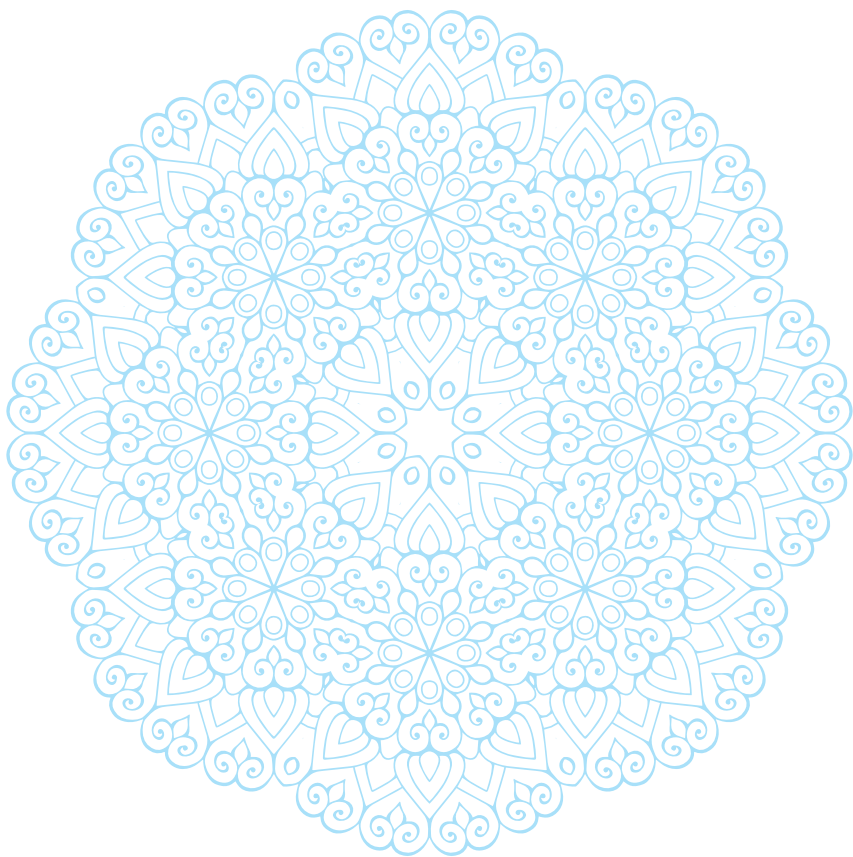
الباب الأول

النبوة



الفصل الأول

الوحي مفهومه وأنحائه



مفهوم الوحي

1 - الوحي في اللغة:

ذكر أهل اللغة أنّ الوحي هو الإشارة والإلهام والكلام الخفيّ، وحي إليه وأوحى: كلّمه بكلام يخفيه من غيره، ووحى إليه وأوحى: أوماً⁽¹⁾.

قال الفراء: «والعرب تقول أوحى ووحى وأومى وومى بمعنى واحد»⁽²⁾.

والوحي ما يوحيه الله إلى أنبيائه. قال ابن الأنباري: سُيِّ وحيّاً؛ لأنّ الملك أسره على الخلق، وخصّ به النبيّ المبعوث إليه، ثمّ قال: فهذا أصل الحرف، ثمّ قصر الوحي للإلهام، ويكون للأمر ويكون للإشارة⁽³⁾.

والذي يستفاد من تتبّع الاستعمالات وأقوال أهل اللغة أنّ للوحي معنًى واحداً، وهو الكلام الخفيّ، لكنّ الخفاء على أنحاء، فقد يكون

(1) ابن منظور، محمّد بن مكرم، لسان العرب، نشر ادب حوزة، قم المقدّسة، 1405هـ/ 1363هـش، لا ط، ج 15، ص 379 (مادة وحي).

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

خفياً في نفسه، يُسرّه المتكلم إلى المخاطب، وقد يكون خفياً باعتبار أنه يُعبّر عنه بالإشارات والإيماءات التي تخفى على غير المقصود بها أو يخفى مدلولها. ونحن لا نقصد بالكلام هنا الألفاظ المفيدة، وإنما نقصد المعاني التي يُراد نقلها بواسطة الكلام عادة، ولو كان ذلك بضرب من ضروب المجاز، فيدخل عندئذٍ الإلهام والإلقاء في الروع، وهما من أنحاء الوحي كما سيأتي.

2 - الوحي في القرآن الكريم

ليس ثمة معنى خاص للوحي في القرآن الكريم، حيث استعمل في القرآن بمعناه اللغوي، لكن نظراً إلى كثرة استعمال الوحي في الرساليّ منه، صار ينصرف عند إطلاقه إليه. قال تعالى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالذِّكْرِ مِنْ بَعْدِهِ...﴾⁽¹⁾، وقال: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ﴾⁽²⁾.

فلا شك في أنّ الوحي المذكور في الآيات المتقدّمة هو الوحي الرساليّ النازل على الأنبياء ﷺ، لكن ورد في القرآن استعماله في غير الرساليّ أيضاً، كما في قوله تعالى:

﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنْ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ﴾⁽³⁾.

(1) سورة النساء، الآية 163.

(2) سورة يونس، الآية 2.

(3) سورة النحل، الآية 68.



﴿وَأَوْحَىٰ فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا﴾⁽¹⁾.

﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾⁽²⁾.

﴿إِذْ يُوحَىٰ رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ﴾⁽³⁾.

﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْخَوَارِجِ أَنْ آمِنُوا بِي﴾⁽⁴⁾.

﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَآئِهِمْ﴾⁽⁵⁾.

﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ مِنَ الْمِحْرَابِ فَأَوْحَىٰ إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾⁽⁶⁾.

وقد ذكر بعض المفسرين أنّ الوحي في القرآن الكريم ورد بمعاني عدّة، منها الوحي المعروف بواسطة الملك، ومنها التكليم، ومنها الإشارة، ومنها الإلهام، ومنها التسخير وغير ذلك.

والظاهر أنّه ليس للوحي إلّا معنى واحدٌ في جميع الموارد، ولكن الاختلاف يكمن إمّا في الأسلوب، وإما في مضمون الوحي وأغراضه. وقد خلط هؤلاء بين المعنى وبين الأسلوب والغرض. أمّا من حيث الأسلوب، فقد يكون الوحي بالتكليم المباشر الذي لا يتوسّط فيه الملك بين الله - سبحانه وتعالى - وعباده، وقد يكون بواسطة الملك،

(1) سورة فصلت، الآية 12.

(2) سورة القصص، الآية 7.

(3) سورة الأنفال، الآية 12.

(4) سورة المائدة، الآية 111.

(5) سورة الأنعام، الآية 121.

(6) سورة مريم، الآية 11.



أو بواسطة الإلهام والإلقاء في الرّوع، أو بواسطة الرؤيا في المنام، وقد يكون عن طريق الإشارة والإيماء، أو بواسطة الأمر التكويني الذي يُعبّر عنه بالتسخير أو زرع الغرائز وما شابه ذلك.

فهذه أساليب متعدّدة ومختلفة للوحي، ولكن هذا الاختلاف لا يسري إلى حقيقة المعنى المشترك بينها.

وأما على مستوى مضمون الوحي وأغراضه، فقد يكون قرآناً وقد لا يكون، فليس كلّ وحي نزل على رسول الله ﷺ كان قرآناً، فقد كان الوحي قرآناً في بعض الحالات، ولكن نزل غير القرآن عن طريق الوحي، كما هي الحال في الأمور التي كانت تقتضيها الظروف ويتطلّبها الواقع؛ من تفسير وبيان وتأويل للقرآن، ومن معارف وأحكام شرعية، ومن إخبارات غيبية وغير غيبية، ومن الأمور التي تتعلّق بالحكم والإدارة وشؤون الولاية التي كانت تتطلّب تسديداً خاصاً من الوحي.

ومن الواضح أنّه لا مانع من نزول الوحي لبيان هذه الأمور والأغراض، وذلك وفق أساليبه المختلفة المذكورة، ولا اختصاص لواحد منها في غرض من الأغراض. نعم، قد يغلب أحد الأساليب أحياناً على واحد من الأغراض، لكنّ ذلك لا يؤدّي أبداً إلى تخصيصه به.

وسنحاول -هنا- تقسيم الوحي إلى أقسامه المتعدّدة باعتبار مضمونه وأغراضه، مع الإشارة إلى الأساليب المختلفة في هذا السياق. ومقتضى التقسيم الثنائي أن نقسم الوحي إلى الرسالي وغيره:



أنحاء الوحي

1 - الوحي الرسالي:

من المعروف أنّ الوحي هو وسيلة الاتصال بين الباري -عزّ وجلّ- وبين سفرائه إلى خلقه، حيث يجري تلقّي المعارف والأحكام وغير ذلك من شؤون الرسالة عن طريقه؛ ولأجل ذلك أطلق عليه الوحي الرساليّ، تمييزاً له عن الوحي الذي لا يتضمّن شأناً رساليّاً.

والوحي الرساليّ النازل على رسول الله ﷺ كان يأتي لأغراض عدّة ومضامين شتّى، منها: الذكر الحكيم، والقرآن الكريم، الذي هو نصّ كلام الله - سبحانه وتعالى- المنزل على رسوله بهذا الاسم، وهو المتّصف بالإعجاز، والوحي النازل به قد يختصّ باسم الوحي القرآنيّ.

ومنها: تأويل كلام الله - تعالى- الوارد في القرآن الكريم وتفسيره. ومنها: ما يطلق عليه اسم الأحاديث القدسيّة التي لا تعدّ من الوحي القرآنيّ.

ومنها: تفاصيل الشريعة وأحكامها ومعارفها وما يتعلّق بها. ومنها: يرتبط بشؤون الإمامة والتدبير وأخبار العالم والمغيّبات؛ ممّا يشكل دائرة علوم الرسول ﷺ وما يحتاج إليه في مهمّته القياديّة والإصلاحيّة والدينيّة. قال تعالى: ﴿لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ ۚ تَنَزَّلُ الْمَلَكُوتُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ﴾⁽¹⁾.

(1) سورة القدر، الأيتان 3 - 4.

ولا شك في أن تنزل الملائكة في حياة رسول الله ﷺ كان عليه،
و«كل أمر» يشمل جميع هذه الشؤون والأغراض.

فالوحي القرآني -إذا- هو أحد تلك الأغراض فقط، وليس كل
وحي رسالي قرآنًا.

وللوحي الرسالي -بشكل عام- أساليب متعددة ورد ذكرها في
القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، المنقولة لنا عن طريق
الرواة الثقات أو الواصلة إلينا عبر أئمة الهدى من أهل بيت النبوة.
ومن هذه الأساليب ما يلي:

الأول: التكليم المباشر دون توسط ملائكة:

وهذا يكون حال اليقظة، وهو ما صرح به القرآن الكريم في
مواضع عدة.

منها ما ورد في قصّة إحياء الله -سبحانه وتعالى- لآدم ﷺ،
حيث قال: ﴿وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكَ الشَّجَرَةِ﴾⁽¹⁾.

ومنها ما ورد في قصّة إبراهيم ﷺ، حيث قال -تعالى-:

﴿وَنَدَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ ﴿١١٢﴾ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّءْيَا﴾⁽²⁾.

ومنها ما ورد في قصّة موسى ﷺ، حيث قال -تعالى-: ﴿وَكَلَّمَ
اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾⁽³⁾.

(1) سورة الأعراف، الآية 22.

(2) سورة الصافات، الآية 104 - 105.

(3) سورة النساء، الآية 164.



وقال: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي إِلَيْكَ﴾⁽¹⁾.

وقال: ﴿وَنَدَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا﴾⁽²⁾.

الثاني: الإحياء بواسطة الملك:

وهذا الأسلوب له شواهد عدّة، وهو الأكثر شيوعاً والأغلب وقوعاً.

قال تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ﴾⁽³⁾.

وقال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾⁽⁴⁾.

وقال تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١١٣﴾ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ﴾⁽⁵⁾.

الثالث: الرؤيا في المنام:

إنّ «رؤيا الأنبياء وحي»⁽⁶⁾، كما ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام، وعن عبيد بن عمير مقطوعاً⁽⁷⁾. وقد ورد لهذا الأسلوب من الوحي في القرآن الكريم شواهد عدّة منها:

(1) سورة الأعراف، الآية 143.

(2) سورة مريم، الآية 52.

(3) سورة آل عمران، الآية 39.

(4) سورة البقرة، الآية 97.

(5) سورة الشعراء، الآيتان 193 - 194.

(6) الطوسي، الشيخ محمد بن الحسن، الأمالي، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية - مؤسسة البعثة، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، إيران - قم، 1414هـ، ط1، ص338.

(7) البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، دار الفكر، لا.م، 1401هـ ق / 1981م، لا.ط، ج1، ص44.

قوله تعالى في قصة إبراهيم: ﴿قَالَ يَبْنَؤُا إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانْظُرْ مَاذَا تَرَى﴾ قَالَ يَتَأَبَّتِ أَفْعَلُ مَا تُؤْمَرُ سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّادِرِينَ ﴿١٣٢﴾ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴿١٣٣﴾ وَنَدَيْنَاهُ أَنِ يَتَبرَّهِيمُ ﴿١٣٤﴾ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّءْيَا إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ ﴿١٣٥﴾ (١).

فقول إسماعيل عليه السلام: ﴿يَتَأَبَّتِ أَفْعَلُ مَا تُؤْمَرُ﴾، يكشف لنا عن أنّ رؤياه تلك كانت وحياً وأمرأ إلهياً بُلِّغَ به عن طريق الرؤيا. فالأوامر الإلهية قد تُبَلِّغُ للأنبياء عن طريق المنام، وما كان إبراهيم ليقدِّم على ذبح ولده لمجرد رؤيا، فلا بدّ من أن تكون تلك الرؤيا وحياً وأمرأ إلهياً لازماً بالنسبة إليه.

الرابع: الإلهام:

وهو أحد أساليب الوحي الرساليّ، وقد يُعبّر عنه بالإلقاء في الروح. وهو مغاير بلا شكّ لما يصطلح عليه الناس من الإلهام، فقد يعبرون بأنّ فلاناً مُلهم. وألهم القيام بالأمر الفلانيّ، إذا وجد في نفسه الدافع نحو ذلك. ومهما يكن، فهو هنا يجد أن القرار والتصميم كان بيده، وأنّ الفكرة وليدة نفسه، وقد لا يحصل له اليقين بالنتيجة.

والإلهام بهذا المعنى يختلف عن الوحي الإلهامي الذي لا يغير بقاء أنحاء الوحي من حيث النتيجة، ومن حيث اليقين والاطمئنان بمصدر الإلهام، وإن غايرها من حيث الأسلوب والشكل. وقد جعل عدد كبير من المفسرين إحياء الله سبحانه إلى أمّ موسى من

مصاديق الوحي الإلهامي، حيث قال تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خِفَتْ عَلَيْهِ فَالْقِيهِ فِي الَّتِيمِ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكَ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾⁽¹⁾.

وليس في سياق الآيات ما يدل على ذلك. قال العلامة الطباطبائي - في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَنَنَّا عَلَيْكَ مَرَّةً أُخْرَىٰ﴾ ﴿٢٧﴾ إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَمْرًا يُوْحَىٰ﴾⁽²⁾ - «المراد به الإلهام، وهو نوع من القذف في القلب في يقظة أو نوم»⁽³⁾.

وهذا، وإن لم يكن من الوحي الرسالي، إلا أنه ورد في النصوص أنّ الإلقاء في الرّوع كان أحد أساليب الوحي الرسالي، ومنها ما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «ألا إنّ الروح الأمين نفث في روعي أنّه لن تموت نفسٌ حتّى تستكمل رزقها، فاتقوا الله وأجملوا في الطلب»⁽⁴⁾.

وقد يقال: إنّ النفث في الرّوع هنا يدخل في القسم الثاني، وهو الإيحاء بواسطة ملك. ومهما يكن، فإنّ إيحاء الملك عندئذٍ يكون على أنحاء: فتارة يكون بسماع الصوت ومشاهدة الصورة، وأخرى بسماعه دون مشاهدة، وثالثة بالإلقاء في الرّوع من دون توسّط صوت. وسيأتي مزيد من التفصيل إن شاء الله.

(1) سورة القصص، الآية 7.

(2) سورة طه، الآيتان 37-38.

(3) الطباطبائي، السيد محمّد حسين، الميزان في تفسير القرآن، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين، قم المقدّسة، لا.ت، لا.ط، ج 14، ص 161.

(4) الكليني، الشيخ محمّد بن يعقوب، الكافي، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية، مطبعة حيدري، طهران، 1365 هـ.ش، ط 4، ج 2، ص 74.

وقد جَمعت آية من القرآن الكريم أساليب الوحي. قال تعالى:

﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلَىٰ حَكِيمٍ﴾⁽¹⁾.

ظاهر هذه الآية الكريمة أنَّ أساليب خطاب الباري -عزَّ وجلَّ- للناس ثلاثة:

أولاً: التكليم وحيًا.

ثانيًا: التكليم من وراء حجاب.

ثالثًا: إرسال الرسول.

وظاهر الآية هو المقابلة بين الأنحاء الثلاثة، وهو يقتضي المغايرة؛ وعليه فإنَّ الأسلوب الأوَّل ينحصر بالتكليم الخفيِّ دون صوت ولا واسطة، وهو يتحقق بالإلهام والقذف في القلب، وأما الثاني فهو ما حصل مع موسى عليه السلام عندما كلمه الله -سبحانه وتعالى-، وإنَّما أُطلق عليه أنَّه من وراء حجاب، باعتبار توسُّط الصوت دون رؤية المصدر، فكأنَّ المصدر مختفٍ وراء حجاب. وهذا ضرب من التشبيه والاستعارة. واحتجاب الله سبحانه وتعالى عن خلقه ليس كاحتجاب الشمس والقمر، واحتجاب البشر، وغير ذلك ممَّا يمكن ظهوره للعيان ورؤيته؛ إذ إنَّ احتجابه -تعالى- لتنزُّه ذاته عن مشاكلة مخلوقاته.

وتكليم الله سبحانه وتعالى لموسى عليه السلام وغيره من وراء

(1) سورة الشورى، الآية 51.

حجاب، لم تطلق عليه الآية اسم الوحي، لكنّه داخل في المعنى اللغويّ له، وأطلق عليه اسم الوحي في الأخبار. واختصاص النحو الأول بالاسم هنا ربّما كان باعتبار كونه أشدّ خفاءً من الثاني، فهو بالنسبة إليه مختصّ باسم الوحي.

ولذا، أُطلق على إحياء الملك المرسل إلى الأنبياء اسم الوحي، مع أنّه قد يكون بالصوت دون الصورة، وقد يكون بالصوت والصورة أيضاً. فملاحظة الخفاء أمر نسبيّ قد يلاحظ بالنسبة إلى غير النبيّ وقد يلاحظ بالنسبة إلى بعض حواسب النبيّ دون بعضها الآخر.

وسنعرض النصوص الواردة في كيفية نزول الوحي على الرسول ﷺ، وفي ذلك من الشواهد ما يمكن الاستفادة منه في المقام.

2 - الوحي غير الرساليّ:

ومهما يكن، فهذه الأقسام الثلاثة للوحي أو الأساليب الثلاثة، لا تختصّ بالأنبياء ولا بوحي النبوة، بل هي تصحّ مع غير الأنبياء، وفي الأغراض الأخرى غير الرسالية، كما هي الحال بالنسبة إلى أمّ موسى، ومريم بنت عمران، وامرأة إبراهيم في صريح القرآن الكريم:

قال تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ فِإِذَا خِفَتْ عَلَيْهِ فَالْقِيهِ فِي الْيَمِّ﴾⁽¹⁾.

وقال: ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَأْتُكِ يَمْرُؤُا إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَأَصْطَفَاكِ عَلَىٰ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ﴾⁽²⁾.

(1) سورة القصص، الآية 7.

(2) سورة آل عمران، الآية 42.

وقال: ﴿فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾⁽¹⁾.

وقال: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَمْرِيئِمُ إِنَّ اللَّهَ يَبْشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ﴾⁽²⁾.

وقال: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى﴾⁽³⁾ إلى قوله تعالى: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾^(٧١) قَالَتْ يَوَيْلَئِي أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ ﴿٧٢﴾ قَالُوا أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾⁽⁴⁾.

واحتمال أن تكون البشارة قد جاءت بها بواسطة إبراهيم عليه السلام بعيد عن ظاهر الآية الشريفة، وليس من مقتضى للعدول عن الظاهر مع عدم استحالة ذلك، وخاصة في خطاب الملائكة: ﴿قَالُوا أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾.

من الواضح أنّ هذه الأغراض لم تكن رسالية، ولم يلزم من نزول الملائكة فيها نبوة المنزل عليهم.

وقد عبّر القرآن الكريم في بعض الموارد عن الأوامر التكوينية أو التدبيرية بالوحي أيضاً، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَى فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا﴾⁽⁵⁾.

وقوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾^(٦) بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا⁽⁶⁾.

وورد التعبير به أيضاً عن إيداع الأمور الفطرية والغريزية لدى

(1) سورة مريم، الآية 17.

(2) سورة آل عمران، الآية 45.

(3) سورة هود، الآية 69.

(4) السورة نفسها، الآيات 71-73.

(5) سورة فصلت، الآية 12.

(6) سورة الزلزلة، الآيتان 4-5.



الحيوانات وإلهامها ما ينبغي لها، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ﴾⁽¹⁾.

كما أن إبلاغ الأوامر إلى الملائكة يُعدّ وحياً أيضاً في نص القرآن الكريم. قال تعالى: ﴿إِذْ يُوحَىٰ رَبُّكَ إِلَى الْمَلَكَةِ أَنِي مَعَكُمْ فَتَتَّبِعُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾⁽²⁾.

وقد استفدنا من مجموع هذه النصوص والموارد أن الوحي الإلهي لا يختصّ بالأمور الرسالية، ولا يلزم النبوة؛ بل يتعدى إلى كثير من الأغراض والموارد الأخرى. نعم، لا بدّ في النبوة من الوحي الذي هو من مقتضيات السفارة، وهو طريق ووسيلة للارتباط والاتصال بربّ العزة.

وقد تأكّدت مسألة عدم التلازم بين ظاهرة الوحي والنبوة من خلال الأمثلة القرآنية المتقدمة، ونحن نكتفي بها عن خوض غمار النصوص الواردة في السنة الشريفة.

رسول الله ﷺ والوحي

بعد هذا العرض لأنحاء الوحي وأساليبه وأغراضه، ننتقل إلى الوحي النازل على رسول الله ﷺ لنرى كيف كان ﷺ يوحى إليه، والحالات التي روي أنّها كانت تعتريه عند نزول الوحي عليه.

(1) سورة النحل، الآية 68.

(2) سورة الأنفال، الآية 12.



والذي يتحصّل من مجموع النصوص الواردة في كيفيّة نزول الوحي عليه، أنّه ﷺ كان يوحى إليه بأساليب الوحي المتقدّمة كلّها، ولمختلف الأغراض.

فقد ورد في بعض النصوص أنّه ﷺ كان يوحى إليه عن طريق الرؤيا في المنام في الفترة الأولى من نبوّته قبل نزول جبرئيل عليه. وقد روي عن محمد بن كعب وعائشة أنّ: «أول ما بُدئ به رسول الله من الوحي الرؤيا الصادقة، وكان لا يرى رؤيا إلا جاءت به مثل فلق الصبح»⁽¹⁾.

وعن عليّ بن إبراهيم قال: «إنّ النبيّ ﷺ لمّا أتى له سبع وثلاثون سنة كان يرى في منامه كأنّ آتياً يأتيه فيقول: يا رسول الله. ومضت عليه برهة من الزمن وهو على ذلك يكتمه»⁽²⁾.

وعن محمّد بن علي بن النعمان الأحول قال: سألت أبا جعفر ﷺ عن رسول الله والنبيّ المحدث، قال: «الرسول الذي يأتيه جبرئيل قبلاً فيراه ويكلّمه، فهذا الرسول، وأمّا النبيّ فهو الذي يرى في منامه نحو رؤيا إبراهيم ونحو ما كان رأى رسول الله ﷺ من أسباب النبوة قبل الوحي حتّى أتاه جبرئيل ﷺ من عند الله بالرسالة، وكان محمّد ﷺ حين جمع له النبوة وجاءته الرسالة من عند الله، يجيئه بها جبرئيل ويكلّمه بها قبلاً. ومن الأنبياء من

(1) ابن شهر آشوب، محمد بن علي، مناقب آل أبي طالب، تصحيح وشرح ومقابلة: لجنة من أساتذة النجف الأشرف، المكتبة الحيدرية، العراق - النجف الأشرف، 1376 هـ - 1956 م، لا. ط، ج 1، ص 41.

(2) المصدر نفسه.

جمع له النبوة، ويرى في منامه، ويأتيه الروح ويكلّمه ويحدّثه، من غير أن يكون يرى في اليقظة. وأمّا المُحدّث فهو الذي يُحدّث فيسمع، ولا يُعاين ولا يرى في منامه»⁽¹⁾.

ولا شكّ في أنّ الرؤيا التي هي من أساليب الوحي، تختلف عمّا يراه عامّة الناس في منامهم، مهما صدقت ومهما كانت من الوضوح بمكان. فإنّ رؤيا الوحي يفترض أن يحصل بها اليقين للرأي بأنّها من الوحي، وأنّها من الأوامر والخطابات الإلهيّة. ألا ترى كيف أقدم إبراهيم عليه السلام على ذبح ابنه إسماعيل امتثالاً للرؤيا! وكيف عدها إسماعيل أمراً إلهياً، فقال: يا أبتِ افعل ما تؤمر!

ولئن كانت الرؤيا مرحلة من مراحل الوحي، ودرجة من درجات النبوة، التي عبّر عنها القرآن الكريم بقوله -تعالى-: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾⁽²⁾. فإنّ الرؤيا لم تنقطع عنه بعد نزول جبرئيل على قلبه، وبعد أن نزل عليه الوحي المباشر-كما سيأتي-، فإنّ القرآن الكريم يشير إلى حصول ذلك فيما بعد أيضاً، قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّءْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾⁽³⁾، وقال: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّءْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ﴾⁽⁴⁾، وقال: ﴿إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرْنَكُهُمْ كَثِيرًا لَفُشِنْتُمْ﴾⁽⁵⁾.

(1) الشيخ الكليني، الكافي، مصدر سابق، ج 1، ص 176.

(2) سورة البقرة، الآية 253.

(3) سورة الإسراء، الآية 60.

(4) سورة الفتح، الآية 27.

(5) سورة الأنفال، الآية 43.

هذه كانت المرحلة الأولى، وأمّا المرحلة الثانية فكانت مرحلة نزول الوحي بواسطة جبرئيل عليه السلام على قلبه ﷺ. قال تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٣٦﴾ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿١﴾﴾، وقال: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴿٢﴾﴾، وقد وردت بعض الروايات أن جبرئيل عليه السلام كان ينزل على رسول الله ﷺ بصورة إنسان جميل الطلعة، فيحدثه ويقرأ عليه القرآن الكريم. وكان رسول الله ﷺ قد رأى جبرئيل على صورته الحقيقية الملائكية مرتين تحدثت عنها سورة النجم؛ إذ قال تعالى: ﴿إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى ﴿١﴾ عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى ﴿٥﴾ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى ﴿٦﴾ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى ﴿٧﴾ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ﴿٨﴾ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ﴿٩﴾ فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى ﴿١٠﴾ مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى ﴿١١﴾ أَفَتُمَارُونَهُ عَلَىٰ مَا يَرَى ﴿١٢﴾ وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى ﴿١٣﴾ عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى ﴿٣﴾﴾.

فالمرة الأولى رآه ﷺ في بدء الوحي ﴿وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى﴾، فسدّ ما بين المشرق والمغرب. ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾ فيما روي أنه ﷺ سأل جبرئيل أن يريه نفسه مرة أخرى على صورته التي خلقه الله عليها، فأراه صورته فسدّ الأفق أيضاً⁽⁴⁾.

(1) سورة الشعراء، الأيتان 193 - 194.

(2) سورة البقرة، الآية 97.

(3) سورة النجم، الآيات 4-14.

(4) الطبرسي، الشيخ الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، تحقيق: لجنة من العلماء والمحققين، مؤسسة الأعلمي، بيروت، 1415هـ/1995م، ط1، ج9، ص173؛ ج10، ص446-175؛ السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الدر المنثور، دار الفكر، بيروت، 1993م، لا.ط، ج6، ص123.



وثمة العديد من النصوص عند أهل السنة تصف نزول الوحي على رسول الله ﷺ والحالات التي كانت تعتريه عند ذلك، منها:

ما روي عن زيد بن ثابت أنه ﷺ كان إذا نزل عليه الوحي ثقل لذلك، وتحدر جبينه عرقاً كأنه جُمان، وإن كان في البرد⁽¹⁾.

وعن عبادة بن الصامت قال: «كان إذا نزل عليه الوحي كرب لذلك وتربّد وجهه»⁽²⁾.

وعن عائشة أنّ الحارث بن هشام سأل رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله كيف يأتيك الوحي؟ فقال رسول الله ﷺ: «أحياناً يأتيني مثل صلصلة الجرس، وهو أشده عليّ، فيفصم عني وقد وعيت عنه ما قال، وأحياناً يتمثل لي الملك رجلاً، فيكلمني فأعي ما يقول، وهو أهونه عليّ»⁽³⁾.

وعن عبد الله بن عمر قال: سألت النبي ﷺ فقلت: يا رسول الله، هل تحسّ بالوحي؟ فقال ﷺ: «نعم، أسمع صلاصل ثمّ

(1) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، دار الفكر، بيروت، 1401هـ/ق/1981م، ط1، ج2، ص110.

(2) ابن سعد، الطبقات الكبرى، مصدر سابق، ج1، ص131.

(3) البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج1، ص3؛ ابن سعد، الطبقات الكبرى، مصدر سابق، ج1، ص132؛ وعبرة (وهو أهونه علي) زيادة جاءت في رواية أبي عوانة في صحيحه. راجع: العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق ومراجعة: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، لا، ط، ج1، ص30؛ السيوطي، جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، لا، م، 1394هـ/ق/1974م، لا، ط، ج1، ص44.



أسكت عند ذلك، فما من مرة يوحى إليّ إلّا ظننت أنّ نفسي تفيض»⁽¹⁾.

وفي روايات أخرى أنّه ﷺ إذا أوحى إليه يأخذه شبه السُّبّات⁽²⁾، وأنّه إذا أوحى إليه غَشِيَتْهُ السكينة، ونكّس رأسه، ونكّس أصحابه رؤوسهم⁽³⁾. وقال ابن أروى الدوسي: «رأيت الوحي ينزل على النبي ﷺ وأنّه على راحلته، فترغو وتفتل يديها حتّى أظنّ أنّ ذراعها ينقصم، فربّما برّكت، وربّما قامت موتدّة يديها حتّى يسري عنه من ثقل الوحي، وإنّه ليتحدّر منه الجُمان»⁽⁴⁾.

والظاهر أنّ أثقل الوحي عليه ﷺ ما كان يأتيه مباشرة دون توسّط جبرئيل عليه السلام. وأمّا ما كان يأتيه عند نزول جبرئيل، فكان أهونه عليه، وخاصةً عندما يتمثّل له بصورة رجل.

وإلى هذا التفصيل تشير الرواية المتقدّمة والروايات الواردة عن أهل بيت العصمة والطهارة.

روي أنّ الإمام الصادق عليه السلام سئل عن الغشية التي كانت تأخذ النبي ﷺ أكانت عند هبوط جبرئيل؟ فقال: «لا، إنّ جبرئيل كان إذا أتى النبي لم يدخل عليه قعد بين يديه قعدة العبد، وإنّما ذاك عند مخاطبة الله - عزّ وجلّ - إيّاه بغير تُرْجُمان وواسطة»⁽⁵⁾.

(1) ابن حنبل، أحمد، مسند أحمد، دار صادر، بيروت، لا، ت، لا، ط، ج2، ص222.

(2) المصدر نفسه، ج6، ص103.

(3) المصدر نفسه، ج5، ص190.

(4) ابن سعد، الطبقات الكبرى، مصدر سابق، ج1، ص131.

(5) الصدوق، الشيخ محمّد بن علي، كمال الدين وتمام النعمة، صححه وعلق عليه: علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي، إيران، 1405هـ، لا، ط، ص85.

والجدير بالذكر في هذا المقام، أنَّ كثيراً ممَّا يروى في كيفية بدء نزول الوحي عليه ﷺ من حالة الهلع التي أصيب بها، ولجؤه إلى خديجة التي هدأت من روعه واكتشفت نبوته، أو عرضت قضيتَه على ورقة بن نوفل أو غيره من الأُخبار والرهبان، هو ممَّا لا يمكن القبول به، ولا يتصوّر النبي ﷺ شاكاً في نبوته ولا جاهلاً بالوضع الذي هو عليه حتَّى يُطمئنّه أمثال هؤلاء. هذا مضافاً إلى تهافت تلك النصوص وتناقضها، وضعف أسانيدها.

والثابت أنّه ﷺ كان منذ اللحظة الأولى على بينة من أمره، وإلا هل يختار الله تعالى لرسالته وثقلها إلا مَنْ صُنِعَ على عينه وهُيئَ لحملها. وهذا الأمر يجري في كلّ وحي يوحى، فلا يتصوّر موحى إليه شاكاً في أنّ الذي نزل عليه هو الوحي.

وقد التفت السنيّ للإشكال الوارد على روايات البخاريّ، فقال: «مقتضى جواب خديجة والذهاب إلى ورقة أنّ هذا كان منه على وجه الشكّ، وهو مُشكّل بأنّه لمّا تمّ الوحي صار نبياً، فلا يمكن أن يكون شاكاً بعد في نبوته، وفي كون الجائي عنده ملكاً من الله، وكون المنزل عليه كلام ربّ العالمين»⁽¹⁾.

والصحيح، أنّ رسول الله ﷺ لم ينزل عليه الوحي إلا بعد أن تربّى تربية دقيقة، وأعدّ لتحمل هذه المسؤولية العظمى، وقد كانت الكرامات الكثيرة التي ظهرت له ورويت عنه تُشكّل إرهابات للنبوة، حيث إنّّه عندما نزل عليه الوحي كان على بينة من أمره،

(1) البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج 1، ص 3.



وعلى بصيرةٍ ثابتةٍ ويقينٍ ممّا جاءه. وإلى هذا تشير روايات عدّة وردت عن أئمة أهل البيت عليهم السلام.

فعن زرارة أنّه سأل الإمام الصادق عليه السلام: كيف لم يخف رسول الله ﷺ فيما يأتيه من قبل الله أن يكون ممّا يتزغ به الشيطان؟ فقال: «إنّ الله إذا اتخذ عبداً رسولاً أنزل عليه السكينة والوقار، فكان الذي يأتيه من قبل الله مثل الذي يراه بعينه»⁽¹⁾.

وقد روي أنّ أبا عبد الله عليه السلام سئل: كيف علّمت الرسل أنّها رسل؟ قال: «كُشف عنها الغطاء»⁽²⁾.

وروي أنّ الباقر عليه السلام سئل: كيف يعلم أنّ الذي رأى في النوم حقّ أنّه من الملك؟ قال: «يُوفَّق لذلك حتّى يعرفه»⁽³⁾.

وقال الشيخ الطبرسي: «إنّ الله لا يوحى إلى رسوله إلّا بالبراهين النيرة، والآيات البينة، الدالة على أنّ ما يوحى إليه إنّما هو من الله تعالى، فلا يحتاج إلى شيء سواها ولا يفزع ولا يفزع ولا يفرق»⁽⁴⁾.

(1) العياشي، محمد بن مسعود، تفسير العياشي، تحقيق: الحاج السيد هاشم الرسولي المحلاتي، المكتبة العلمية الإسلامية، إيران - طهران، 1422هـ، ط1، ج2، ص201.

(2) البرقي، أحمد بن محمد بن خالد، المحاسن، تصحيح وتعليق: السيد جلال الدين الحسيني، دار الكتب الإسلامية، إيران - طهران، 1370هـ - 1330 ش، لا.ط، ج2، ص328.

(3) الشيخ الكليني، الكافي، مصدر سابق، ج1، ص177.

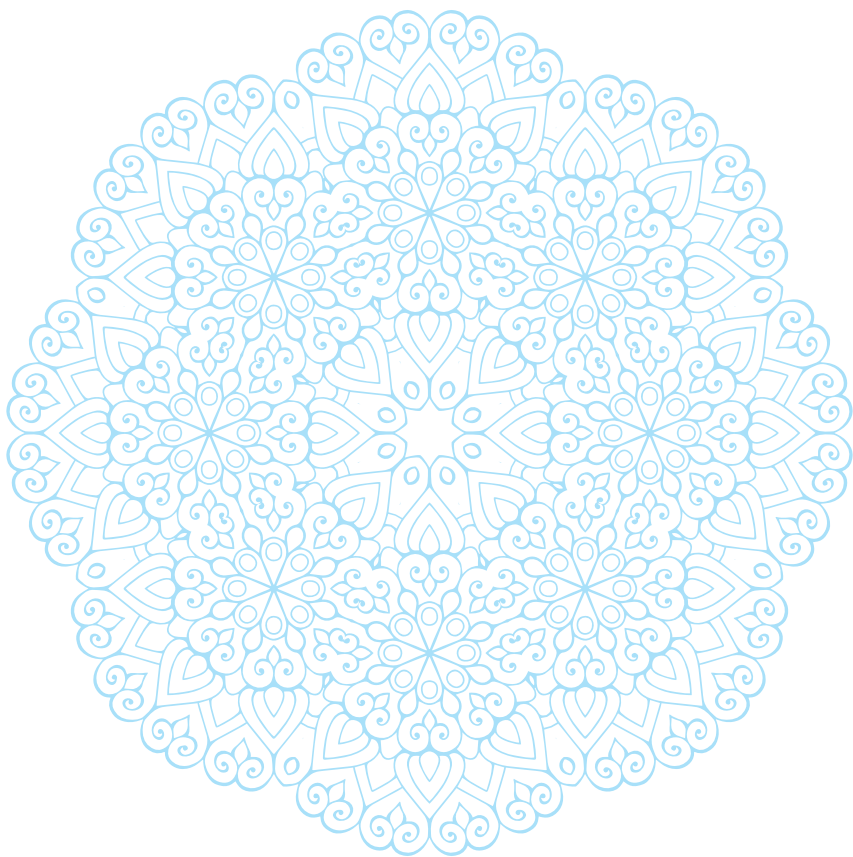
(4) الشيخ الطبرسي، مجمع البيان في تفسير القرآن، مصدر سابق، ج10، ص384.

وقال عيَّاض: «لا يصحَّ أن يُتصوَّر له الشيطان في صورة الملك، ويلبس عليه الأمر، لا في أوَّل الرسالة ولا بعدها. والاعتماد في ذلك على دليل المعجزة، بل لا يشكُّ النبيُّ في أنَّ ما يأتيه من الله هو الملك، ورسوله الحقيقي، إمَّا بعلم ضروري يخلقه الله له، أو ببرهان جليّ يظهره الله لديه، لتتمَّ كلمة ربِّك صدقاً وعدلاً، لا مبدِّل لكلمات الله»⁽¹⁾.

وبناءً عليه، فإنَّ النصوص الواردة في بدء الوحي، وأنه ﷺ لم يُميِّز الحالة التي هو عليها، ولم يعلم أنَّه جاءه شيطان أو ملك، ولم يطلَّع على نبوة نفسه إلَّا بعد إخبار الغير له، هذا كُلُّه منافٍ لضرورة الدين، ولا يمكن القبول به، سواء أرواه أهل الصحاح أم غيرهم. ومثل هذا الكلام يجري في أسطورة الغرانيق وأمثالها ممَّا لا نشك في بطلانه واستحالته، ونعتقد أنَّه ممَّا دُسَّ في الأخبار لغرض التشكيك والتشويه، شأنه شأن الكثير من الإسرائيليات⁽²⁾، وقد منح ذلك الفرصة لأعداء الإسلام لإثارة شكوكهم وشبهاتهم، تمسكاً بمثل هذه الأباطيل.

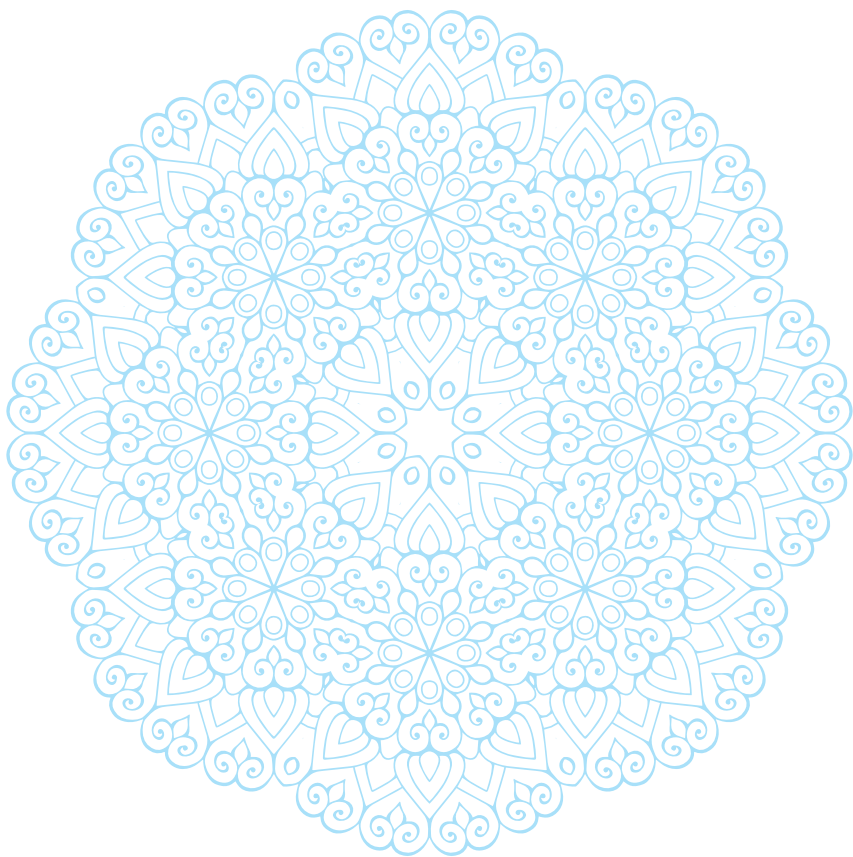
(1) القاضي عيَّاض، عيَّاض اليحصبي، الشفا بتعريف حقوق المصطفى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان - بيروت، 1409 - 1988م، لا ط، ج2، ص120.

(2) للمزيد راجع: مرتضى، السيد جعفر، الصحيح من سيرة النبي الأعظم ﷺ، دار الحديث للطباعة والنشر، قم، 1426هـ، ط1، ج2، ص287 - 380.



الفصل الثاني

خاتمة النبوة والوحي



خاتمة النبوة والوحي

لا شك في أنّ من المسلّمات، بل من ضروريّات الدين الإسلاميّ، أنّ رسول الله محمّداً ﷺ هو خاتم الأنبياء والرسل. ودلّ على ذلك القرآن الكريم وما تواتر من السنّة النبويّة الشريفة.

وقال تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾⁽¹⁾.

وفي حديث المنزلة المشهور، بل المتواتر، قال رسول الله ﷺ: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه لا نبيّ بعدي»⁽²⁾.

(1) سورة الأحزاب، الآية 40.

(2) البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج 4، ص 208؛ ج 5، ص 129؛ النووي، يحيى بن شرف، شرح النووي على صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1392 هـ، ط 2، ج 15، ص 176-123؛ ابن حنبل، مسند أحمد، مصدر سابق، ج 1، ص 185-179-177-175-170-3؛ ج 3، ص 32؛ ج 3، ص 338، ج 6، ص 369؛ ج 438؛ الحاكم النيسابوري، محمّد بن عبد الله، المستدرک على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، 1411 هـ/1990 م، ط 1، ج 3، ص 108-132؛ ج 2، ص 337؛ وأكثر كتب الحديث عند الشيعة.



وقد وردت روايات كثيرة عن أئمة الهدى عليهم السلام تنص صراحة على خاتمية النبوة بمحمد صلى الله عليه وآله.

منها ما ورد عن الإمام الصادق عليه السلام: «إن الله -تبارك وتعالى- بعث محمداً، فختم به الأنبياء، فلاني بعده، وأنزل عليه كتاباً، فختم به الكتب، فلا كتاب بعده، أحل فيه حلالاً، وحرّم فيه حراماً، فحلاله حلالٌ إلى يوم القيامة، وحرامه حرامٌ إلى يوم القيامة، فيه شرعكم وخبر من قبلكم وبعدكم»⁽¹⁾.

وورد عن الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام: «لقد ختم الله بكتابكم الكتب، وختم بنبيكم الأنبياء»⁽²⁾.

وهذا ممّا لا بحث فيه، ولا يعتريه الريب، فشريعة الرسول صلى الله عليه وآله هي خاتمة الشرائع؛ للتلازم بين هذا النوع من الوحي وبين النبوة- كما تقدّم-، فمعنى انقطاع النبوة انقطاع ما يختصّ بها من الوحي وما يلزمها، وهو الوحي الرسالي.

وإلى هذا يشير أمير المؤمنين عليه السلام في حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وآله، حيث قال: «أَرْسَلَهُ عَلَى حِينٍ فَتَرَةً مِنَ الرُّسُلِ، وَتَنَازُعٍ مِنَ الْأَلْسُنِ، فَقَفَى بِهِ الرُّسُلَ وَخَتَمَ بِهِ الْوَحْيَ...»⁽³⁾.

(1) الإربلي، الشيخ علي بن أبي الفتح، كشف الغمة في معرفة الأئمة، دار الأضواء، لبنان - بيروت، 1405 هـ - 1985 م، ط2، ج2، ص414.

(2) الشيخ الكليني، الكافي، مصدر سابق، ج1، ص177.

(3) الشريف الرضي، محمد بن الحسين، نهج البلاغة (الجامع لخطب الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ورسائله وحكمه)، شرح: محمد عبده، دار الذخائر، مطبعة النهضة، قم المقدسة، 1412 هـ / 1370 هـ ش، ط1، الخطبة 133.

فإنَّه ﷺ وإن كان قد أطلق الوحي هنا، إلَّا أنَّه لا بدَّ من حمله على خصوص الرساليِّ منه، فإنَّ الأنواع الأخرى من الوحي التي لا تلازمُ بينها وبين النبوة، والتي ذُكر بعض مواردها في القرآن الكريم؛ كالوحي النازل على زوجة إبراهيم بالبشرى، والوحي النازل على أمِّ موسى، والوحي النازل على مريم بنت عمران، فإنَّ خاتمة النبوة لا تقتضي انقطاعها أبداً، ولا يلزم استحالة نزول شيء منها.

ولا حزاة في تسمية حديث الملائكة مع إمراة إبراهيم أو حديثها مع مريم وحيّاً؛ فإنَّ القرآن الكريم أطلق اسم الوحي على أمثال هذه الموارد، بل على الإلهام والتقدير، كما تقدّم في الشواهد القرآنيّة أوائل البحث.

وانصراف عنوان الوحي إلى الرساليِّ منه لا يمنع من استعماله في غيره ممّا يصحّ إطلاقه عليه في أصل اللغة، والقرائن هي التي تُعين المراد، وبالتالي فإنَّ كان ذلك اصطلاحاً فلا مشاحة في الاصطلاح.

نعم، يمكن القول إنّ الأوّل والأفضل اجتناب التعبير بالوحي في كلامنا عن غير الوحي الرساليِّ؛ صوناً للوحي الرساليِّ المقدّس عن الاشتباه بغيره ودفعاً للالتباس. وبالفعل، فقد اصطُح على مثل ذلك في السنة الشريفة بالتحديث، وعُبر عمّن تُكلّمهم الملائكة بالمحدّثين. ولمّا كان حديث الملائكة وإيحائها يتمّان باليقظة والنوم على ما استفدناه من بعض النصوص المتقدّمة، فالمحدّث هو الذي تأتية الملائكة وتحدّثه بأيّ حديث كان، ولأيّ غرض من الأغراض، في اليقظة والنوم، لكنّ الاصطلاح على ما يبدو خُصّص لغير الأنبياء والرسل.

مَن هم المحدثون؟

وردت النصوص من طرق أئمة أهل البيت عليهم السلام بتعريف المحدث، والفرق بينه وبين النبي، وعيّنت المحدثين في هذه الأمة. فقد سئل الإمام الباقر عليه السلام: أي شيء المحدث؟ فقال: «يُنكَت في أذنه، فيسمع طنيناً كطنين الطست أويقرع على قلبه، فيسمع وقعاً كوقع السلسلة على الطست، فسئل: لأنه نبي؟ قال: لا، مثل الخضر ومثل ذي القرنين»⁽¹⁾.

وسئل زرارة عن ذلك أيضاً، فقال: «الرسول الذي يأتيه جبرئيل قبلاً فيكلمه ويراه، كما يرى أحدكم صاحبه، وأمّا النبي فهو الذي يؤتى في منامه مثل رؤيا إبراهيم ونحو ما كان يأتي محمداً، ومنهم من تجتمع له الرسالة والنبوة، وكان محمد ﷺ ممّن جُمعت له النبوة والرسالة، وأمّا المحدث فهو الذي يسمع كلام الملك ولا يرى، ولا يأتيه في المنام»⁽²⁾.

وسئل الإمامان الباقر والصادق عليهما السلام عن الرسول والنبي والمحدث، فقالا: «الرسول الذي يظهر له الملك فيكلمه، والنبي يرى في المنام، وربّما اجتمعت النبوة والرسالة لواحد، والمحدث الذي يسمع الصوت ولا يرى الصورة...»⁽³⁾.

(1) الصفار، محمد بن الحسن بن فروخ، بصائر الدرجات، تصحيح: الحاج ميرزا حسن كوجه باغي، منشورات الأعلمي، إيران - طهران، 1404 هـ - 1362 ش، لا ط، ص 334.

(2) المصدر نفسه، ص 392.

(3) الشيخ الكليني، الكافي، مصدر سابق، ج 1، ص 177.



والذي يقوى في الذهن، أنّ هذه التفصيلات مبنية على قاعدة غالبية، لا على حالة ثابتة غير قابلة للتغيير. هذا بالطبع بناءً على صحة النصوص، وإلا فظاهر القرآن الكريم تخلف هذه القاعدة في مثل مريم بنت عمران التي جاءها الملك، فتمثل لها بشراً سوياً؛ وهذا يعني المشاهدة والمعينة فضلاً عن سماع الصوت، وإلا لما كان ثمة معنى لتمثله بصورة بشر، وبقيّة الآية تساعد على ذلك.

نعم، في امرأة إبراهيم ربّما يقال إنّها كانت قائّمة وضحكت، ولم تكن قد رأت الصورة وإنّما سمعت الصوت أثناء محاوره إبراهيم لهم. وكذلك فيما بعد عندما خاطبتها الملائكة بالبشرى.

لعلّ التفصيلات المتقدمة مختصة في حالات الوحي الرسالي أو هي مبنية على الغالب.

وقد روي عن الإمام عليّ عليه السلام في اتباعه رسول الله ﷺ وملازمته له قوله: «وَلَقَدْ كُنْتُ أَتَّبِعُهُ أَتْبَاعَ الْفَصِيلِ أَتْرَأْمَهُ، يَرْفَعُ لِي فِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْ أَخْلَاقِهِ عِلْماً، وَيَأْمُرُنِي بِالْإِقْتِدَاءِ بِهِ، وَلَقَدْ كَانَ يُجَاوِرُ فِي كُلِّ سَنَةٍ بَحْرَاءَ، فَأَرَاهُ وَلَا يَرَاهُ غَيْرِي، وَلَمْ يَجْمَعْ بَيْتٌ وَاحِدٌ يَوْمَئِذٍ فِي الْإِسْلَامِ، غَيْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَخَدِيجَةَ وَأَنَا ثَالِثُهُمَا، أَرَى نُورَ الْوَحْيِ وَالرِّسَالَةِ وَأَشْمُ رِيحَ النُّبُوَّةِ، وَلَقَدْ سَمِعْتُ رَتَّةَ الشَّيْطَانِ حِينَ نَزَلَ الْوَحْيُ عَلَيْهِ ﷺ، فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا هَذِهِ الرَّتَّةُ، فَقَالَ هَذَا الشَّيْطَانُ قَدْ أَيْسَ مِنْ عِبَادَتِهِ، إِنَّكَ تَسْمَعُ مَا أَسْمَعُ وَتَرَى مَا أَرَى، إِلَّا أَنَّكَ لَسْتَ بِنَبِيِّ وَلَكِنَّكَ لَوْزِيرٌ، وَإِنَّكَ لَعَلَى خَيْرٍ...»⁽¹⁾.



إنَّ مسألة وجود محدّثين من غير الأنبياء إجمالاً ليست محلّ نقاش، وتكاد تكون مسلّمة، لكن استعظم بعض هذه الفضيلة التي نسبت في النصوص إلى أئمة أهل البيت عليهم السلام، واستكثر ذلك عليهم، فعمد إلى إنكار هذا الأمر من رأس، وحصر الوحي بالرساليّ فقط، واتّهم من يقرّ بوجود محدّثين بهذا المعنى أنّه يعتقد بنبوّات أخرى بعد نبينا ﷺ. وقد اتضح ممّا تقدم أنّ هذه التهمة غير واردة، وأنّ نزول الملائكة لا ينحصر بالأنبياء.

وقد تعبّد هؤلاء المنكرون بما ذكره من تعريفهم للنبيّ بأنّه: مَنْ ينزل عليه الوحي أو ينبأ من السماء، وبنوا عليه اعتراضاتهم، مع أنّ التعريف قابل للمناقشة.

ولقد ورد في أخبار أهل السنّة حكايات عن محدّثين من هذه الأئمة، ومع ذلك فإنّهم لم يستنكروا ذلك، ولم يعترضوا عليها، كما اعتُرض على روايات الشيعة في ذلك.

ونستعرض في المقام بعض ما ورد في أخبار أهل السنّة، لنرى كيف يمكن التعامل معها، ومنها:

1. أخرج البخاريّ ومسلم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لقد كان فيما قبلكم من الأمم محدّثون، فإن يكن في أمتي أحد، فإنّه عمر»⁽¹⁾.

(1) البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج4، ص200؛ الترمذي، محمّد بن عيسى، الجامع الصحيح (سنن الترمذي)، تحقيق وتصحيح: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الفكر، بيروت، 1403هـ/ق/1983م، ط2، ج5، ص581.

وفي البخاريّ أيضاً عنه: «لقد كان فيمن قبلكم من بني إسرائيل رجال يُكَلِّمون من غير أن يكونوا أنبياء، فإن يكن في أمّتي منهم أحد فعمر»⁽¹⁾.

وعلى الرغم من أنّ هذا النصّ لم يصرّح بشكل قاطع بأنّ عمر كان من المحدثين، إلّا أنّه يثبت أمرين:

الأمر الأول: عدم التلازم بين تكليم الملائكة والنبوة؛ بمعنى إمكان التكليم دون نبوة.

الأمر الثاني: وجود المحدثين في الأمم السابقة، وإمكان وجودهم في هذه الأمة أيضاً.

وهذا المقدار يكفي في المقام، فختتم النبوة لا يلزم منه بالضرورة ختم نزول الملائكة على البشر وتكلمها معهم.

وقد حاول بعض شراح البخاريّ أن يؤوّل الحديث بأنّ المراد أنّه -أي عمر- من الملمّمين أو من الذين يُلقى في روعهم أو يظنّون فيصيبون الحقّ، فكأنّه حدّث⁽²⁾.

ولكنّه تأويل لا يساعد عليه ظاهر اللفظ، بل صريح النصّ الثاني الذي زاده البخاريّ، حيث قال: رجال يكلمون من غير أن يكونوا أنبياء، هو قرينة على أنّ المراد من المحدثين من تكلمه الملائكة، وهو المعنى نفسه الذي التزمنا به فيما سبق، وإلّا فما معنى الاحتراز

(1) البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج4، ص200.

(2) القسطلاني، أحمد بن محمّد، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، 1323هـ، ط7، ج6، ص99؛ ج5، ص431.

بأنهم ليسوا أنبياء سوى دفع هذه الشبهة، وهي شبهة النبوة.

ولأجل ذلك قال القرطبي فيما حُكي عنه: أنه ليس المراد بالمحدثين المصبيين فيما يظنون؛ لأنه كثير في العلماء، بل في العوام من يقوى حدسه فتصح إصابته، فترتفع خصوصية الخبر وخصوصية عمر⁽¹⁾.

وقد وقع في المحذور المتقدم ابن الأثير عندما قال: «المحدثون (بفتح الدال وتشديدها) الملهمون، والملمهم هو الذي يُلقى في نفسه الشيء، فيخبر به حدساً وفراسة، وهو نوع يختص به الله -عز وجل- من يشاء من عباده الذين اصطفى، مثل عمر، كأَنهم حدّثوا بشيء فقالوا»⁽²⁾.

وواضح أنه حمل المحدث على المعنى المجازي، وجعله من باب التشبيه. ونحن وإن كنا لا نمنع إمكان الاستعمال المجازي فيما ذكر، إلا أنه لا يمكن حمله عليه دون قرينة، كما هي الحال في الاستعمالات المجازية كلها.

ولعلّه إنّما ارتكب ذلك اعتقاداً منه باستحالة نزول الملائكة على غير الأنبياء وتحديثهم معهم، وهو أمر يثبت القرآن الكريم خلافه، وكذلك السنة المطهرة المستفيضة الواردة من طرقنا، وخصوص النص الثاني للبخاري.

(1) المناوي، محمد عبد الرؤوف، فيض القدير شرح الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، ضبطه وصححه: أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، 1415هـ/ق/1994م، ط1، ج4، ص507.

(2) ابن الأثير، المبارك بن محمد الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، مؤسسة إسماعيليان للطباعة والنشر والتوزيع، قم، 1364هـش، ط4، ج1، ص350، مادة حدث.



2. مَن ادعى أَنَّ الملائكة تحدّثهم، عمران بن الحصين الخزاعي، قالوا إِنَّه كانت الملائكة تسلّم عليه حتّى اكتوى بالنار، فلم يسمعهم عاماً ثمّ أكرمه الله برّد ذلك⁽¹⁾.

فإن قيل: إنّ مجرّد التسليم لا بأس به، وإنّما المشكلة في التحديث بالأخبار والمغيّبات وأمثال ذلك؛ فإنّه يجاب بأنّ النزول لأجل التسليم يدفع استحالة نزول الملائكة للتحدّث بغيره، وإذا أمكن أن تسلّم الملائكة على أحدٍ أمكن غيره، ونحن في مقام إثبات الإمكان مقابل دعوى الاستحالة.

3. ومنهم أبو المعالي الصالح، المتوفّى سنة 427 هـ ورووا أنّه كلّمته الملائكة في صورة طائر⁽²⁾.

4. ومنهم أبو يحيى الناقد، المتوفّى سنة 285 هـ ادّعوا أنّه كلّمته حوراء⁽³⁾.

5. ونقل عن الغزاليّ أنّه قال بعض العارفين: «سألت بعض الأبدال عن مسألة من مشاهدة النفس، فالتفت إلى شماله، وقال: ما تقول رحمك الله؟ ثمّ التفت إلى يمينه كذلك، ثمّ أطرق إلى

(1) ابن سعد، الطبقات الكبرى، مصدر سابق، ج4، ص288-289؛ ج7، ص11؛ الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، لات، ط2، ج8، ص107.

(2) ابن الجوزي، عبد الرحمان بن علي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، دار صادر، بيروت، 1358هـ، ط1، ج2، ص250.

(3) البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1422هـ/ق/2002م، ط1، ج8، ص362.



صدره، فقال: ما تقول؟ ثمّ أجاب، فسألته عن التفاته، فقال: لم يكن عندي علم، فسألت الملكين فكلّ قال: لا أدري، فسألت قلبي فحدّثني بما أحببت، فإذا هو أعلم منهما»⁽¹⁾.

وأمثال هذه الدعوى كثيرة لم نوردّها التزاماً بصحّة ما جاء فيها، وإنّما إلزاماً لمن يقبلها، أو يقبل إمكان حصوله. وفرق كبير بين الالتزام بوقوع هذه الحوادث وتصديقها، وبين الالتزام بمجرد الإمكان مع التوقف فيما حُكي من الوقوع؛ لعدم ارتقاء الدليل لمستوى الإثبات. والإمكان لا يقتضي الوقوع، وإنّما الوقوع هو دليل الإمكان، وبحثنا هنا في مجرد الإمكان.

أمّا من طرق الشيعة، فالمحدّثون هم:

1. أئمة أهل البيت عليهم السلام:

روي عن حمران قال: قال لي أبو جعفر عليه السلام: «إِنَّ عَلِيّاً عليه السلام كان محدّثاً، فخرجت إلى أصحابي فقلت لهم: جئتمكم بعجوبة، قالوا: ما هي؟ قلت: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: كان عليّ عليه السلام محدّثاً. قالوا: ما صنعت شيئاً، ألا سألته من يحدّثه؟ فرجعت إليه فقلت له: إنّي حدّثت أصحابي بما حدّثتني، قالوا: ما صنعت شيئاً، ألا سألته من يحدّثه؟ فقال لي: يحدّثه ملك، قلت: فتقول: إنّه نبيّ؟! قال: فحرّك يده هكذا⁽²⁾، ثمّ قال: أو كصاحب سليمان أو كصاحب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(1) المناوي، فيض القدير، مصدر سابق، ج4، ص508.

(2) يعني أشار نفياً: وقوله: أو كصاحب سليمان بمعنى: بل كصاحب سليمان، قال تعالى: «مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ»، وفي نسخة من الحديث: بل.

موسى أو كذي القرنين، أو ما بلغكم أنه قال: وفيكم مثله»⁽¹⁾.

وروى أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: «كان عليّ والله محدثاً، قال: قلت له: اشرح لي ذلك، أصلحك الله. قال: يبعث الله ملكاً ينقر في أذنه كيت وكيت وكيت»⁽²⁾.

وروى سليم بن قيس أنه سمع علياً عليه السلام يقول: «إني وأوصيائي من ولدي مهديون، كلنا محدثون»⁽³⁾.

وثمة روايات كثيرة في هذا المضمون تُراجع في مظانها.

2. فاطمة الزهراء عليها السلام:

روي أنّ محمّد بن أبي بكر سئل: وهل تحدّث الملائكة إلا الأنبياء؟ قال: مريم لم تكن نبيّة، وسارة امرأة إبراهيم قد عاينت الملائكة، وبشروها بإسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب، ولم تكن نبيّة، وفاطمة بنت محمّد رسول الله صلى الله عليه وآله كانت محدّثة ولم تكن نبيّة⁽⁴⁾.

وروي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «إنما سُمّيت فاطمة محدّثة؛ لأنّ الملائكة كانت تهبط من السماء فتناديها كما تنادي مريم بنت عمران...»⁽⁵⁾.

والنصوص الواردة من طرقنا في هذا المعنى كثيرة جدّاً.

(1) الشيخ الكليني، الكافي، مصدر سابق، ج 1، ص 269.

(2) الصفار، بصائر الدرجات، مصدر سابق، ص 343.

(3) المصدر نفسه، ص 392.

(4) المصدر نفسه.

(5) الطبري، محمّد بن جرير، دلائل الإمامة، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية،

مؤسسة البعثة، قم، 1413 هـ، ط 1، ص 81.

3. سلمان الفارسي (رضي الله عنه):

روي عن زرارَةَ عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كان والله عليٌّ عليه السلام مُحدثًا، وكان سلمان مُحدثًا»⁽¹⁾.

وروي عن أبي بصير عن أبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كان والله عليٌّ عليه السلام مُحدثًا، وكان سلمان مُحدثًا. قلت: اشرح لي، قال: يبعث الله إليه ملكاً ينقر في أذنيه يقول كيت وكيت»⁽²⁾.

وعن الحسن بن منصور قال: قلت للصادق عليه السلام: أكان سلمان مُحدثًا؟ قال: «نعم، قلت: مَنْ يحدِّثه؟ قال: ملكٌ كريم»⁽³⁾.

لكن ورد ما يتعارض مع هذا عن المروزي عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال في الحديث الذي روي فيه أنَّ سلمان كان مُحدثًا، قال: «إنَّه كان مُحدثًا عن إمامه لا عن ربِّه؛ لأنَّه لا يحدِّث عن الله عزَّ وجلَّ إلَّا الحجَّة»⁽⁴⁾.

ونحن هنا لسنا في مقام معالجة هذا التعارض، وإنَّما غرضنا الإشارة إلى من ورد أنَّهم من المُحدِّثين، مع أنَّ هذه الرواية الأخيرة مرفوعة رواها عن الإمام الصادق عليه السلام من عدَّة الرجالِون من أصحاب الإمام الجواد عليه السلام.

(1) الطوسي، الشيخ محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي)، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، مؤسسة آل البيت عليه السلام، قم، 1404 هـ.ق. لا ط، ج 1، ص 55.

(2) الصفار، بصائر الدرجات، مصدر سابق، ص 343.

(3) الشيخ الطوسي، اختيار معرفة الرجال، مصدر سابق، ج 1، ص 72.

(4) المصدر نفسه، ص 61.



وإرادة مطلق الإمام من الصادق بعيدة جداً، فالرواية مرسلة.

والنتيجة، أنّ وجود محدّثين بعد رسول الله ﷺ أمر ثابت في الجملة، ولا ينافي خاتمة النبوة، ولا خاتمة الوحي الرسالي.

ومما يمكن الاستدلال به على استمرار ظاهرة نزول الملائكة في الأمور غير الرسالية، سورة القدر. قال تعالى: ﴿لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ ۖ تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِّنْ كُلِّ أَمْرٍ ۚ سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ (1).

وقال تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ (2).

وقد وردت النصوص بأنّ ليلة القدر في كلّ سنة، وأنّه يتنزل في تلك الليلة أمر السنة (3).

فقد روي عن أبي ذرّ قال: قلت: يا رسول الله، القدر شيء يكون على عهد الأنبياء ينزل عليهم فيها الأمر، فإذا مضوا رفعت؟ قال: لا، بل هي إلى يوم القيامة» (4).

وعليه، فإذا كانت مستمرة في كلّ سنة -ومن المعلوم أنّ نزول الملائكة بالتقديرات كان في حياته ﷺ عليه- فلا بد بعد رحيله من

(1) سورة القدر، الآيات 3-5.

(2) سورة الدخان، الآية 4.

(3) المجلسي، العلامة محمد باقر بن محمد تقي، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، مؤسسة الوفاء، لبنان - بيروت، 1403 هـ - 1983 م، ط2، ج36، ص373؛ ج4، ص96-101-102-106؛ وغيرها.

(4) البحراني، هاشم، البرهان في تفسير القرآن، تقديم: محمد مهدي الأصفهاني، تحقيق: ونشر مؤسسة البعثة، قم المقدسة، لات، لا ط، ج4، ص488.



محلٍّ وموضع تنزل الملائكة عليه بتقديرات تلك السنة. ولا شك في أن ذلك المحلّ هو أئمة الهدى، وحجج الله على الخلق أئمة أهل البيت عليهم السلام.

وهذا هو المروي عن الإمام علي عليه السلام، حيث قال: «ليلة القدر في كل سنة، ينزل فيه على الوصاة عليهم السلام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله ما ينزل، قيل له: ومن الوصاة يا أمير المؤمنين؟ قال: أنا وأحد عشر من صليي، هم الأئمة المحدثون»⁽¹⁾.

وقد اتضح أنّ نزول الملائكة على الأئمة الهداة عليهم السلام وعلى فاطمة الزهراء عليها السلام وغيرهم من المحدثين ليس أمراً مستغرباً، وليس ذلك من باب ادّعاء النبوة حتّى يُستنكر، وهذا وإن كان يصدق عليه اسم الوحي بمعناه اللغوي المتقدم، إلّا أنّ تمييز الوحي الرساليّ النازل على الأنبياء عنه ضروريّ جداً؛ لئلا يختلط الأمر على العامة، ولئلا يحدث بسبب التسمية شبهة، كما حصل بالفعل لكثيرين وردت الإشارة إلى بعضهم فيما تقدّم من النصوص.

ولذلك قال الشيخ المفيد رحمته الله: «وقد يُرى الله في المنام خلقاً كثيراً ممّا يصحّ تأويله ويثبت حقّه، لكنّه لا يطلق بعد استقرار الشريعة عليه اسم الوحي، ولا يقال لمن أطلعه الله على علم شيء أنّه يوحى إليه. وعندنا أن الله تعالى يُسمع الحجج بعد نبيّه صلى الله عليه وآله كلاً ما يلقيه إليهم في علم ما يكون، لكنّه لا يطلق عليه اسم الوحي



(1) الجوهري، أحمد بن عبيد الله بن عياش، مقتضب الأثر، مكتبة الطباطبائي، إيران - قم، لا.ت، لا.ط، ص 30.

لما قدّمناه من إجماع المسلمين على أنّه لا وحي إلى أحد بعد نبينا ﷺ، وأنّه لا يُقال في شيء ممّا ذكرناه أنّه وحي إلى أحد»⁽¹⁾.

مزاعم واهية

بعد هذا العرض، لا يبقى أيّ مجال للطعن والتجريح على الشيعة لما يعتقدونه من أنّ الأئمة محدّثون، وأنّ فاطمة الزهراء محدّثة، وأنّ عليّاً كتب كتاباً، ممّا أملت الملائكة عليها من أخبار ما سيكون اشتهر عندهم باسم مصحف فاطمة.

لكنّ الذين يصيدون بالماء العكر يتّخذون من هذا الأمر مطعناً وباباً للشهير، بعد تحوير الكلام بما يخدم مآربهم طبعاً.

ومن هؤلاء عبد الله القصيبي، الذي اتّهم الشيعة في كتابه «الصراع بين الإسلام والوثنية» بأنّ الأئمة من آل البيت عند الشيعة أنبياء، وأنّهم يوحى إليهم، وأنّ الملائكة تأتي إليهم بالوحي، وأنّهم يزعمون لفاطمة وللأئمة من ولدها ما يزعمون للأنبياء من المعاني والحقائق⁽²⁾!

واستدلّوا على ما ذهب إليه من التّهم، ساق بعض الأحاديث المتقدّمة في الفرق بين الرسول والنبيّ والمحدّث، وأنّ الأئمة محدّثون.

(1) المفيد، الشيخ محمّد بن محمّد، تصحيح اعتقادات الإمامية، تحقيق: حسين دركاهي، ل.ن، لا.م، لا.ت، لا.ط، ص121.

(2) راجع: الأميني، عبد الحسين، الغدير، دار الكتاب العربي، بيروت، 1397هـ ق 1977م، ط4، ج5، ص50-51.



ثم ذكر أنّ هذا الفرق لا حقيقة له، فالأئمة من آل البيت عند الشيعة أنبياءٌ ورسلاً بكلّ ما للكلمة من معنى.

وهكذا تُحوّل الحقائق وتُزوّر، لتُنسج التهم، وتُحاك المفتريات.

وقد تبين فيما تقدّم بما لا يحتاج إلى مزيد توضيح، أنّ الفرق بين النبيّ والمُحدّث فرق أساسي، وأنّ النبوة منصب يغاير الإمامة تماماً، وأنّ نزول الملائكة وتكليمها لشخص لا يلزم منه بالضرورة نبوته، وإلاّ لكان عمر ابن الخطاب -بناءً على دعواهم أنّه من المُحدّثين- نبياً. وهذا ممّا لا يلتزم به أحد منهم. فلماذا لا توزن الأمور بميزان واحد، ولا ينظر إليها بعين واحدة؟

مصحف فاطمة عليها السلام

يستغلّ بعض اعتقاد الشيعة بأنّ للزهراء عليها السلام مصحفاً يُدعى «مصحف فاطمة»، يحوي ما حدّثها به الملائكة؛ وذلك من باب استنكار نزول الملائكة على السيّدة الزهراء عليها السلام، ويخلط بينه وبين الوحي كما تقدّم. ويتّبع آخرون أسلوباً آخر، ويطنّون من بابٍ ثانٍ، وهو باب التمسُّك بالاسم، وإيهام الناس أنّ الشيعة يدعون مصحفاً آخر غير المصحف المعروف عند المسلمين، وبالتالي يضعون أهمّ عائق أمام تقارب المسلمين وتفاهمهم ووحدهم.

فما هي حقيقة هذا المصحف؟ وأين هو الآن؟

ليس بين مصحف فاطمة عليها السلام وبين القرآن الكريم من



اشترك إلا في هذه التسمية التي هي في حقيقتها ليست تسمية، وإنما هي من باب استعمال اللفظ بمعناه اللغويّ ليس إلّا؛ لأنّ المصحف في أصل اللغة من أَصَحَفَ؛ أي جُعِلَتْ فيه الصحف⁽¹⁾، وسُمِّي المصحف مصحفاً؛ لأنّه أَصَحَفَ؛ أي جعل جامعاً للمصحف المكتوبة بين دفتين⁽²⁾.

والعجيب أنّه بناءً على ما يروونه في جمع القرآن، يلزم أن يكون إطلاق اسم المصحف على القرآن الكريم متأخراً عن رسول الله ﷺ؛ لأنّه لا يصحّ إطلاق اسم المصحف عليه قبل جمعه وإصحافه. ويوافق هذا ما يروونه في وجه تسمية المصحف مصحفاً⁽³⁾.

نعم، من يرى أنّ القرآن جمع على عهد رسول الله ﷺ وبإشرافه، وأنّه كان ثمة عدد لا بأس به من الصحابة الكرام يمتلكون نسخاً كاملة من القرآن، يمكن أن يدّعي تقدّم التسمية وانصرافه إليه عند إطلاقه، لكنّ هذا أيضاً لا يمنع إمكان استعمال اللفظ المذكور بالمعنى اللغويّ، خاصّةً عند وجود القرينة، وهي هنا موجودة بإضافته إلى فاطمة عليها السلام، وتخصيصه بها.

ولقد ورد استعمال المصحف بمعنى الكتاب في شواهد عدّة،

(1) الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1426هـ/ 2205م، ط8، ج3، ص161، مادة صحف.

(2) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، لا.م، 1410هـ، ط2، ج3، ص10.

(3) السيوطي، جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، مصدر سابق، ج1، ص185.



منها ما قيل في خالد بن معدان: «كان علمه في مصحف له أزرار وعُرى»⁽¹⁾.

فلا شبهة التمسُّك بالاسم صحيحة، ولا شبهة كونه وحياً رسالياً كذلك. ولا يوجد في أي نصٍّ من النصوص المعتمدة عند الشيعة ما يوهم كون مصحف فاطمة عليها السلام قرآناً، فضلاً عن كونه قرآناً آخر غير ما عند المسلمين.

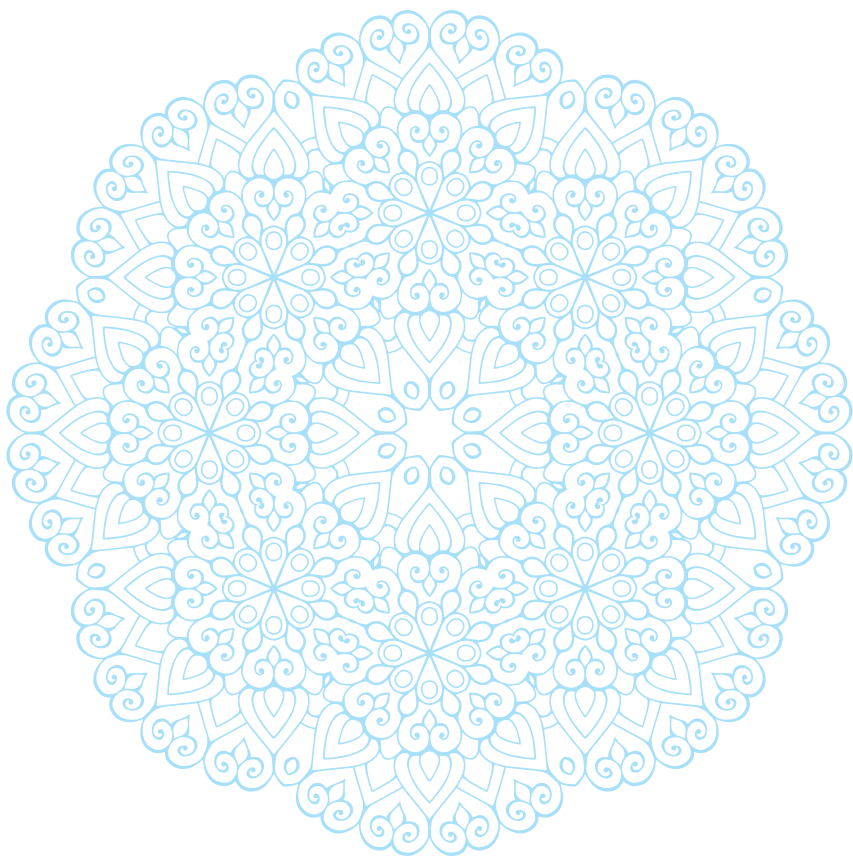
ولعلَّ الروايات الواردة في وصف هذا المصحف كلّها صريحة في بيان محتواه، وأتّنه ليس قرآناً؛ بل ليس فيه آية واحدة من القرآن، وليس فيه شيء من الحرام والحلال، وإنّما يتضمّن أخبار الدول وعلم ما سيكون.

ولا أريد الإطالة في نقل نصوص تلك الروايات؛ لأنّ الغرض الأهمّ دفع التوهّم المتقدّم، وما ذكرنا فيه الكفاية.

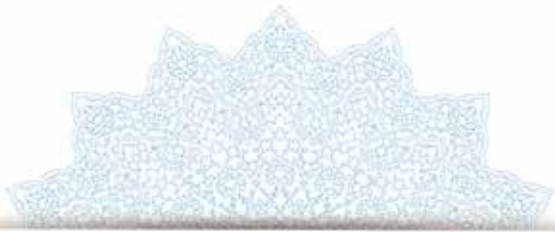
(1) محمد، أبو زهرة، الحديث والمحدثون، دار الفكر العربي، القاهرة، 1378هـ، لا.ط، ص 221.

الباب الثاني

الإمامة

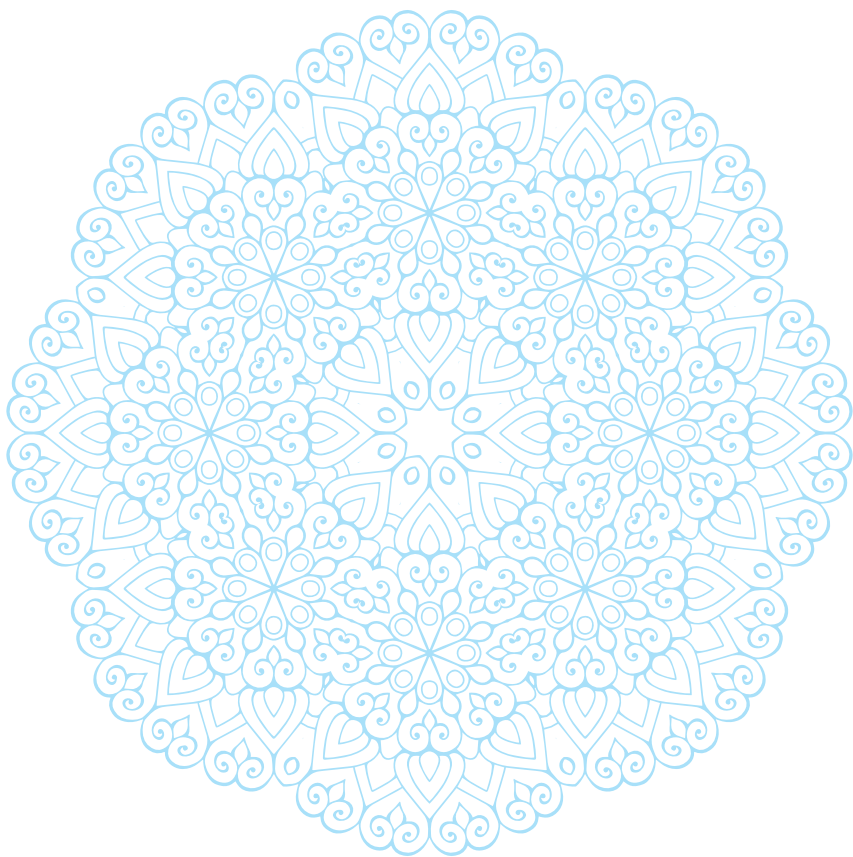


الفصل الأول



الإمامة في حديث الثقلين





مقدمة

لا شكَّ في أنَّ من سعادة المرء أن يمتلك ذهنًا وقادراً وقلباً واعياً، وأن يتطلَّع نحو الحقيقة، ويتحلَّى بالإخلاص والواقعية. والرائد والميزان للمرء في هذه الأمور عقله، يعرض عليه كلَّ ما يمرُّ أمام ناظريه أو يطرق مسامعه، ليميز بين الغثِّ والسمين، بين الواقع والخيال، بين الوهم والحقيقة، وينزِّه خزانة أفكاره ومعتقداته عن الأمور التي لم يقم عليها الدليل ولم يدعمها البرهان.

لكنَّنا -ممَّا يؤسِف له- كثيراً ما تجرَّنا العاطفة وتدفعنا العصبية، فنعكس الأمر، ونأخذ الفكرة فنتدينَّ بها؛ إما لأنَّها دين آباءنا، أو لأنَّها عقيدة ملوكنا وزعمائنا وأولياء نعمتنا، أو لأنَّها تناسب أهواءنا، ثمَّ نبدأ بعد ذلك بالبحث والتفتيش عن دليل يناسب النتيجة ويدعم تلك الفكرة.

هذا الأسلوب من التفكير الذي تُرتَّب فيه النتائج قبل المقدمات، غالباً ما يقود الإنسان نحو التلفيق والتمسُّك بالطحالب للوصول إلى الغاية؛ لأنَّها ليست تحصيل القناعة -والمفروض أنَّها حاصلـة-، وإنَّما الغاية تحصيل وسيلة التسويغ والإقناع. ولا شكَّ في أنَّ الاعتياد على هذا النحو من التعاطي مع الأفكار والمعتقدات

يؤدّي إلى غلبة الهوى وعى البصيرة والتعصّب، وإنكار الواضح من الدلالات، والجليّ من البينات.

وتزداد الخطورة عندما تكون المسألة ذات حساسية عالية، وأهميّة كبيرة، أو إذا كانت تمسّ بالنظام العامّ للمجتمع الإسلاميّ، فالجدير بنا في مثل هذه القضايا أن نكون أكثر تثبّناً، وأدقّ نظراً، وأشدّ إنصافاً، وأن نتقبّل النتائج التي يقود إليها الدليل والبرهان بحلاوتها ومراراتها.

وإذا كانت الهيمنة السياسيّة في كثير من الأدوار التاريخيّة حدّت من حرّيّة الكلمة، ولعبت دوراً في فرض بعض الاتجاهات الفكريّة، والقضاء على اتجاهات أخرى تحت طائلة القهر والتهديد، فنحن اليوم -ولله الحمد- في عصر يُعرف بأنّه عصر الحرّيّات الفكرية والعقدية.

وقضيّة الإمامة العامّة وقيادة الأُمّة من أكثر القضايا مساساً بحياة الشعوب، وأشدّها ارتباطاً بمعاناتهم وأمنهم واستقرارهم وانتظام مصالحهم. وقد بلغ الاختلاف حولها حدّاً لم يبلغه في سواها، فينبغي أن نعتمد الدقّة والإنصاف في هذه المسألة، ونحكّم العقل والشرع، ونتحمّل مسؤوليتنا الكبرى تجاه الأُمّة الإسلاميّة، ولا نؤخذ فيها بالعصبية والمصالح الفرديّة، فلا بدّ من أن نحلّ هذه المشكلة على أساس من صدق الإيمان ودقّة العلم والإخلاص، ولنتخذ ذلك منهجاً، فإنّه -عندئذٍ- لن تستعصي علينا عقدة، ولن يقف أمامنا عائق. وهذا أفضل الوسائل لتحقيق التقارب الفكريّ بين المسلمين وتوحيد صفوفهم، في زمان هم أحوج -أكثر من أي وقت مضى- إلى



رَصَّ الصفوف ونبذ الفرقة. فأعداء الإسلام يترصّون بنا الدوائر، وَيَعْبُرُونَ على خلافاتنا ونزاعاتنا إلى ثرواتنا وخيراتنا، ويسعون ليلاً ونهاراً للقضاء على معالم ديننا وأصالة فكرنا.

ومنهج النصّ في الإمامة أحد المناهج المطروحة، وهو يُشكّل الأساس الذي يبتني عليه التشييع، وتتفرّع منه العديد من الأمور التي تميّز هذه الاتجاه فقهاً واعتقاداً. وقد تعرّض هذا المنهج لحملات التشويه والتشكيك، ونريد أن نساهم في بيان الحقيقة في هذا البحث، وسنعالج واحداً من الأدلة التي يستدلّ بها أصحاب منهج النصّ على مذهبهم، وهو «حديث الثقلين» الذي رواه عن رسول الله ﷺ جمع كبير من المُحدِّثين العظام وأصحاب المصنّفات، وقد بلغ رواته من الصحابة ما يزيد على ثلاثين صحابياً، وتواتر في جميع طبقاته.

نص حديث الثقلين

ورد الحديث عن رسول الله ﷺ بألفاظ عديدة ننقل بعضها:

1. في رواية لزيد بن أرقم: «إني تارك فيكم ما إن تمسّكتم به لن تضلوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر: كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ولن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما»⁽¹⁾.

(1) الترمذي، محمّد بن عيسى، الجامع الصحيح (سنن الترمذي)، تحقيق وتصحيح: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الفكر، بيروت، 1403هـ/1983م، ط2، ج5، ص622؛ ومصادر أخرى.

2. وفي رواية زيد بن ثابت: «إني تارك فيكم خليفَتَيْن: كتاب الله حبل ممدود ما بين السماء والأرض (أو إلى الأرض) وعترتي أهل بيتي، وإِنَّهما لن يفترقا حتَّى يردا عليّ الحوض»⁽¹⁾.

3. وفي رواية أبي سعيد الخدري: «إني أوشك أن أدعى فأجيب، وإني تارك فيكم الثَّقَلَيْن كتاب الله -عزّ وجلّ- وعترتي، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، وإنّ اللطيف أخبرني أَنهما لن يفترقا حتَّى يردا عليّ الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما»⁽²⁾.

وغيرها من الروايات التي لا مجال لاستيعابها في هذه المقالة، وهي تشترك في المعنى، وقد ورد في كثير منها كلمة «الثَّقَلَيْن»، ولذلك غلب على الحديث اسم «حديث الثَّقَلَيْن».

سند الحديث:

لا إشكال في تواتر حديث الثَّقَلَيْن عن رسول الله ﷺ في جميع طبقاته، فلا مجال للتردّد في صحّته. وإذا فرض إمكان التشكيك فيه، فلن يسلم أيّ حديث آخر، فأين هي الأحاديث التي نقلت لنا بهذه الطرق وبهذه السّعة؟

(1) الهيثمي، علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحرير: العراقي وابن حجر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1408هـ/1988م، لا. ط، ج 9، ص 163؛ ابن حنبل، مسند أحمد، مصدر سابق، ج 5، ص 181.

(2) ابن سعد، الطبقات الكبرى، مصدر سابق، ج 2، ص 194؛ ابن المغازلي، مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، تحقيق: أبو عبد الرحمن تركي بن عبد الله الوادعي، دار الآثار، صنعاء، 1424هـ/2003م، ط 1، ص 235؛ الصدوق، الشيخ محمد بن علي، معاني الأخبار، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين، قم المقدّسة، 1379هـ/1338هـ ش، لا. ط، ص 90؛ ابن حنبل، مسند أحمد، مصدر سابق، ج 3، ص 17.



وقد اعترف بتواتره وصحته عدد كبير من المحققين، من أشهرهم: محمد بن جرير الطبري⁽¹⁾، ومحمد بن إسحاق⁽²⁾، والقاضي الحافظ أبو عبد الله المحاملي⁽³⁾، والحافظ الذهبي⁽⁴⁾، والحافظ أبو بكر الهيثمي⁽⁵⁾، والحافظ ابن كثير⁽⁶⁾، والحافظ جلال الدين السيوطي⁽⁷⁾، والعلامة المناوي⁽⁸⁾، والمحدث ابن حجر الهيثمي⁽⁹⁾ وغيرهم⁽¹⁰⁾. ورواه أغلب أهل الحديث، وفي مقدمتهم مسلم بن الحجاج القشيري في جامعه الصحيح، وأحمد بن حنبل في مسنده، والترمذي في جامعه الصحيح⁽¹¹⁾.

يقول الأستاذ أبو علم: «وحدِيث الثَّقَلَيْنِ مِنْ أَوْثَقِ الْأَحَادِيثِ

(1) نص عليه: المتقي الهندي، علاء الدين، كنز العمال، تحقيق ومراجعة: محمود عمر الدماطي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ/1998م، ط1، ج1، ص380.

(2) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، ج4، ص538.

(3) المتقي الهندي، كنز العمال، مصدر سابق، ج13، ص140.

(4) هامش: الحاكم النيسابوري، المستدرک على الصحيحين، مصدر سابق، ج3، ص148.

(5) الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، مصدر سابق، ج9، ص163.

(6) ابن كثير، إسماعيل بن كثير، البداية والنهاية، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، لبنان - بيروت، 1408هـ - 1988م، ط1، ج5، ص228.

(7) السيوطي، جلال الدين، الجامع الصغير، مصدر سابق، ص64.

(8) المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، مصدر سابق، ج3، ص15.

(9) ابن حجر، أحمد بن محمد، الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الله التركي وكامل محمد الخراط، مؤسسة الرسالة، لبنان، 1417هـ/1997م، ج2، ص87.

(10) ابن أبي الحديد، عبد الحميد بن هبة الله، شرح نهج البلاغة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، لام، 1378هـ/1959م، ط1، ج1، ص270.

(11) راجع: مجلة «رسالة الثقلين» العدد السابع، تحقیقات: مصادر حديث الثقلين.

النبويّة وأكثرها ذبوعاً، وقد اهتمّ العلماء به اهتماماً بالغاً...»⁽¹⁾.

وأما تواتره عند الشيعة الإماميّة فأمرٌ لا يقبل الشكّ، وصرح بذلك كبار علمائهم ومحدّثهم. يقول الحرّ العاملي: «وقد تواتر بين العامّة والخاصّة عن النبي ﷺ أنّه قال: (إني تاريك فيكم الثقلين، ما إن تمسكتكم بهما لن تضلّوا: كتاب الله وعترتي أهل بيتي)»⁽²⁾.

وبعد هذا البيان، فإنّ الجدير أن لا يُلفت إلى شواذّ الناس الذين حاولوا التشكيك في صحّته، وتوهّموا ضعفه، كابن الجوزي الذي تعجب منه كلّ مَنْ تأخّر عنه حتّى سبطه، ونسبوه إلى الوهم والغفلة⁽³⁾.

دلالة الحديث

حديث الثقلين من أظهر الأدلّة التي تستند إليها الشيعة الإماميّة في حصر الإمامة في أهل البيت ﷺ، وفي عصمتهم من الأخطاء

(1) أبو علم، توفيق، أهل البيت، مكتبة الإرشاد، لام، لا، ت، لا، ط، ص 78.

(2) الحرّ العاملي، الشيخ محمّد بن الحسن، وسائل الشيعة إلى تفصيل أحكام الشريعة، تحقيق ونشر: مؤسّسة آل البيت ﷺ لإحياء التراث، مطبعة مهر،

قم المقدّسة، 1414هـ، ط 2، ج 18، ص 19؛ ص 151.

(3) راجع: ابن حجر، الصواعق المحرقة، مصدر سابق، ص 136؛ وقد ذكر أهل الجرح والتعديل أن ابن الجوزي لا يؤخذ بكلامه حول الأحاديث، وأنه كثير الغلط فيما يصنّفه، وأنه له وهم كثير، وأنه حاطب ليل... إلى ما هنالك من الأوصاف؛ راجع: ابن حجر، أحمد بن علي، لسان الميزان، مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 1390هـ/1971م، ط 2، ج 2، ص 83؛ الذهبي، محمد بن أحمد، تذكرة الحفاظ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لا، ت، لا، ط، ج 4، ص 1347، وغيرها.



والأهواء والزلل. وهذا يجعل البحث في دلالة الحديث على قدر كبير من الأهمية؛ لذا سنستعرض أولاً مفردات الحديث، ثم ننتقل إلى الكلام في دلالته على المطلوب:

1 - لمن الخطاب؟

يظهر من نصوص الحديث أنّ الرسول ﷺ كَرَّرَ هذا الحديث في مواطن عدّة، وفي أكثر من مناسبة، إلّا أنها جميعاً على ما يبدو كانت في السنة الأخيرة من عمره الشريف. والقدر المتيقّن من هذه المواطن:

1. يوم عرفة من حجّة الوداع (كما في رواية الترمذي).
 2. في مسجد الخيف في منى أيضاً في حجة الوداع (كما في رواية النعماني في كتاب الغيبة وغيره).
 3. في غدير خمّ حال عودته من حجّة الوداع (كما في رواية الطبراني في معجمه الكبير، والنيسابوري في المستدرک، ومسلم في الصحيح وغيرهم).
 4. في مرضه الذي توفّي فيه أو يوم وفاته ﷺ (كما في كثير من النصوص).
- وثمة العديد من النصوص التي لم تحدّد المكان والزمان، وقد ورد في بعضها أنّه ﷺ قال ذلك عند عودته من سفر له، وفي بعضها أنّه قاله في خطبة صلاة الجمعة، فربّما كانت مواضع أخرى غير تلك المتقدّمة، وربّما كانت من ضمنها.

ومنه يظهر أنّ الخطاب كان موجّهاً إلى جميع المسلمين وليس لفريق دون فريق. وقوله ﷺ: «إني تارك فيكم» يدلّ على أنّه ﷺ كان في مقام إعلان وصيّته، خاصّةً مع ما ورد من القرائن العديدة التي توجيّه بآئنه ﷺ إلى نفسه، فقد وطأ لهذه الوصيّة بقوله: «أوشك أن أدعى فأجيب...»⁽¹⁾ أو «كأنّي قد دعيت فأجبت...»⁽²⁾، وما بمعناه، وفي بعض النصوص: «إني امرؤ مقبوض، وأوشك أن أدعى...»⁽³⁾. فلا شكّ - والحال هذه - في أنّه ﷺ ذكر ذلك في سياق بيان وصيّته الأخيرة، ويؤكدّه أيضاً التعبير بالخليفين بدلاً من الثقلين أو معهما⁽⁴⁾.

وبقطع النظر عن هذه القرائن، فإنّ لفظ «إني تارك فيكم...» أو «إني مخلف...» نفسه يُعدّ من التعبيرات العرفيّة التي تُستعمل في مجال الوصيّة وإرادة الاستخلاف، فإنّ المسافر إذا ترك أهلاً وعيلاً يخاف عليهم، أو ترك تجارة دائرة أو صناعة قائمة، أو كان المسافر حاكماً وترك رعيّته، ففي جميع هذه الموارد إذا قال: إني تارك فيكم فلاناً، يفهم من ذلك إرادة الاستخلاف مدّة غيابه. ولا شكّ في أن الأمر سيكون أكثر وضوحاً إذا صدر عن المحتضر على

(1) كما في رواية أبي سعيد الخدري: ابن سعد، الطبقات الكبرى، مصدر سابق، ج2، ص194؛ ابن حنبل، مسند أحمد، مصدر سابق، ج3، ص17.

(2) الحاكم النيسابوري، المستدرک على الصحيحين، مصدر سابق، ج3، ص109؛ النسائي، أحمد بن شعيب، خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، تحقيق: أحمد ميرين البلوشي، مكتبة المعلا، الكويت، 1406هـ، ط1، ص93.

(3) الأمرتسري، عبيد الله، أرجح المطالب (فضائل ومناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ)، مكتبة حيدري، لا.م، 2003م، لا.ط، ص563.

(4) كما في رواية زيد بن ثابت في صدر البحث: ابن حنبل، مسند أحمد، مصدر سابق، ج5، ص181؛ الهيثمي، علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد، مصدر سابق، ج9، ص163.



فراش الموت. فالرسول ﷺ -وهو ينعى إلى المسلمين نفسه- وجد نفسه مسؤولاً عن مستقبل الإسلام والمسلمين، وهو الذي نذر حياته في سبيل نشر الرسالة وترسيخ دعائمها، وهو أحرص الناس على بقائها وسلامتها، وأشدّهم اهتماماً بأمور الأمة، وأنصحهم لها، ولازم ذلك أن لا يتركها دون وصيّة، ودون أن يبيّن لها ما يعصمها من الضلال والانحراف، ويقمها من عواصف الأهواء والفتن، وهو على وشك السفر إلى الرفيق الأعلى.

هذا ما يفهمه العقلاء في عرف المخاطبات والمحاورات والوصايا والإلزامات، وما جرت عليه سيرتهم، وقد كان من سيرة رسول الله ﷺ أن يترك في كلّ غزوة يقودها بنفسه أميراً على المدينة مدّة غيابه، فكيف يترك الأمة كلّها من بعده دون راعٍ وعاصم يضمن لها الهدى والرشاد، ويدلّها على الخير والصالح؟!!

وهذا ما عمل به الرسول، وأكّده في الأحاديث المتواترة، والتي أشهرها «حديث الثقلين».

2- الثقلان:

الثقل متاع المسافر وحشمه⁽¹⁾، وكلّ شيء خطير نفيس مصون⁽²⁾. قالوا: «سمّاهما ثقلين إعظاماً لقدرهما وتفخيماً

(1) الفراهيدي، كتاب العين، مصدر سابق، ج5، ص136: الجوهري، إسماعيل بن حماد، صحاح تاج اللّغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، 1407هـ/1987م، ط4، ج3، ص1647.
(2) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مصدر سابق، ج3، ص342: ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، ج11، ص87.



لشأنهما»⁽¹⁾، وقيل: «سمّاهما ثَقَلَيْن؛ لأنَّ الأخذ بهما والعمل بهما ثَقِيل»⁽²⁾.

والظاهر أنَّ التعبير عن الخليفَتَيْن بالثَّقَلَيْن كنايةً عن مكانتهما الخاصّة عنده، وموقعهما في الأُمَّة، فهما أعزّ ما يترك في الأُمَّة، ومنه قولهم للسَيِّد العزيز: ثَقُل⁽³⁾. وهذا الوصف بنفسه كافٍ في دعوة الناس إلى التمسُّك بهما ومعرفة قدرهما، فضلاً عمّا يأتي بعده.

وقد قدّم هذا الوصف؛ أي الثَّقَل، من باب التوطئة والتمهيد وتنبيه المخاطَبين إلى أهمّيّة ما سيوصي به، وهو يحفّز عندهم الاستعداد التام لسماع التفصيل وحفظ الأسماء التي سيذكرها، بخلاف ما لو قدّم الوصيّة بهما، ثمّ نعتهما، فإنّ التفخيم والتعظيم المتأخّر قد يأتي بعد الغفلة عن سماع اسم المنعوت، فيفوّت الغرض. ومثاله في العرف، أن يقوم أحد الجالسين بالتعريف عن شخص قادم، فيقول: هو فلان، ثمّ يذكر بعد ذلك الأوصاف الموجبة لعلوّ شأنه وسموّ مرتبته، فلا يكون ذكر الاسم في المرحلة السابقة قبل معرفة أهمّيّة المسعى مثيراً لاهتمامهم بحفظه ولا التعرّف عليه، أمّا لو عكس، فذكر النعوت التي تبعث فيهم الشوق إلى التعرّف على الشخص ومعرفة الاسم، فيقع ذكر الاسم في موقعه المناسب.

(1) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج 1، ص 216؛ ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، ج 11، ص 87.

(2) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، مصدر سابق، ج 1، ص 216.

(3) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، ج 11، ص 87.

فلعلّ هذه النكتة من جملة الأمور التي دعت الرسول ﷺ إلى تقديم وصف الثقلين أولاً، ثم عطف ببيان المراد منهما ثانياً، فقال: «كتاب الله، وعترتي أهل بيتي».

الثَّقَلُ الأوَّل: «كتاب الله»:

القرآن الكريم هو حبل الله الممدود بين السماء والأرض، الذي فيه تبيان كل شيء، وهو المصدر الأوّل من مصادر الشريعة الإسلامية، وهو الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فلا مناص من أن يكون خليفة للرسول ﷺ وإن لم ينصّ على ذلك، غير أنّ مدارك الناس قاصرة عن الوصول إلى كلّ ما فيه من معارف دقيقة، وما يتضمّنه من دُرر كامنّة؛ إذ إنّ فيه من فرائد علم الله ومفاتيح غيبه ما لا يقوى على تحمّلها إلّا من اجتباه واصطفاه، وأعطاه قلباً طاهراً، ومكّنه من تحمّل ثقله، وهؤلاء هم الذين عبّر عنهم القرآن الكريم بالراسخين في العلم، فقال: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾⁽¹⁾.

الثَّقَلُ الثاني: «عترتي أهل بيتي»:

قال الخليل بن أحمد: «عترّة الرجل: أصله، وعترّة الرجل: أقرباؤه من ولده وولد ولده وبني عمّه دينياً»⁽²⁾.

وقال الزبيدي: «والعترّة نسل الرجل وأقرباؤه من وليدٍ وغيره»⁽³⁾.

(1) سورة آل عمران، الآية 7.

(2) الفراهيدي، كتاب العين، مصدر سابق، ج 2، ص 66.

(3) الزبيدي، محمّد مرتضى الحسيني، تاج العروس، تحقيق: علي شيري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان - بيروت، 1414 هـ - 1994 م، لا ط، ج 3، ص 380.



وقال ابن منظور: «عتره الرجل: أخصّ أقاربه، وعتره النبي ﷺ: عبد المطلب ولده... والعتره: ولد الرجل وذريته وعقبه من صلبه، قال: فعتره النبي ﷺ ولد فاطمة البتول عاتكة، وقيل: عترته أهل بيته الأقربون، وهم أولاده وعليّ وأولاده... والمشهور المعروف أنّ عترته أهل بيته، وهم الذين حرّمت عليهم الزكاة والصدقة المفروضة، وهم ذوو القربى الذين لهم الخمس المذكور في سورة الأنفال... وقيل: عتره الرجل: رهطه وعشيرته الأدنون؛ أي الأقربون ممّن مضى وغبر، ومنه قول أبي بكر: «نحن عتره رسول الله ﷺ التي خرج منها، وببيضته التي تفقّأت عنه، وإنّا جيبت العرب عنّا كما جيبت الرحي عن قطبها»...، لأنّهم من قريش، والعامّة تظنّ أنّها ولد الرجل خاصّة، وأنّ عتره رسول الله ﷺ ولد فاطمة (رض)...»⁽¹⁾.

قال ابن أبي الحديد: «وليس بصحيح من قال إنّهم رهطه وإنّ بعُدوا، وإنّا قال أبو بكر يوم السقيفة أو بعده: «نحن عتره رسول الله ﷺ وببيضته التي فقّنت عنه» على طريق المجاز؛ لأنّهم بالنسبة إلى الأمصار عتره له لا في الحقيقة، ألا ترى أنّ العدناني يفاخر القحطاني، فيقول له: أنا ابن عم رسول الله ﷺ، ليس يعني أنّه ابن عمّه على الحقيقة، بل هو بالإضافة إلى القحطاني كأنّه ابن عمه، وإنّا استعمل ذلك ونطق به مجازاً. فإنّ قدر مقدّر أنّه على طريق حذف المضافات، أي ابن عم ابن عم أب الأب، إلى عدد كثير



(1) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، ج 4، ص 538.

من البنين والآباء، فكَذَلِكَ أراد أبو بكر أنهم عترة أجداده على طريق حذف المضاف»⁽¹⁾.

وخلاصة الكلام أَنَّ أهل اللغة لهم ثلاثة أقوال في معنى العترة:

1. إنَّهم ولد الرجل وذريَّته وعقبه من صلبه.
2. إنَّهم نسله وأقرباؤه الأدنون من ولدٍ وغيره.
3. إنَّهم رهطه وأقرباؤه القريب والبعيد.

فعلى الأول: يختصّ بالزهراء عليها السلام وأولادها وذريَّتها؛ **وعلى الثاني:** يشمل جميع بني عبد المطلب، بل بني هاشم الذين حرّموا الصدقة؛ وأمّا القول الثالث: فيشمل أبناء عمِّه الأقربين والأبعدين. وقد أزال الرسول ﷺ الشبهة، وأوضح الأمر بإيراد قيد يوضح مراده من العترة في الحديث، فقال: «عترتي أهل بيتي»، فبيّن أَنَّ الثقل الثاني والخليفة الآخر هم أهل البيت لا مطلق العترة.

ولم يكن المراد من أهل البيت خافياً، فالذي يظهر من كثير من الأخبار أَنَّ هذا المصطلح لم يكن يطلق بين المسلمين في الصدر الأول إلا على خمسة، هم الرسول ﷺ وعليّ وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام. والأدلة على ذلك كثيرة جداً أهمّها: الحديث المتواتر بأنَّ رسول الله ﷺ جمع عليّاً وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام عند نزول آية التطهير، وجلّ لهم بكساءٍ خيريّ، وقال: «اللهم هؤلاء أهل بيتي، فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً». وقد وقع ذلك في بيت

(1) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، مصدر سابق، ج 6، ص 375.

أمّ سلمة. وفي الأخبار أنها جاءت وطلبت الدخول معهم في الكساء، فمنعها الرسول ﷺ من الدخول وقال لها: «إِنَّكَ عَلَى خَيْرٍ» أو «إِلَى خَيْرٍ»⁽¹⁾. ولا تخفى دلالة الحديث في العديد من ألفاظه على الحصر، وأنّ أهل البيت هم هؤلاء دون غيرهم، وأنّ آية التطهير مختصة بهم، وذلك للإشارات الآتية:

1. قول النبي ﷺ: «هؤلاء أهل بيتي»؛ وذلك لأنّه ﷺ لم يكن في

(1) راجع ألفاظ حديث الكساء في المصادر التالية: الحاكم الحسكاني، عبيد الله بن أحمد، شواهد التنزيل لقواعد التفضيل في الآيات النازلة في أهل البيت ﷺ، تحقيق وتعليق: الشيخ محمّد باقر المحمودي، إحياء الثقافة الإسلامية، طهران، 1411هـ/ق/1990م، ط1، ج2، ص10-92: الترمذي، سنن الترمذي، مصدر سابق، ج5، ص351-663-669: الطبري، محمّد بن جرير، جامع البيان عن تأويل أي القرآن، تقديم: خليل الميس، ضبط وتوثيق وتخرّيج: صدقي جميل العطّار، دار الفكر، بيروت، 1415هـ/ق/1995م، لا.ط، ج22، ص5-7: القرطبي، محمّد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، دار الشعب، القاهرة، لا.ت، لا.ط، ج14، ص184: الشوكاني، محمّد بن علي، فتح القدير، دار الكلم الطيب، بيروت، 1414هـ، ط1، ج4، ص279، ابن الأثير الشيباني، علي بن أبي الكرم، أسد الغابة في معرفة الصحابة، دار الكتاب العربي، بيروت، لا.ت، لا.ط، ج2، ص413: الحاكم النيسابوري، المستدرک على الصحيحين، مصدر سابق، ج2، ص416: العلامة المجلسي، بحار الأنوار، مصدر سابق، ج35، ص207-236: الشيخ الكليني، الكافي، مصدر سابق، ج1، ص286 - 287: الحوزي، عبد علي بن جمعة، تفسير نور الثقلين، صححه وعلق عليه أشرف على طبعه: الحاج السيد هاشم الرسولي المحلاتي، مؤسسة اسماعيليان للطباعة والنشر والتوزيع، قم، 1412هـ/ق/1370هـش، ط4، ج4، ص270-277: البحراني، البرهان في تفسير القرآن، مصدر سابق، ج3، ص309-325: الشيخ الطبرسي، مجمع البيان في تفسير القرآن، مصدر سابق، ج8، ص357-358: النستري، الشيخ نور الله، إحقاق الحق، لا.ن، لا.ت، لا.ط، ج2، ص501-553: ج3، ص513-531: ج9، ص1 - 69.



مقام الإخبار عن شمول مفهوم أهل البيت لهؤلاء، وإلا لكان الأنسب أن يقول: هؤلاء من أهل بيتي.

2. إشارة الكساء الذي جلّهم به، وهي قرينة حالية كاشفة عن إرادة الحصر بإطلاق الاسم من جهة، والدعاء بالتطهير من جهة أخرى، وتطبيق الآية الشريفة من جهة ثالثة، فكانه عليه السلام أراد أن يدفع كلّ وهم، ويوجد حداً محسوساً لا يدخله الريب، فجلّهم بالكساء وأحاطهم به.

3. ورد في العديد من نصوص حديث الكساء أنّه لما سمعت أمّ سلمة الدعاء، وأحبت أن تنال شرف الدخول فيه، استأذنت الرسول صلى الله عليه وآله في الدخول تحت الكساء، وهذا يؤيد دلالة فعل الرسول صلى الله عليه وآله على الحصر؛ ولأجل ذلك تصرّفت على أساس أنّ الدخول في الكساء، والدخول في الإشارة (هؤلاء)، يحقّق شمول الدعاء والآية لها، ويؤيد عدم كونها من أهل البيت، وإلاّ لاكتفت بصدق العنوان الذي يجعلها مشمولة للآية والدعاء ولو بعمومها.

4. منع الرسول صلى الله عليه وآله لها من الدخول تحت الكساء، وتطبيب خاطرها بأنّها على خير، يدلّ صراحة على خروجها من تحت هذا العنوان، ولا ينافيه ما ورد في بعض ألفاظ حديث الكساء من قوله لها: «أنت من أهلي» أو أنّه أذن لها بالدخول تحت الكساء بعد أن قضى الدعاء لأهل بيته، فإنّه - على فرض صحّة هذه النصوص - ليس ثمة تطابق بين المراد من أهله والمراد من أهل



بيته، فيمكن شمول الأول لزوجاته دون الثاني، الذي يراد منه أهل بيت النبوة، لا بيت سكناه ﷺ، كما لا يخفى، ولا دلالة في دخولها تحت الكساء بعد انقضاء كلامه ﷺ ودعائه، على شمول الاسم ولا الدعاء لها.

وثمة العديد من النصوص التي لا تقل عن حديث الكساء دلالة على أن الرسول ﷺ أطلق مصطلح «أهل البيت» على خصوص أمير المؤمنين وفاطمة والحسين ﷺ.

مضافاً إلى أننا لا نحتاج في مقام تحديد المراد من أهل البيت في حديث الثقلين إلى الاستدلال على خروج زوجات النبي ﷺ، فإن قول الرسول ﷺ: «وعترتي أهل بيتي» أخرجهن: لعدم كونهن من العترة، ومراده ﷺ أهل البيت الذين هم من العترة المطهرة.

أما بالنسبة إلى بقية أقباء النبي ﷺ من أعمامه وأبنائهم، فإنهم -إن سلمنا بصدق العترة عليهم- ليسوا من أهل البيت؛ لما تقدّم من انحصار المصطلح المذكور في الخمسة أصحاب الكساء والأئمة من أولاد الحسين ﷺ، وذلك يخرج بقية بني هاشم. وتدلّ عليه أيضاً أمور:

1. إن الظاهر من تتبع استعمال الرسول ﷺ والأئمة ﷺ أن المقصود من البيت هنا بيت النبوة لا بيت السكن ولا بيت النسب.

2. لو أريد منه بيت النسب لدخل فيه أبو لهب وأمثاله من بني هاشم، وهم الذين حاربوا الله ورسوله. ولا أظن أن أحداً يتجرأ

على ادّعاء شمول أهل البيت لأمثال هؤلاء، فضلاً عن ادّعاء انطباق آية التطهير وحديث السفينة وحديث الثقلين وآية ذوي القربى وغيرها عليهم.

3. إنّ القرآن الكريم لم يجعل القرابة النسبيّة هي المعيار في الانتساب إلى الأنبياء، وإنّما العمل الصالح، وقد قال سبحانه لنوح عليه السلام: ﴿يَنُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾⁽¹⁾، وذلك على الرغم من أنّ البنوة من أبرز مصاديق القرابة النسبيّة. ويروى في هذا المجال عن الإمام الرضا عليه السلام في حديث حول ابن نوح أنّه قال: «لقد كان ابنه، ولكنّ لما عصى الله -عزّ وجلّ- نفاه عن أبيه، كذا من كان منّا لم يطع الله -عزّ وجلّ- فليس منّا»⁽²⁾.

4. إنّ مقتضى الأمر بالتمسك بهم وجعلهم قرناء الكتاب، وكونهم العاصم من الضلالة، أن يكون المقصود جماعة مخصوصة لا يخالفون الكتاب ولا يعصون الله، ولا يزلّون عن طريق الحقّ أبداً، فيخرج منه غير أهل العصمة، وإن كانوا من العترة النبويّة.

(1) سورة هود، الآية 46.

(2) الصدوق، الشيخ محمّد بن علي، عيون أخبار الرضا عليه السلام، تصحيح وتعليق وتقديم: حسين الأعلي، مؤسسة الأعلي، بيروت، 1404هـ/ 1984م، ط1، ج2، ص232.

3- مفاد حديث الثقلين:

استُفيدت من حديث الثقلين أمور عدة:

الأمر الأول: دلالته على عصمة أهل البيت عليهم السلام من الذنوب والمعاصي وعن الخطأ والزلل؛ وذلك انطلاقاً من القرائن الآتية:

1. لاقتراهم عليهم السلام بالكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وتصريحه بعدم افتراقهم عنه. ومن البديهي، أنّ صدور أي مخالفة للشرعة، سواء أكانت عن عمد أم عن سهو أم عن غفلة، تعتبر افتراقاً عن القرآن في هذه الحال، وإن لم يتحقق انطباق عنوان المعصية عليها أحياناً، كما في الغافل والساهي. والمدار في صدق عنوان الافتراق عنه، عدم مصاحبته؛ لعدم التقيّد بأحكامه، وإن كان معذوراً.

2. اعتبر الحديث التمسك بهم عاصماً عن الضلالة دائماً وأبداً، كما هو مقتضى ما تفيدته «لن» التأبيدية، وفاقد الشيء لا يعطيه.

3. إنّ تجويز الافتراق عليهم، الذي يتحقق بمخالفة الكتاب وصدور الذنب منهم، هو تجويز للكذب على الرسول ﷺ، حيث أخبر عن الله - عزّ وجلّ - بعدم وقوع افتراقهما، وتجويز الكذب عليه ﷺ متعمداً منافٍ لافتراض العصمة فيه، وهذا ممّا أجمعت عليها كلمة المسلمين، خاصة في مقام تبليغ الأحكام والإخبار عن الله الذي لم يخالف فيه أحد منهم⁽¹⁾.

(1) بعض هذه الفقرات مقتبسة من كتاب: الحكيم، محمد تقي، سنة أهل البيت عليهم السلام، مركز الأبحاث العقائدية، قم، 1426هـ، ط1، ص36.

4. إنه ﷺ أمر بالتمسك بهم على الإطلاق، ومن المسلم أن الرسول ﷺ لا يأمر بالتمسك والافتداء -بشكل مطلق- بمن يخالف الشريعة وأحكام الله تعالى؛ لأنّ لازمه الأمر بمخالفة الشريعة، وهو محال.

الأمر الثاني: تميّز أهل البيت ﷺ بالعلم بكلّ ما يتصل بالشريعة، وأنهم معدن العلوم والمعارف والأسرار، وأنّ علومهم لدنيّة من الله تعالى، إمّا بالإلهام أو بالتلقّي من الرسول ﷺ، أو بالاطّلاع على أسرار الكتاب وكوامنه التي لا يدركها عامّة الناس.

فلو كانت علومهم مستفادة من الناس، لكان الذي يعلمهم أولى بأن يُؤمر بالافتداء به والتمسك بحبله. ولو كان العلم الذي عندهم مأخوذاً من ظاهر الكتاب والسنة الموجودة بين الناس وبالوسائل المتعارفة، لكانوا ﷺ كغيرهم من الناس، فلا معنى لاختصاصهم دون غيرهم بهذه المنزلة وهذا المقام، ولا معنى لأمر الناس بالتمسك بهم والرجوع إليهم.

مضافاً إلى أنّ كثيراً من الوسائل المتعارفة لتحصيل العلوم عند الناس لا تورث إلّا الظنّ، ويمكن أن تخطئ وتصيب، فلا تكون عاصمة من الضلالة، ولا يصحّ الأمر بالتمسك بها واتّباعها مطلقاً، فدلّ ذلك على أنّ لديهم علماً خاصاً اختصّهم الله به.

وإذا كان الوحي الرساليّ قد انقطع بعد الرسول ﷺ، كما دلّت عليه النصوص القطعيّة، فلا بدّ من أن يكون عندهم من الوسائل والطرق للوصول إلى تلك العلوم بشكل لا يقبل الخطأ والاشتباه، وليس إلّا الإلهام والإحاطة بعلم رسول الله ﷺ والكتاب الكريم،

الذي فيه تبيان كل شيء. وهذا هو الذي أھلهم ﷺ لمقام الخلافة المذكورة في الحديث؛ لاختصاصهم بما كان يملكه المُستخلف. وقد ورد في هذا المعنى العديد من النصوص، منها:

- قوله ﷺ: «ولا تعلموهم، فإنهم أعلم منكم»⁽¹⁾.

- قوله ﷺ: «أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها، فمن أراد العلم فليأتِ الباب»⁽²⁾.

- ومنها قول الإمام عليٍّ ﷺ: «لقد علّمني رسول الله ﷺ ألف باب، يفتح كل باب ألف باب»⁽³⁾.

وقد ورد عنهم ﷺ العديد من النصوص مفادها أنهم ورثوا عن رسول الله ﷺ علمه وعلوم جميع الأنبياء السابقين، فهم عندهم كتب الأنبياء السابقين، وما أملاه رسول الله ﷺ على علي بن أبي طالب ﷺ، من الصحيفة الجامعة لما يحتاج إليه الناس من الحلال والحرام إلى يوم القيامة، ومن تأويل الكتاب وتفسيره، وفي أي شيء نزلت كل آية منه وأين نزلت، وأن عندهم ما يحتاج الناس إليهم ولا يحتاجون إلى أحد من الناس⁽⁴⁾.

(1) الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، لا، ط2، ج5، ص167.

(2) ابن عساکر، علي بن الحسن، تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، لا، م، 1415هـ/1995م، لا، ط، ج3، ص467؛ ابن المغازلي، مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، مصدر سابق، ص81.

(3) المفيد، الشيخ محمد بن النعمان، الاختصاص، صححه وعلق عليه: علي أكبر الغفاري، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية، قم، 1414هـ/1993م، ط2، ص283.

(4) الشيخ الكليني، الكافي، مصدر سابق، ج1، ص239-241.



يبين الإمام الصادق عليه السلام طبيعة هذا العلم في حوار دار بينه وبين برهنة الجاثليق، حيث قال برهنة: جعلت فداك، أتى لكم التوراة والإنجيل وكتب الأنبياء؟ قال: «هي عندنا وراثَةٌ من عندهم، نقرؤها كما قرؤوها، ونقولها كما قالوها، إن الله لا يجعل حجةً في أرضه يُسأل عن شيء فيقول: لا أدري»⁽¹⁾.

الأمر الثالث: يدلّ الحديث على أنّ المنقذ من الضلالة والعاصم منها، هو التمسك والعمل بمجموع الثقلين، فلا يغني التمسك بأحدهما دون الآخر، كما لا يغني التمسك بجزء من كلّ واحدٍ منهما. أما الثقل الأكبر، فإنّه وإن تضمن المعارف والأحكام كلّها، إلّا أنّ البشر لا يتمكّنون من استنباط تلك المعارف واستخراجها منه، إلّا الزر اليسير الذي دلّت عليه ظواهر الكتاب الكريم، فلا بدّ من الرجوع إلى الراسخين في العلم الذين أشارت إليهم الآية الشريفة⁽²⁾، الذين هم قراء الكتاب، وعندهم علم التأويل والتفسير، وهم القادرون على الغوص في أعماقه واستخراج كوامن درره، فلا يُدرّك الكتاب إلّا بهم، ولا يُتمسك به إلّا بواسطتهم ومن خلالهم.

وأما الثقل الأصغر فكذلك، لأنّهم لا يحددون عن نهج الكتاب، ولا يفارقونه، وليس لهم طريقة إلّا طريقة القرآن، وليس لهم رأي إلّا رأيه، فلا يتأتّى التمسك بهم دونه، إلّا على طريقة بعض العوامّ

(1) الصدوق، محمّد بن علي، التوحيد، تصحيح وتعليق: هاشم الحسيني الطهراني، مؤسسة النشر الإسلامي، قم المقدّسة، لا، ت، لا، ط، ص 275.

(2) ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾، سورة آل عمران، الآية 7.

والجهلاء الذين يدعون حبَّ أهل البيت عليه السلام ولا يعملون بعملهم ولا يهتدون بهديهم، ويتوهّمون أنّ التمسك بهم هو حبّهم، وأنّ حبّهم يغني عن اتّباع سيرتهم والعمل بنهجهم.

روي عن الإمام الباقر عليه السلام أنّه قال: «يا جابر، أيكفي من ينتحل التشيع أن يقول بحبنا أهل البيت؟ فوالله، ما شيعتنا إلّا من اتقى الله وأطاعه، وما كانوا يُعرفون يا جابر إلّا بالتواضع والتخشّع والأمانة، وكثرة ذكر الله، والصوم، والصلاة، والبرّ بالوالدين، والتعهّد للجيران من الفقراء وأهل المسكنة، والغارمين، والأيتام، وصدق الحديث، وتلاوة القرآن، وكفّ الألسن عن الناس إلّا من خير، وكانوا أمناء عشائريهم في الأشياء.. إلى أن قال: حسب الرجل أن يقول: أُحِبُّ عليّاً وأتولّاه، ثمّ لا يكون مع ذلك فعّالاً؟ فلو قال: إني أُحِبُّ رسول الله صلى الله عليه وآله، فرسول الله صلى الله عليه وآله خيرٌ من عليّ عليه السلام ثمّ لا يتّبع سيرته، ولا يعمل بسنّته، ما نفعه حبّه إيّاه شيئاً...»⁽¹⁾.

ثمّ إنّ التمسك ببعض الأئمة من العترة النبويّة عليه السلام دون بعض ليس تمسكاً بالثقل الأصغر؛ لأنّ الانحراف عن أيّ واحدٍ من أئمة أهل البيت عليه السلام، ومفارقته، وترك الاقتداء به، تؤدّي بالضرورة إلى مفارقة الكتاب الكريم (الثقل الأكبر)؛ لأنّ الثقلين لا يفترقان أبداً بنصّ الحديث، وإذا فارق الكتاب فقد فارق الثقلين معاً، فيكون التمسك بتمام الثقلين معاً طريق الهدى، والعاصم من الضلالة.

(1) الشيخ الكليني، الكافي، مصدر سابق، ج 2، ص 74.

الأمر الرابع: يستظهر من الحديث بقاء العترة إلى جنب الكتاب إلى يوم القيامة، وهذا معناه خلود الثقل الأكبر وعدم ضياعه من جهة، وعدم خلو الزمان من حجة لله من أهل بيت نبيه، وعدم انقطاع السلسلة المباركة للأئمة المعصومين حتى يوم القيامة. وبمعونة النصوص الأخرى التي حصرت الحجج الذين أوصى الرسول ﷺ باتّباعهم والافتداء بهم باثني عشر حجة، يمكن أن يستدلّ على بقاء حجة الله المنتظر الثاني عشر من أئمة أهل البيت ﷺ حياً.

الأمر الخامس: إنّ الحديث يشكّل نصّاً من النصوص التي عيّن رسول الله ﷺ بها خلفاءه من بعده، وأوصيائه في الناس الذين حملهم الأمانة، أمانة الرسالة، وإمامة الأمة، الإمامة الكبرى التي تشتمل على المرجعية السياسية والدينية، كما كان رسول الله ﷺ في الناس ما عدا النبوة، حيث قال رسول الله ﷺ «لأُمير المؤمنين ﷺ: أنت مَنّي بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي»⁽¹⁾.

أمّا المرجعية الدينية فواضح ممّا تقدّم، حيث قرّنها ﷺ بالكتاب الكريم، وجعل التمسك بهم مع الكتاب عاصماً من الضلالة.

وأما المرجعية السياسيّة فالأمور عدّة، منها:

1. وجوب التمسك بهم واتّباعهم في كلّ أمر ونهي، ولا شكّ في أنّ أمور السياسة والحكم لا تشدّ عنها.

(1) راجع: البرقي، المحاسن، مصدر سابق، ج 1، ص 159؛ الشيخ الكليني، الكافي، مصدر سابق، ج 8، ص 107؛ الطوسي، الشيخ محمد بن الحسن، الاقتصاد، منشورات مكتبة جامع جهلستون - طهران، 1400، لا ط، ص 222.

2. لَمَّا كُنَّا قَدْ اسْتَفَدْنَا عَصِمَتَهُمُ الْمَطْلَقَةَ الشَّامِلَةَ لِأُمُورِ الدِّينِ
وَالدُّنْيَا، كَانُوا هُمْ الْمُتَعَيِّنِينَ لِلْإِمَامَةِ، حَيْثُ إِنَّ مَخَالَفَتَهُمْ
مَخَالَفَةٌ لِلْحَقِّ وَالصَّوَابِ، وَطَاعَتُهُمْ طَاعَةٌ لِلْهُدَى: ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي
إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ
تَحْكُمُونَ﴾ (1).

3. إِنَّهُ ﷺ عَبَّرَ عَنِ الْكِتَابِ وَالْعِتْرَةِ بِالْخِلِيفَتَيْنِ، كَمَا فِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ
عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ (2)، وَالْخَلِيفَةُ يَقُومُ مَقَامَ الْمُسْتَخْلَفِ فِي مَحَلِّ
الْإِسْتِخْلَافِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ كَانَ يَقُومُ بِأَعْبَاءِ الْإِمَامَةِ الْكُبْرَى، بِمَا
فِيهَا الْإِمَامَةُ فِي السِّيَاسَةِ وَالْحُكْمِ، فَلَا بَدَّ مَنْ أَنْ يَكُونَ لِلْخَلِيفَةِ
ذَلِكَ الْمَقَامَ وَتِلْكَ الْمَهَامَ.

4. إِنَّ صَدْرَ كَلَامِهِ ﷺ يُوحِي بِأَنَّهُ كَانَ فِي مَقَامِ بَيَانِ وَصِيَّتِهِ
الْأَخِيرَةِ لِلنَّاسِ، حَيْثُ قَالَ ﷺ: «يُوشِكُ أَنْ يَأْتِيَنِي رَسُولُ رَبِّي
فَأُجِيبُ» (3)، أَوْ «أُوشِكُ أَنْ أَدْعَىٰ فَأُجِيبُ» (4)، أَوْ «كَأَنِّي قَدْ دُعِيتُ
فَأُجِيبُ» (5) وَمَا بِمَعْنَاهَا. وَمَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّ صَاحِبَ السُّلْطَانِ
وَالْوَلَايَةِ إِذَا ذَكَرَ ذَلِكَ ثُمَّ قَالَ: «إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ» لَا يَفْهَمُ مِنْهُ إِلَّا

(1) سورة يونس، الآية 35.

(2) ابن حنبل، مسند أحمد، مصدر سابق، ج 5، ص 181؛ الهيثمي، مجمع الزوائد
ومنبع الفوائد، مصدر سابق، ج 9، ص 163.

(3) ابن حنبل، مسند أحمد، مصدر سابق، ج 4، ص 367.

(4) راجع رواية أبي سعيد الخدري في صدر البحث.

(5) البحراني، الشيخ المفلح الصميري، غاية المرام في شرح شرائع الإسلام، تحقيق:
الشيخ جعفر الكوثراني العاملي، دار الهادي، 1420 - 1999م، ط 1، ص 232؛
الحاكم النيسابوري، المستدرک علی الصحیحین، مصدر سابق، ج 3، ص 109؛
النسائي، خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، مصدر سابق، ص 93.

العهد والوصية لمن يقوم مقامه، ويمارس مهامه، ويتابع مسيرته. والعقلاء يعدّون ذلك عهداً بالإمارة والولاية دون تردّد.

ويشهد لذلك أنّ أحد المواقع التي كرّر فيها رسول الله ﷺ حديث الثقلين كان «غدير خم»، ففي رواية صحيح مسلم، قال: «قام رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً فينا خطيباً بماء يدعى خمّاً»⁽¹⁾. وفي بعض نصوص حديث الثقلين الحديث دُيِّل بقوله ﷺ: «من كنت مولاه فعلي ولاه»، وهو صادر في «غدير خم»، فيكون ثمة اقتران بين حديث الثقلين وحديث الغدير، ومنه يُعلم أنّ رسول الله ﷺ قد عهد في «غدير خم» بالخلافة إلى أهل البيت  عموماً، وإلى عليّ  بالخصوص.

5. تقدّم أنّ حديث الثقلين يدلّ على أنّ أهل البيت  أعلم الناس، وإذا كانوا كذلك، فهم أئمة الناس وخلفاء رسول الله ﷺ؛ لأنّ الناس يحتاجون إليهم ولا يستغنون عنهم، بينما هم مستغنون عن الناس غير محتاجين إليهم. والعقل يقضي بالرجوع إلى الأعلام الأعرف بمواطن الصواب، والاعتداء به واتباعه وإطاعة أوامره ونواهيه، دون فرق بين أمور الدين وأُمور الدنيا.

(1) مسلم النيسابوري، مسلم بن الحجاج، الجامع الصحيح (صحيح مسلم)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان - بيروت، لا.ت، لا.ط، ج 7، ص 122.

مناقشات في دلالة الحديث

تحدّثنا في القسم الأوّل من البحث عن وجوه دلالة حديث الثّقَلين، وقد استفدنا منه الأمور الآتية:

1. عصمة أئمة أهل البيت عليهم السلام عن الخطأ والزلل.
 2. تميّزهم بدرجة من العلم لا يرقى إليها أحد من الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله.
 3. إنّ العاصم من الضلالة والهلكة هو التمسك بالثّقَلين معاً لا بأحدهما.
 4. ضرورة بقاء أهل البيت عليهم السلام أو وجود أحدٍ منهم على مرّ العصور حتّى انتهاء زمان التكليف.
 5. إثبات إمامتهم، ووجوب الاقتداء بهم، والرجوع إليهم، في جميع شؤون الدين والدنيا.
- وقد عرض بعض الباحثين مجموعة من الإشكالات التي ترتبط بهذه الأمور الخمسة، فيحسن التعرّض إليها والاجابة عنها، تتميماً للفائدة، وإنضاجاً للفكرة، وتنقيّةً للدليل من شوائب الشبهات. وسوف نُعرض عن الدخول في المناقشات السندية قدر الإمكان، اختصاراً واعتماداً على ثبوت التواتر عند المحقّقين، مضافاً إلى ما قدّمناه من اعتراف العشرات من أصحاب المجاميع الحديثيّة ومحقّقي أهل السنّة بصحّته -ولو في بعض طرقه-؛ ممّا يغني عن تكلف مشقّة البحث في هذا الجانب، ونوكل ذلك إلى المطوّلات التي

خصصت لهذا العمل⁽¹⁾. والمؤسف، أنَّ كلَّ مَنْ ناقش في سند هذا الحديث قصر نظره على بعض طرقه، وبنى على ذلك بحثه، ولم يكلّف نفسه عناء استقراء الطرق التي بلغت حدَّ التواتر، فضلاً عن صحّة العديد منها.

المنافشة الأولى:

ورد في الموطأ عن مالك بن أنس أنَّه بلغه أنَّ رسول الله ﷺ قال: «تركت فيكم أمرين لن تضلّوا ما مسكتم [أو تمسّكتم] بهما: كتاب الله وسنة نبيّه»⁽²⁾.

وفي رواية أخرى عن أبي هريرة: «تركت فيكم شيئين لن تضلّوا بعدهما: كتاب الله وسنتي، ولن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض»⁽³⁾.

وورد عن عكرمة عن ابن عباس أنَّ رسول الله ﷺ خطب الناس في حجة الوداع، فقال: «... يا أيها الناس إني قد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلّوا أبداً كتاب الله وسنة نبيّه...»⁽⁴⁾.

(1) راجع في هذا المجال: الميلاني، السيد علي، خلاصة عبقات الأنوار، المجلدات الثلاثة الأولى؛ التستري، نور الله، إحقاق الحق، مصدر سابق، ج 2، ص 236؛ ج 9، ص 309 - 375؛ ج 18، ص 261 - 289.

(2) مالك بن أنس، الموطأ، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، أبو ظبي، 1425هـ/2004م، ط 1، ج 2، ص 899.

(3) الحاكم النيسابوري، المستدرک على الصحيحين، مصدر سابق، ج 1، ص 93.

(4) المصدر نفسه: أورده شاهداً ولم يظهر منه تصحيحه له.

فقد ادّعى بعض أن حديث الثقلين معارض بهذه الأحاديث، وخاصة الأخير الذي ينصّ على أنه ﷺ قال ذلك في حجة الوداع وليس فيها ذكر للعترة ولا لأهل البيت ﷺ، ومقتضى المعارضة إما التوقّف في حديث الثقلين الذي فيه الوصية بالعترة أو تقديم رواية ذكر السنّة، للاعتبارات الآتية:

1. إنّ رواية «السنّة» جاءت في موطأ مالك، الذي قال فيه ابن عبد البر: «مرسلات مالك كلّها صحيحة مسندة»⁽¹⁾، وقال عنه السيوطي: «ما من مرسل في الموطأ إلّا وله عاضد أو عواضد، فالصواب إطلاق أنّ الموطأ صحيح لا يستثنى منه شيء»⁽²⁾، في حين أنّ غير الموطأ من مصادر الحديث، فليس على هذه الدرجة من الصحّة، فيقدّم ما في الموطأ، خاصّة أنّه مؤيد بما ورد في غيره من المصادر. وقد نصّ الشيخ محمّد أبو زهرة على أنّ كتب السنّة التي ذكرته بلفظ «سنّي» أوثق من الكتب التي روته بلفظ «عتري»⁽³⁾.

2. إنّ التمسك بالسنّة مُجمّع على وجوبه، وقد أمر به الكتاب الكريم: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ

(1) السيوطي، جلال الدين، تنوير الحوالك، ضبطه وصححه: محمّد عبد العزيز الخادلي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418 هـ/ 1997 م، ط 1، ج 1، ص 38؛ ج 2، ص 208.

(2) المصدر نفسه، ج 1، ص 6.

(3) أبو زهرة، محمّد، الإمام الصادق حياته وعصره آراؤه وفقهه، دار الفكر العربي، القاهرة، لا. ت، لا. ط، ص 201.



فَأَنْتَهُوا⁽¹⁾، فيشكّل ذلك شاهداً على وجوب تقديم الرواية التي ذكرت لفظ «سَنِّي»، أو تأويل رواية العترة على إرادة التمسك بالسنة التي وردت عن طريق العترة، والنتيجة أنّ الوصية المطلوبة هي التمسك بالكتاب والسنة.

والجواب:

أولاً: رواية الموطأ مرسلة، وما ذكر من تصحيح مراسيله لا نسلم به، ومحاولة وصل السند كما فعل ابن عبد البر لا تخرج عن كونها اجتهاداً شخصياً لا يرتفع بالحديث عن مرتبة المرسلات، ورواية عكرمة لا يمكن قبولها، وإن كان البخاري قد روى له؛ لأنّ عكرمة خارجي منحرف عن أهل البيت عليه السلام، فهو متهم بتحريف النصوص الواردة في فضل أهل البيت عليه السلام عامة، وفي فضل عليّ بن أبي طالب عليه السلام خاصة. وقد ذكر كثيرون أنّه كذاب، حيث كان يكذب على ابن عباس رحمه الله⁽²⁾، وأمّا رواية أبي هريرة فلا تقلّ عن أختها، فإنّ أبا هريرة ضعيف جداً على قواعدها، وفي السند ضعف من جهة صالح⁽³⁾، وقد نقل الحاكم الرواية بوصفها شاهداً ولم يصحّها.

(1) سورة الحشر، الآية 7.

(2) راجع: المزي، يوسف بن عبد الرحمان، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1400هـ/1980م، ط1، ج20، ص279-284؛ الذهبي، محمّد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، لام، 1405هـ/1985م، ط3، ج5، ص21-29.

(3) راجع: المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مصدر سابق، ج13، ص95-97.



ثانياً: على فرض صحّة رواية «وسنّي»، فلا وجه لتقديمها على حديث الثّقَلَيْن -لو سلّم وجود التعارض-؛ وذلك لتواتر حديث الثّقَلَيْن في جميع طبقاته -كما قدمنا-، وكونه روي عن ثلاثين صحابياً ونيّف، فلا يصحّ أن تُقدّم عليه رواية رواها غير الثقات عن صحابيّين فقط، وربّما كانت موضوعة عليهما أو محرّفة عن حديث الثّقَلَيْن الذي روي عن الصحابيّين نفسيهما أيضاً. وعلى كلّ حال، فإنّ رواية «وسنّي» لا تخرج عن كونها من الأحاد التي لا يعوّل عليها في المسائل الاعتقاديّة، ولا تقاوم المتواترات.

ثالثاً: لا يوجد أي تعارض بين الحديثين؛ أي حديث الثّقَلَيْن وحديث «كتاب الله وسنّي»؛ لما قرّر في محلّه من عدم التعارض بين الخبرين المثبتين من جهة، وعدم وجود مفهوم المخالفة الذي يشكّل قضية سالبة من جهة أخرى. ولو كان ثمة مفهوم لأحد الحديثين، فلا بدّ من رفع اليد عن حجّيته وتقديم المنطوق المعارض له عليه؛ لكونه أقوى دلالةً.

وقد جمع الشيخ محمّد أبو زهرة نفسه بين الحديثين، فقال: «وإذا كان للحديث رواية أخرى، وهي أنّه بدلاً من عترتي سنّي، فإنّه لا تعارض بين الروایتين؛ لأنّ العترة لا تجيء بغير السنّة، فتفسّر إحدى الروایتين بالأخرى، ويكون مؤداهما أن أقوال العترة سنّة الرسول»⁽¹⁾.

وجمع ابن حجر بينهما أيضاً، فقال: «وفي رواية: «كتاب الله وسنّي»، وهي المراد من الأحاديث المقتصرة على الكتاب؛ لأنّ

(1) أبو زهرة، الإمام الصادق (عليه السلام)، مصدر سابق، ص 201.

السنة مبيّنة له، فأغنى ذكره عن ذكرها، والحاصل أنّ الحث وقع على التمسك بالكتاب والسنة وبالعلماء من أهل البيت، ويستفاد من مجموع ذلك بقاء الأمور الثلاثة إلى قيام الساعة...»⁽¹⁾.

وربّما يقال: إنّ ذكر أهل البيت ﷺ أغنى عن ذكر السنة في حديث الثقلين؛ لأنّهم ﷺ حملة السنة، والأمناء عليها وعلى الكتاب، وقد ورد في الأحاديث أنّ كلّ ما عندهم فهو من رسول الله ﷺ، وبناءً عليه فالوصية بالتمسك بهم يؤوّل إلى التمسك بالسنة، والوصية بالتمسك بالسنة تؤدّي إلى التمسك بهم؛ لأنّهم الوساطة والباب الذي يوصل إلى مدينة علم رسول الله ﷺ، وهم ورثة علمه، كما استفاضت النصوص.

المناقشة الثانية:

قد يدعى أنّ حديث الثقلين دلّ على وجوب الرجوع إلى أهل البيت ﷺ، والتمسك بهم في الأحكام الفقهية، وأخذ العلم عنهم، ولا تلازم بين ذلك وبين الإمامة العامة والخلافة، وليس في الحديث نصّ على خلافتهم بعد رسول الله ﷺ، فمراد النبي ﷺ الوصية بحفظ القرآن ومتابعة أهل البيت ﷺ وتعظيمهم، وهذا ممّا لا نزاع فيه.

والجواب:

1. هذه الدعوى تقوم على أساس الفصل بين الإمامة في الفقه والإمامة في السياسة والحكم، وقد أكّد الدين الإسلامي على

(1) ابن حجر، الصواعق المحرقة، مصدر سابق، ص 89.



أساس الجمع بين المرجعيتين وتوحيد السلطتين، وقد جسّد رسول الله ﷺ ذلك بنفسه طيلة عمره الشريف. وحيث إن الإمامة بوظائفها تشكّل امتداداً لوظائف النبي ﷺ إلا فيما يختصّ بتلقّي الرسالة من السماء، الذي ثبت انفراد النبي ﷺ به، فوظائف الإمام تعمّ الجوانب الفقهيّة والتشريعيّة والجوانب السياسيّة والإداريّة.

والتاريخ الإسلامي الموجود بين أيدينا يحكي لنا في كلّ فصل منه صفحة من المعاناة والمآسي التي لم يجرّها على الأُمَّة إلّا واقع الفصل بين الإمامة في الفقه والإمامة في السياسة والحكم.

مضافاً إلى أنّ الجانب التطبيقيّ للرسالة لا يقلّ أهميّة عن الجانب النظريّ، فأيّ فائدة في سنّ القوانين وتدوين البنود والمواد، دون أن يكون ثمة قِيَم على تلك القوانين، يكون عارفاً بأسرارها ودقائقها، مالكاً لأليّة التطبيق وسلطة التنفيذ، ليجسّدها على الأرض؟ وإلّا فلا يوجد أيّ ضمان لنجاح تلك الشريعة.

ولا يقاس ذلك على بعض المناصب التنفيذيّة في الدّولة التي ربّما أسندها الرسول ﷺ إلى أشخاص لم يكونوا الأعلّم في الأُمَّة ولا الأفقه، من قبيل قيادة الجيوش والسرايا، والولاية على الزكوات وأمثال ذلك، فإن الفرق كبير بين الإمامة الكبرى التي لها قيمومة على الأمور كافّة، وتناط بها مسؤوليّة تطبيق الشريعة وحفظها، وبين المسؤوليّات المحدودة التي تقع تحت إشراف القائد العامّ صاحب منصب الإمامة.

فلا يصحّ أن يقال إنّه إذا كانت الولاية ملازمة لفقه الدين وفهمه،

لعمّ ذلك إمارة الجيش، فالفرق كبير بين المقامين، والفقّه المطلوب في كلّ مورد وفي كلّ وظيفة بحسبها، فالولايات والوظائف المحدودة تتوقّف على فهم الدين ومعرفة الأحكام الشرعيّة في الأمور المتعلّقة بها والواقعة ضمن دائرتها، أمّا الولاية العامّة والإمامة الكبرى، فباعتبار سعة دائرتها واتّساع نطاقها الشامل لمختلف شؤون الدين والدنيا، اقتضت فقهاً في الدين، ومعرفة في الشريعة لا يشدّ عنها شيء.

2. إنّ حديث الثّقَلَيْن جعل العترة المكرّمة عدلاً للقرآن الكريم، فوجب التمسك بهم مثله، وأتباعهم في كلّ أمر ونهي مثله أيضاً. وهذا عامٌّ يشمل كلّ موردٍ وفي كلّ زمانٍ من غير فرق بين شؤون السياسة والحكم وبين شؤون المعارف والفقّه. والتخصيص المدعى تحكّم وخروج عن الدليل بلا مبرّر.

وقد أشرنا سابقاً إلى أنّ صدر الحديث «كأنّي دُعيت فأجبت» أو «يوشك أن يأتيني رسول ربّي فأجيب» وما في معناه، يدلّ دلالة واضحة على أنّ الرسول ﷺ كان في مقام التمهيد للاستخلاف، كما هو شأن كلّ راحل يترك وراءه ما يحتاج إلى رعاية وإلى وصاية، كيف والرسول ﷺ يترك أمة حديثه عهد بالإسلام وبنظامه الاجتماعيّ والسياسيّ، لم تُقتلع من نفوسها جذور العصبية القبلية والنزعات الجاهليّة، ولم يعيش كثيرٌ منهم عمق التجربة الجديدة وأبعادها المختلفة؟ وما يقال من أنّ الأمة آنذاك كانت قد بلغت رشدّها لا يخلو من مكابرةٍ وبعديٍّ عن الواقع.

وممّا يؤيّد ذلك، أنّ حديث الثّقَلَيْن يعبرُ في بعض نصوصه عن



الكتاب والعترة بالخليفَتَيْن⁽¹⁾. ومن المعلوم أنّ خلافة كلّ شيء بحسبه، فخلافة القرآن هي خلافة باعتباره الدستور الإلهي، والآية الكبرى الدّال على الله -سبحانه وتعالى-، والحاوي لمختلف المعارف الدينيّة التي يحتاج إليها البشر، وخلافة أهل البيت عليهم السلام ناشئة من إمامتهم وقيامهم بكلّ ما تحتاج إليه الأُمّة من أمور دينها ودنياها.

وتعيين المرجعية التي يرجع الناس إليها في الفقه وأُمور الشريعة دون الخليفة في السياسة والحكم لا يؤدّي الغرض، ولا يحفظ للإسلام مسيرته سالمّة. ولو سبرنا التاريخ، لوجدنا العلماء الذين يراد لهم أن يكونوا حملة لواء الدين والذّابّين عن ساحته، فريقين؛ فريق نطق بالحقّ، ولم تأخذه في الله لومة لائم، فذهب ضحيّة جور الحكّام وظلمهم، وقضى حياته مشرّداً أو مقيّداً بالأغلال، منبوذاً في غياهب السجون؛ والفريق الآخر سكت عن ظلم السلاطين وجورهم، وعاش على موائدهم، فلم يتمكّن هذا ولا ذاك من أن يؤدّي وظيفته، وهذا دليل عمليّ تاريخيّ على خطأ النظريّة التي تنادي بالفصل بين الدين والسياسة، وبين إمامة الفقه وإمامة السياسة والحكم، فالمرجعيّة الدينيّة تعجز عن إصلاح المجتمع وحفظ الدين ما لم تكن آليّة التطبيق وسلطة التنفيذ بيدها.

والجدير بالذكر، أنّ دعوى إمامة أهل البيت عليهم السلام في الفقه والعلم دون السياسة لا تخلو من مغالطة، فإنّهم إذا كانت طاعتهم واجبة في الأحكام الشرعيّة، فإنّها واجبة في أحكام الإمامة وما يتعلّق بها، بينما نجد أنّ مخالفهم، ومنهم أصحاب هذه الدعوى، يرفضون



(1) ابن حنبل، مسند أحمد، مصدر سابق، ج5، ص183 - 189.

الرجوع إليهم في شيء من الأحكام الشرعية ما لم توافق ما عندهم، فجعلوا غيرهم ميزاناً لقبول آرائهم، وروايات الآخرين مقياساً لقبول رواياتهم أو رفضها.

فلو سلّمنا جدلاً بدلالة الحديث على إمامة الفقه والعلم، ووجوب تعظيمهم واحترامهم فحسب، ألا يقتضي ذلك إحلالهم المحلّ المناسب لتلك الإمامة، وعدم منابذتهم، وترك محاباتهم، وعدم سبهم على المنابر، وعدم تقديم غيرهم عليهم، وعدم تجاهل رواياتهم حتى يخلو منها أهمّ كتبهم؟

أليس التمسك بهم والرجوع إليهم يكمن بالتصدّي للبحث عن أخبارهم ورواياتهم وتمحيصها ودراسة محتوياتها، وأخذ أمور الدين ومعارفه عنهم؟ هل يتحقق اتباع أهل البيت عليهم السلام إلا بالسير على نهجهم، واقتفاء آثارهم، والالتزام بأوامرهم ونواهيهم؟

والقارىء المنصف لا يحتاج إلى مزيد مؤونة ليعرف من هم المتّبعون لأهل البيت عليهم السلام، ومن هم المتمسكون بهم، فما يشنه المكابرون على التشييع وأتباعهم الشيعة بأنهم غير متمسكين بحبل أهل البيت مغالطة مفضوحة.

المناقشة الثالثة:

قد يقال: إنّ غاية ما يدلّ عليه حديث الثقلين أنّ إجماع العترة حقٌّ؛ لأنّ مراد الرسول ﷺ من العترة جملتهم، وليس كلّ واحدٍ منهم؛ لأنّ الكلام يقتضي الجمع، ولأنّ الاختلاف واقع بينهم، فلا يصحّ أن يكون قول كلّ واحد منهم حقّاً. فالحقّ لا يكون في الشيء

وضدّه، ولا يصحّ أن يقال في كلّ واحد منهم مع هذا الاختلاف إنّه لم يفارق القرآن، فتبيّن أنّ ما أجمعوا عليه هو الحقّ المقارن للكتاب. فامتنعت دلالة الحديث على الإمامة لأمرين:

الأول: إنّ الإمامة لا تصحّ في الجميع.

الثاني: عدم إجماعهم على إمامة واحد منهم بعينه، نظراً إلى وجود الاختلاف بينهم حول شخص الإمام، بل أصل الإمامة. وإذا تمّ ذلك فإجماع العترة ملازم لإجماع الأمة؛ لأنّهم منها، فما أجمعت عليه الأمة كان حقّاً.

والجواب:

أولاً: إنّ المراد من العترة في حديث الثّقَلَيْن خصوص أهل البيت عليهم السلام، وهم الذين دلّ عليهم رسول الله ﷺ في حديث الكساء⁽¹⁾ عند نزول آية التطهير، وهم الذين كان يخاطبهم مدّة طويلة ربّما زادت على تسعة أشهر، وربّما امتدّت حتّى وفاته ﷺ، حيث كان كلّما مرّ بباب فاطمة في طريقه إلى المسجد لصلاة الصبح، يتوقّف أمام الباب ويقول: «السلام عليكم أهل البيت، الصلاة يرحمكم الله، **﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾**»⁽²⁾». وقد تكرّر ذلك في العديد من المواطن والمناسبات،

(1) تقدم تخريج الأحاديث في إلاقسم الأول من هذا البحث.

(2) سورة الأحزاب، الآية 33.

(3) علي بن إبراهيم القمي، تفسير القمي، تصحيح وتعليق وتقديم: السيد طيب الموسوي الجزائري، مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر، إيران - قم، 1404هـ، ط3، ج2، ص67.



حتى غدا إطلاق هذا الاسم ينصرف إلى مَنْ ذكرنا دون غيرهم. ولا تدخل فيه أزواجه قطعاً؛ لأنهنّ لسن من العترة من جهة، ولأنهنّ أهل بيت سكناه ﷺ، والمراد هنا أهل بيت النبوة، كما حُقق في محله⁽¹⁾.

ثانياً: المأمور به في الحديث هو التمسك بالجميع، كما أفاده المستشكل، لكنّ الحديث يدلّ على أنّ كلّ واحد منهم لا يفارق القرآن؛ وذلك لأنّ مفارقة كلّ واحد منهم للقرآن في بعض الأحيان تؤديّ إلى مفارقة الجميع له، وقد نصّ الحديث على أنّ القرآن والعترة الذين هم أهل البيت لا يفترقان أبداً، فما أفاده -من أنّ ما أجمعوا عليه لا يفارق القرآن- وإن صحّ، إلّا أنّه لا يحقّق عدم مفارقة العترة، فإنّ معنى هذا أنّ العترة لا يفارقون القرآن في الأحكام المجمع عليها، وإن جاز أن يفارقوا في غيرها، وهو كما ترى منافٍ لدلالة الحديث على عدم المفارقة أبداً. فالصحيح أنّ كلّ واحدٍ منهم لا يفارق القرآن في شيء أبداً.

ومنه يُعلم أنّ من يفارق القرآن الكريم من العترة خارج عن أهل البيت، وغير مشمول لحديث الثقلين -إن ثبت ذلك عنه-؛ لأنّ أهل بيت النبوة منزلة نالها الصفوة المطهّرون بالعلم والعمل والعصمة، لا بالنسب ولا بالمساكنة؛ بل لكونهم ورثة علم النبوة وحملة الرسالة.

وبهذا الاعتبار صحّ -ادّعاءً وتنزيلاً- إدخال أصحاب الدرجات الرفيعة من الإيمان، والملتزمين بشرائط القرآن، والمتّبعين لآل

(1) راجع: مرتضى، السيد جعفر، الظهور السياقي لآية التطهير، هل تشمل آية التطهير زوجات النبي ﷺ - مجلة رسالة الثقلين/ العدد 3-2/ السنة الأولى.



البيت عليه السلام في وصف أهل البيت، وإطلاق هذا الوصف عليهم، كما في قوله عليه السلام: «سلمان منّا أهل البيت»⁽¹⁾، وأمثاله.

ولهذا السبب نفسه صحّ نفي الزبير عن أهل البيت عليه السلام، فقد ورد عن الإمام الصادق عليه السلام أنّه قال: «ما زال الزبير منّا أهل البيت حتّى نشأ بنوه، فصرفوه عنّا»⁽²⁾.

والإمامة، وإن لم تصحّ في جميع العترة، إلّا أنّها فيهم ولا تخرج عنهم، فيدلّ الحديث على بطلان إمامة غيرهم -على الأقل-.

وإذا تمّ ذلك، تنتقل في المرحلة الثانية إلى البحث في المتعيّن منهم للإمامة، وهم مجمعون على إمامة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، ليس منهم من يخالف في هذا الأمر، يقول السيّد المرتضى: «ومما اتّفقوا عليه، القول بإمامة أمير المؤمنين عليه السلام بعد النبي صلّى الله عليه وآله بلا فصل»، ثمّ قال: «أمّا نحن، فما رأينا أحداً من أهل البيت يذهب إلى خلاف ما ذكرناه، وكل من سمعنا عنه فيما مضى بخلاف ما حكيناه، فليس أولى -إذا صحّ عنه- ممّن يعترض بقوله على الإجماع لشذوذه»⁽³⁾.

(1) الشيخ الصدوق، عيون أخبار الرضا عليه السلام، مصدر سابق، ج2، ص70؛ محمد بن سليمان الكوفي، مناقب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، تحقيق: الشيخ محمد باقر المحمودي، مجمع إحياء الثقافة الإسلامية، إيران - قم، 1412هـ، ط1، ج1، ص221.

(2) الشيخ الصدوق، الشيخ محمد بن علي، الخصال، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، إيران - قم، 1403هـ - 1362ش، لا ط، ص157.

(3) الشريف المرتضى، علي بن الحسين، الشافي في الإمامة، حققه وعلق عليه: السيد عبد الزهراء الحسيني الخطيب، مؤسسة الصادق، طهران، 1410هـ، ط2، ج3، ص126.

وإذا وقع الخلاف حول تعيين بعض الأئمة في الأزمنة المتأخرة عن شهادة الإمام الحسين عليه السلام، فإنّ ذلك لا يؤثر على ثبوت أصل الإمامة بهذا الدليل وبغيره من الأدلة القطعية، حيث إنّ النزاع في المصداق يكشف بنفسه عن التسليم بالكبرى. ولا يدّعي أحد من العقلاء أنّ مثل هذا النزاع يدلّ على بطلان الكبرى، وإلا لبطلت أغلب المسلّمات والعقائد، بل الكثير من الأحكام التي وقع النزاع في شروط الفرد الصحيح منها.

فما قاله المستشكل من أنّ الإمامة لا تصحّ في جميع العترة أمر مقبول ومسلّم؛ إذ لا يدّعي الإماميّة أنّ الإمامة في جميع العترة، ولا في جميع أهل البيت عليهم السلام، فإنّ السيّد الزهراء عليها السلام من العترة ومن أهل بيت النبوة المطهّرين، ومع ذلك فهي ليست من أئمة أهل البيت.

لكن لا تلازم بين كون الحديث دالّاً على إمامة أهل البيت، وبين صحّة الإمامة في جميع العترة أو في جميع أهل البيت عليهم السلام.

ونحن نقول: إنّ المقصود من أهل البيت في حديث الثقلين وأمثاله من الأحاديث والنصوص، خصوص الأئمة المعصومين من العترة، الذين نصّ عليهم رسول الله ﷺ في العديد من الأخبار التي رواها العامة والخاصّة، وهم اثنا عشر خليفة، ورثوا علم رسول الله ﷺ، وتحملوا الأمانة بعده.

ودلالة حديث الثقلين على إمامة هؤلاء واضحة لولا العصبية

التي تعمي وتضم، ففي بعض نصوص حديث الثقلين أن الرسول ﷺ قال ذلك في خطبته الشهيرة في غدير خم، وقد رفع بعد ذلك علياً عليه السلام قائلاً: «من كنت مولاه فهذا عليٌّ مولاه...»⁽¹⁾، فصَدَرَ ذلك عنه ﷺ لتفسير ما أجمله حديث الثقلين، وتعيين المراد بشخصه، بعد أن عيَّنه بعنوانه، فكأنه أراد ﷺ أن يقول: هذا ومن بعده من الأئمة من ولده.

المناقشة الرابعة:

إن رواية زيد بن أرقم لحديث الثقلين التي نقلها (صحيح مسلم) تتضمن تفسيراً وبياناً للمراد من أهل البيت، بأنهم من حُرْم الصدقة بعده، وهم آل عليٍّ وآل عقیل وآل جعفر وآل عباس، مضافاً إلى أنه قد ورد في إحدى نسخي الرواية أنه سئل: أليس نساؤه من أهل بيته؟ قال: نساؤه من أهل بيته، ولكن أهل بيته من حُرْم الصدقة بعده... إلخ⁽²⁾. فيظهر منه إدخال النساء أيضاً.

وهذا يقتضي عدم دلالة الحديث على الإمامة للاتفاق من قبل الفريقين على عدم إمامة جلّ هؤلاء من جهة، ولما تقدّم من مناقشات من جهة أخرى.

والجواب:

أمّا إدخال النساء في رواية زيد، فلا نسلم به؛ لأن الرواية

(1) ابن كثير، البداية والنهاية، مصدر سابق، ج5، ص228.

(2) ابن حنبل، مسند أحمد، مصدر سابق، ج4، ص367؛ النووي، يحيى بن شرف، شرح النووي على صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1392هـ، ط2، ص180.



الثانية⁽¹⁾ تصرّح بإخراجهنّ، فلا بدّ من حمل هذه على الاستفهام الإنكارِيّ، خاصّةً أنّهنّ لسنّ من العترة قطعاً.

وأما تفسيره لأهل البيت بأنهم من حُرّم الصدقة بعده، فهو غير معتمد من جهات عدّة:

1. إنّه اجتهاذٌ منه، فلنا روايته وله درايته.
 2. إنّه خلط بين أهل البيت وبين آل الرسول ﷺ، فإنّ مفهوم الثاني أعمّ من الأوّل، وهم الذين حُرّموا الصدقة، وعوّضهم الله عنها بالخمسة.
 3. إنّنا أثبتنا المراد من أهل البيت بالنصوص والدلائل القطعيّة، كما تقدّم.
- ثمّ إنّنا إذا تنزّلنا وقبلنا ما قاله زيد بن أرقم هنا، فلن يؤثر ذلك على أصل الاستدلال، فإنّ الدليل يثبت انحصار الإمامة فيهم وعدم خروجها عنهم. ولو لم يدلّ على إمامة كلٍّ منهم، فنلجأ في تعيينهم إلى الأدلّة الأخرى، وقد عيّن رسول الله ﷺ عليّاً يوم الغدير، كما في رواية زيد بن أرقم نفسه.

المنافشة الخامسة:

إنّ حديث الثّقَلَيْنِ، وإن جعل المرجعيّة للكتاب الكريم وأهل البيت ﷺ، وأمر بالتمسك بهم، وجعل ذلك سبيلاً للنجاة من الضلال، إلّا أنّه لا يقتضي الحصر، فيمكن أن يكون ثمة ثقل ثالث

(1) النووي، شرح النووي على صحيح مسلم، مصدر سابق، ج 15، ص 181.

يوجب التمسكُ به العصمة من الضلال، إذا دلّ الدليل على ذلك.

وقد ورد عن رسول الله ﷺ أنه قال: «أصحابي كالنجوم، بأيهم اقتديتم اهتديتم»⁽¹⁾، وأمثال ذلك ممّا يدلّ على أنّ الصحابة هم الثقل الثالث الذي أمرنا بالتمسك به، ولا أقلّ من رفع اليد عن ظهور حديث الثقلين بالانحصار.

والجواب:

إنّ حديث الثقلين -كما أشرنا سابقاً- وصيّة رسول الله ﷺ بقرينة صدره، وهذا يدلّ على الحصر؛ إذ إنّ الرسول ﷺ عندما ذكر أنّه تارك الثقلين، وأنّ التمسك بهما يعصم من الضلال، كان في مقام يقتضي أن يبيّن للناس كلّ ما ينقذهم من الضلال والهلكة، فلو كان ثمة سبب ثالث لذكره.

أمّا حديث «أصحابي كالنجوم»، فيناقش من جهات عدّة، منها:

1. الحديث ساقط عن الاعتبار من حيث السند؛ إذ إنّّه لم يرو في شيء من الكتب المعتبرة بها عندهم، مضافاً إلى أنّ في سنده عدداً من الضعفاء، أمثال حمزة النصيبّي، والحارث بن غصين⁽²⁾. وقد

(1) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، مصدر سابق، ج 20، ص 11.
(2) راجع: الذهبي، محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد الجاوي، دار المعرفة، بيروت، 1382 هـ/1963 م، ط 1، ج 1، ص 606، في ترجمة حمزة النصيب: قال ابن معين: لا يساوي فلساً؛ وقال البخاري: منكر الحديث؛ وقال الدارقطني: متروك، وقال ابن عدي: عامّة ما يرويه موضوع. والحارث بن غصين مجهول كما عن ابن عبد البر؛ راجع: ابن حجر، لسان الميزان، مصدر سابق، ج 2، ص 156.



ضعف الحديث، أئمة الحديث، كما اعترف به ابن تيمية، ونقل عن البزار عدم صحته⁽¹⁾.

وقد نقل المجلسي عن شارح الشفاء وابن حزم والحافظ زين الدين العراقي اعترافهم بضعفه وكونه موضوعاً⁽²⁾.

2. على فرض التسليم بصحة السند، فإنه لا يشكّل معارضاً لحديث الثقلين، حتّى على مستوى دلالة حديث الثقلين على الانحصار في الكتاب وأهل البيت، فإنّ حديث «أصحابي كالنجوم» يبقى من الأحاد التي لا تقاوم المتواتر.

3. إنّ المراد من الأصحاب في قوله: «أصحابي كالنجوم» -إن صحّ الحديث- جماعة خاصّة منهم؛ لعدم إمكان إرادة الجميع، فإنّه من المسلم به وقوع الخلاف بين الأصحاب، وانجرار ذلك إلى القتال، فإنّ الاقتداء بكلّ واحد منهم يجرّ إلى ما لا يحمد عقباه. يقول القاضي النعمان بن محمّد التميمي المغربي: «ولو أنّ مقتدياً اقتدى بواحدٍ منهم لحلّ له قتل الطائفة التي قاتلها عليّ -على قولهم-، ثمّ يبدو له فيقتدي بآخر من الطائفة الأخرى، فيحلّ له قتل الطائفة الأولى والطائفة التي هو فيها...»⁽³⁾.

(1) ابن تيمية، أحمد، منهاج السنة النبوية، تحقيق ومراجعة: د. محمّد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، لا.م، 1406 هـ، ط1، ج4، ص239؛ الذهبي، محمّد بن عثمان، المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال، تحقيق ومراجعة: محب الدين الخطيب، لا.ن، لا.م، لا.ت، لا.ط، ص551؛ أبو رية، محمود، شيخ المضيّة أبو هريرة، دار الأعلّمي، بيروت، لا.ت، ط3، ص200.

(2) العلامة المجلسي، بحار الأنوار، مصدر سابق، ج35، ص407.

(3) القاضي النعمان المغربي، النعمان بن محمد، دعائم الإسلام، تحقيق: آصف بن علي أصغر فيضي، دار المعارف، القاهرة، 1383 هـ/1963 م، لا.ط، ج1، ص86.



وقد روي أيضاً عن رسول الله ﷺ أنه قال: «الأئمة من أهل بيتي كالنجوم، بأيهم اقتديتم اهتديتم»⁽¹⁾.

فإذا صحَّ حديث «أصحابي كالنجوم»، كان المراد منه خصوص الأئمة من أهل بيتي، فيتطابق المضمونان.

4. إنَّ المخاطب في حديث «أصحابي كالنجوم، بأيهم اقتديتم اهتديتم»، هم الصحابة بلا إشكال، أو هم وغيرهم معهم -بناءً على شمول الخطاب لغير الموجودين أيضاً-، وكيف يصحَّ أن يأمر رسول الله ﷺ الصحابة بالاقتداء بالصحابة؟ وهذا يرجح أن يكون المراد من أصحابي خصوص الأئمة من أهل البيت (عليهم السلام)، وبذلك يصحَّ توجيه الخطاب إلى المؤمنين من الصحابة ومن يأتي بعدهم بالاقتداء بهم، كما حصل ذلك في حديث الثقلين وغيره من الأحاديث الكثيرة التي توجّه المسلمين، وتأمّرههم باتباع أئمة أهل البيت والتمسك بهم.

وعلى هذا النحو يمكن معالجة بقيّة الروايات التي يمكن أن يدعى دلالتها على وجود ثقل ثالث يوجب التمسك به العصمة من الضلال.

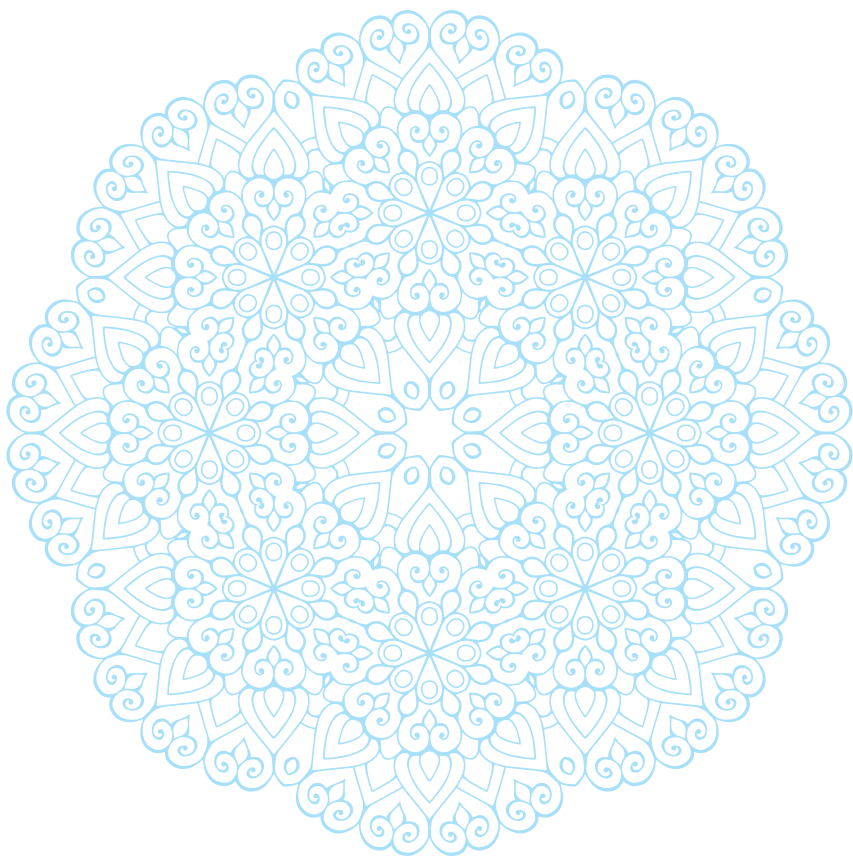
نسأله -تعالى- أن يوفّقنا للاعتصام بكتابه، والاهتداء بهدي رسوله ﷺ، والاقتداء بأهل بيته (عليهم السلام)، والتمسك بحبل ولايتهم؛ فإنهم منار الهدى، وسفن النجاة، وأمناء الوحي، وباب مدينة علم رسول الله ﷺ.



(1) القاضي النعمان المغربي، دعائم الإسلام، مصدر سابق، ج 1، ص 86.

الفصل الثاني

منهجية أمير المؤمنين عليه السلام في الاستدلال على إمامته



تمهيد

الإمامة مفهوم ذو أهميّة كبرى في الإسلام. وانطلاقاً من الموقع الذي امتازت به الإمامة، فقد كرّس المتكلّمون والمفكّرون الإسلاميون العديد من كتبهم وأبحاثهم لدراسة أبعادها وشرائطها وطرق انعقادها. وقد ذهب فريق من المسلمين إلى التمسك بالإمامة غير المعصومة، وبنى على ذلك الكثير من النتائج والفروع، بينما أصرّ فريق آخر على الإمامة المعصومة، وحصر انعقادها في طريق واحد، وهو النصّ المنتهي إلى صاحب الشريعة العصماء.

ولا زال باب النقاش العلميّ مفتوحاً على مصراعيه، على الرغم من مضيّ أربعة عشر قرناً على رحيل رسول الله ﷺ، ذلك كلّه يكشف عن أهميّة المسألة وانعكاسها على المنهجين الفكريّ والسياسيّ لدى الفريقين، وعلى كفيّة استقاء الأحكام والمعارف الإسلاميّة.

ولا نريد أن نخوض غمار النقاش في أدلّة الفريقين وتقويمها ومناقشتها، فهذا يحتاج إلى موسوعة كبيرة، وقد كتبت في ذلك العديد من المؤلفات، ولكنّا نريد أن نتعرّض لشبهة أوردها بعض الكتاب، خلاصتها أنّ أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب (عليه السلام) لم



يحتجّ على أحقيته بالخلافة بالنصوص، وإنّما كان يستدلّ على فضله وأهليّته لها، بل حتّى بعد تولّيه زمام الأمور، وعندما وقع النزاع بينه وبين خصومه السياسيّين، استدلّ على خلافته بمبايعة الناس له، ورضى المهاجرين والأنصار به.

وحاولوا استناداً إلى هذه الدعوى، التشكيك في جميع ما روي من نصوص صريحة في وصيّة الرسول ﷺ لأمر المؤمنين ﷺ، والتي عيّنه فيها لمنصب الإمامة. ومن المعلوم أنّ بعضها فاق حدّ التواتر، وقد دفعهم ذلك إلى -كما يقولون- تأويل المتواتر منها، وطرح غير المتواتر وإهماله، واتّهام من يسمّونهم بالرافضة والغلاة باختلاقه.

ولأجل معالجة هذه الشبهة، لا بدّ من إلقاء الضوء على منهجيّة أمير المؤمنين ﷺ في الاستدلال على إمامته، ودراسة الأجواء العامّة، والظروف التي اكتنفت تلك المرحلة؛ ما يمكن أن يشكّل قرينةً حاليّةً تفسّر الكثير من المواقف والأحداث، حيث لا يمكن لباحث أن يدرس نصّاً تاريخيّاً أو موقفاً معيّناً دون ملاحظة الأمور المحيطة بذلك النصّ، والظرف الاجتماعيّ الذي يشرح لنا الكثير من الغوامض، والعديد من الحيثيات، التي لها مدخلة في فهم الحدث التاريخيّ أو النصّ المطلوب.

ولعلّ الكثير من الأخطاء التي يقع فيها الباحثون ترجع في الحقيقة إلى إهمال هذا الجانب، أو عدم إعطائه حقّه من الدراسة.

وقبل الدخول في البحث، ينبغي التعرّض لمسألة مهمّة لها

نوع ارتباط ببحثنا، فقد ذكر بعض المفكرين - في معرض انتقاده لعقائدنا - إمكانية تخلي الإمام المنصوص عليه عن الخلافة، وجواز سكوته عن حقه فيما لو كان هذا الحق مجعولاً له من قبل الله - عز وجل -. وهذا الانتقاد قائم على عدم إدراك المراد من الإمامة التي وقع النص عليها، والتي يميّز بها الفكر الشيعي عن غيره.

فالإمامة منصب إلهي كالنبوة، وهي ولاية يؤتمنها الله من يشاء من عباده، ويصطفي لها من يشاء. وهذه الولاية قائمة بقطع النظر عن إقرار الناس بها ورضوخهم لها، فكما أن نبوة الأنبياء لا يضرّها تكذيب الناس وتفريقهم، ولا نزول نبوة النبي بذلك، فكذلك الإمامة؛ لأنّها غير مشروطة بالتصديق والتسليم في مقام الجعل والإنشاء.

ويتجلّى ذلك بشكل أوضح، إذا علمنا أنّ الإمامة التي يعتقدها الشيعة غير مختصة بالشؤون الدنيوية؛ أعني سياسة الناس وإدارة أمورهم، حيث إنّ الشيعة يعتقدون أنّ الإمامة هي سلطة دينية قبل أن تكون سياسية، وأنّ وظيفة الإمام أشبه بوظيفة النبي صلى الله عليه وآله، وأقرب إليها، إلّا أنّ النبي يتلقّى الوحي والرسالة من الله - عز وجل -. بينما يتلقّاها الإمام من النبي صلى الله عليه وآله، ويرثها منه بدقائقها كلّها، وبجميع معارفها وأحكامها، ويتابع المسيرة في تبليغها وحفظها وصيانتها، ويسعى لتطبيقها وتجسيدها في الناس.

فثمّة فرق كبير بين السلطة السياسية في نظر أئمة أهل البيت عليهم السلام، وبين السلطة السياسية في نظر بقيّة الحكّام، فهي هدفٌ عند هؤلاء، بينما هي وسيلة عند أئمة أهل البيت عليهم السلام؛ أي وسيلة لإقامة الدين والعدل بين الناس، وهي طريق لإيصال



الحق إلى طالبيه. ومن المعلوم أنّ تحقيق هذا الهدف يتوقّف على سلطة مؤيَّدة من قبل المجتمع ويد مبسّطة، وهذا لا يمكن أن يتحقّق عن طريق القهر والغلبة. وهذا الأمر يفسر لنا عدم توسّلهم ﷺ بالغدر والاحتيال للوصول إلى سدّة الحكم؛ لأنّ الحكم الذي يُتوصّل إليه بمثل هذه الأساليب لا يمكن أن يحقّق الغرض الذي يرجونه من وراء الحكم.

وإذا قعد أحدٌ منهم عن الخروج والمطالبة بحقه في السلطة السياسيّة والحكم، فهذا لا يعني أبداً التنازل عن الإمامة التي اختارها الله لها، بل ربّما يرى الإمام نفسه غير قادر من خلال تلك السلطة على أداء مهامّ إمامته؛ لتخلّف الشروط الموضوعيّة، وانتشار العقوبات التي تحول دون تحقيق غرضه. وفي هذه الحالة، ليس من الضروريّ أن يصرّ الإمام على السلطة، بل يكون التخلّي عنها والترقّب والسعي لتوفير شروطها الموضوعيّة أقرب إلى وظيفته. وكذا الحال لو أرغم على اعتزال الساحة السياسيّة، وسُلبت منه الخلافة، فلا يكون ذلك موجباً لزوال إمامته، وإنّما يدخل فيما ذكرنا من اختلال الشروط الموضوعيّة للتصدّي للحكم، كما قد يحصل ذلك للرسل والأنبياء ﷺ.

ولا يؤدّي ذلك إلى عبثيّة التنصيب ولغوّيته؛ لأنّ بعض مهامّ الإمامة يمكن ممارستها بعيداً عن الحكم، بل حتّى لو فرضنا أنّه لم يتمكّن من أداء شيء من وظائف الإمامة، فلا يلزم محذور اللغوّة والعبثيّة؛ لأنّ التنصيب يجري على قاعدة وجود الملاك والمصلحة، وحاجة الناس إلى ذلك بحسب الواقع، كما هي الحال في إرسال الأنبياء والرسل تماماً. فإذا امتنع الناس عن بيعته، وخذلوه، وتخلّوا

عنه، حتّى أدّى ذلك إلى فقدانه القدرة على أداء المهام المطلوبة، فلهّ الحجة البالغة عليهم، بأن اختار لهم ما فيه صلاح دينهم ودنياهم، فإن قبلوه ونصروه واتبعوه، كان في ذلك صلاحهم، وإن أسأؤوا الاختيار، لم يضرّوا الله شيئاً. وهذه هي سنّة الله في خلقه.

ولأجل تقريب الفكرة أكثر، نلاحظ ولاية الأب على أولاده الصغار، فهذه الولاية غير مشروطة بتصدّي الأب للأمر والنهي، ولا يؤثّر عقوق الأبناء على مقام الولاية الممنوح له، ولا سيطرة ظالم عليه ومنعه من إعمال ولايته؛ لأنّها منصب مجعول له بقطع النظر عن ذلك كلّ. وإذا وقعت المساومة، فإنّما تقع على الأمور التي تتعلّق بها الولاية؛ أي على إعمالها، وأمّا الولاية نفسها، فلا مساومة عليها، وهي غير قابلة للسلب والاغتصاب.

فالإمام إنّما يجب عليه إقامة الحجّة على الناس، ولا يجب عليه الخروج بالسيف إذا لم يوجد الناصر، واختلّت الشروط اللازمة لتحقيق الغاية والغرض المرجوّ من قيامه، وإن كانت الأغراض تختلف غالباً، فقد يكون الغرض تحقيق حكومة العدل، وتحكيم القرآن وأحكام الرسالة الإلهيّة في المجتمع الإسلاميّ. وهذا لا يمنع من أن يكون الغرض في بعض الأحيان زلزلة عرش الظلم والطغيان، وإيجاد هزّة في ضمير المسلمين، وإيقاظهم من حالة الركون والاستسلام التي يعيشونها، أو كشف الأقنعة التي يتسترّ بها بعض الحكام، هذه الأقنعة التي تشكل خطراً على أصل الدين، فقد يتعذر تحقيق ذلك إلا بانتفاضة دمويّة استشهادية كما حصل في ثورة الإمام الحسين عليه السلام.

وسنقوم بتحليل وافٍ للحكمة الكامنة وراء قعود أمير المؤمنين عليه السلام عن استخدام السيف في سبيل الوصول إلى حقه، من خلال النصوص الواردة عنه.

السقيفة وحق الإمام عليّ عليه السلام

كانت النصوص الواردة عن رسول الله ﷺ في إمامة علي عليه السلام وأئمة أهل البيت عليهم السلام كثيرة إلى الحدّ الذي لم يتمكن من إنكارها أحد. وغاية ما فعلوه هو تأويل هذه النصوص واختلاق الأعذار لتركها وإهمال العمل بها.

هذا هو الجوّ العامّ الحاكم يوم توفّي رسول الله ﷺ؛ إذ لم يكن أحد يشكّ في أحقية أمير المؤمنين عليه السلام، فقد حكى الزبير بن بكار أخبار السقيفة عن محمد بن إسحاق، فقال: «وكان عامة المهاجرين وجلّ الأنصار لا يشكّون في أنّ عليّاً هو صاحب الأمر بعد رسول الله ﷺ»⁽¹⁾.

وروى الطبريّ وابن الأثير أنّ الأنصار قالوا يوم السقيفة أو بعضهم: «لا نبايع إلّا عليّاً»⁽²⁾.

(1) ابن بكار، الزبير، الأخبار الموفقيات، تحقيق: سامي مكي العاني، عالم الكتب، بيروت، 1416هـ/1996م، ط2، ص580؛ ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، مصدر سابق، ج5، ص21.

(2) الطبريّ، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك (تاريخ الطبريّ)، مؤسسة الأعلمي، بيروت، لا.ت، لا.ط، ج3، ص208؛ ابن كثير، البداية والنهاية، مصدر سابق، ج2، ص123؛ العسكري، السيد مرتضى، معالم المدرستين، مؤسسة النعمان، بيروت، 1410هـ/1990م، لا.ط، ج1، ص155.

ولمّا قام عبد الرحمن بن عوف في المسجد يوم السقيفة وتكلّم، فقال: «يا معشر الأنصار، إنكم وإن كنتم أولي فضل ونصر وسابقة، ولكن ليس فيكم مثل أبي بكر ولا عمر ولا عليّ ولا أبي عبيدة، قال له زيد بن أرقم، وقيل المنذر بن الأرقم: «وإنّا لنعلم أنّ ممّن سمّيت من قريش من لو طلب هذا الأمر لم ينازعه فيه أحد: عليّ بن أبي طالب»⁽¹⁾.

وهذه الرواية تدلّ على أنّ ثمة إحياءات عمديّة كانت تمارس مفادها أنّ عليّاً عليه السلام لا يطلب هذا الأمر، وأنّ تصدّي الآخرين لطلبه كان مبنيّاً على ذلك، لكن الأحداث التي أعقبت ذلك كشفت عن عدم صحّة ذلك، وأنّ عليّاً عليه السلام كان يطلبه، إلّا أنّه حينذاك لم يكن قد فرغ من تجهيز رسول الله ﷺ ودفنه.

الإمام علي عليه السلام والوصيّة

إنّ اشتهاً عليّ بن أبي طالب عليه السلام باسم الوصيّ ممّا لا ينبغي الاستدلال عليه، فقد كان من الشهرة بمكان، بحيث لم يستطع إنكاره أحد، وكتّهم عمدوا إلى التأويلات كما هي العادة. وقد وردت تسمية علي بالوصي في العديد من النصوص النبويّة، واحتجّ به أئمّة أهل البيت عليه السلام في مواضع عدّة. وأمّا بالنسبة إلى الشعر، فقد ملأ الآفاق، حتّى لا تكاد ترى قصيدة شعريّة تأتي على ذكر

(1) اليعقوبي، أحمد ابن أبي يعقوب، تاريخ اليعقوبي، دار صادر، بيروت 1379هـ/ 1960م، لا ط، ص 2103؛ ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، مصدر سابق، ج 9، ص 2019.

عليّ عليه السلام إلا وصفته بالوصي.

وهذا يؤيد ما نرمي إليه من أنّ حقّ عليّ كان معروفاً ومشهوراً بين الأنصار والمهاجرين عند وفاة رسول الله ﷺ، ولكن ثمة مجموعة من الأمور دفعتهم إلى تجاوز النصّ، منها:

1 - إنهم كانوا يرون أنّ عليّاً صغير السنّ، وهم لا يستسيغون تأميره على شيوخهم وكبرائهم، كما صرح بذلك أبو عبيدة، إذ قال: «يا أبا الحسن، إنّك حدّث السنّ، وهؤلاء مشيخة قريش قومك، ليس لك مثل تجربتهم ومعرفتهم بالأمر، ولا أرى أبا بكر إلا أقوى على هذا الأمر منك، وأشدّ احتمالاً له واضطلاعاً به، فسلمّ له هذا الأمر وارضى به، فإنّك إنّ تعش وبطل عمرك فأنت لهذا الأمر لخليق، وعليه حقيق، في فضلك وقربتك وسابقتك وجهادك»⁽¹⁾. وهذا النمط من التفكير كان سائداً في المجتمع آنذاك، فقد سبق أن اعترضوا على رسول الله ﷺ عندما أمر أسامة بن زيد عليهم في آخر جيش جهّزه قبل وفاته؛ ما دعاه ﷺ إلى التأكيد على لياقته بهذه المسؤولية، وعلى الرغم من ذلك، فقد تباطأ من تباطأ عن اللحاق بالمعسكر، ولُفقت الأعدار، وما أشبه هذا بذاك.

2 - إنّ عليّاً عليه السلام وتّر أكثر العرب، وخاصةً قريشاً، بكثرة من قتل من صناديدهم وفرسانهم في المعارك الإسلامية الحاسمة. والعرب لا تنسى ثاراتها، وإن منعها الإسلام من الأخذ بها،

(1) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، مصدر سابق، ج 6، ص 12.

وجعل كلّ دم في الجاهلية مطلوباً، إلّا أنّ ذلك ترك في نفوسهم
ضغائن وأحقاداً ليس من السهل إخراجها، فكّر هؤلاء إمارته،
وخاف آخرون أن لا تجتمع عليه العرب بسبب ذلك، فرغبوا في
إخراجها عنه.

3- إنّ نفوس كثير من القبائل والشيخ كانت تتوق إلى الإمارة، وقد
طلب بعضهم من رسول الله ﷺ في حياته أن يجعل لهم من
الأمر شيئاً، بل ربّما شرط بعضهم عليه ﷺ ذلك عند إسلامه،
ولم يكن رسول الله ﷺ يستجيب لرغباتهم، وإنّما كان يقول:
«الأمر لله، يضعه حيث يشاء»⁽¹⁾.

(1) ابن كثير، البداية والنهاية، مصدر سابق، ج3، ص17، وفي قصّة عرض الرسول
نفسه على بني عامر بن صعّعة وبني كندة؛ راجع: التميمي الدارمي، محمّد بن
حبان، الثقات، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد-الهند، 1393هـ/1973م،
ط1، ج1، ص89-90؛ الكاندهلوي، محمّد يوسف، حياة الصحابة، تحقيق
وضبط وتعليق: الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت،
1420هـ/1999م، ط1، ج1، ص78؛ الحلبي، علي بن برهان، السيرة الحلبية،
دار المعرفة، بيروت، 1400هـ، لا.ط، ج2، ص3؛ دحلان، أحمد بن زيني،
السيرة النبوية، دار المعرفة، بيروت، 1382هـ، لا.ط، (بهامش الحلبية)،
ج1، ص283؛ ابن هشام، الحميري، السيرة النبوية، تحقيق وضبط وتعليق:
محمّد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة علي صبيح وأولاده، مطبعة المدني،
القاهرة، 1383هـ/1963م، لا.ط، ج1، ص424-425؛ ابن شهر آشوب،
مناقب آل أبي طالب، مصدر سابق، ج1، ص317، وفي قصّة عرض الرسول
نفسه على بني كلاب؛ راجع: العلامة المجلسي، بحار الأنوار، مصدر سابق، ج23،
ص74؛ وقضية عامر بن الطفيل، راجع: ابن طاووس، علي بن موسى، سعد
السعود، منشورات الرضى، قم، 1363هـ، لا.ط، ص218؛ مرتضى، السيد
جعفر، الصحيح من سيرة النبي الأعظم ﷺ، دار الحديث للطباعة والنشر، قم،
1426هـ، ط1، ج5، ص339؛ وغيرها من المصادر.



وبعد وفاة رسول الله ﷺ كانت الفرصة قد حانت لأخذ نصيبتهم، وكانوا يخشون إن بقيت الإمارة في بني هاشم أن لا تخرج منهم أبداً، وإن أخذها المهاجرون لم يجعلوا للأنصار فيها نصيباً. وحتىّ الأنصار رأوا أنّ الخزرج إن ذهبوا بها استطالوا بها على الأوس. وهكذا...، فقد اجتمع هؤلاء كلّهم على إخراجها من أهلها وتوسيعها في العرب لتتسع⁽¹⁾ وتنتقل بين القبائل، ولا شكّ في أنّ مثل هذه الفكرة توافق الجميع.

4- إنّ بعض الصحابة كان يكره أن يتولّى عليّ رضي الله عنه الأمر؛ وذلك خوفاً من شدّة وطأته في أمر الله؛ ممّا لا يدع لهم أيّ أمل في تحقيق أحلامهم الدنيويّة التي لا يخلو منها إلّا من عصم الله. وهو ما أشارت إليه السيّدّة الزهراء رضي الله عنها وهي تخاطب الأنصار بعد يوم السقيفة بقولها: «وما الذي نقموا من أبي الحسن؟ نقموا منه والله نكير سيفه، وقلة مبالاته بحتفه، وشدّة وطأته، ونكال وقعته، وتنمره في ذات الله»⁽²⁾.

وهو ما أشار إليه عمر بن الخطاب وهو على فراش الموت، مخاطباً عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه: «أما والله، لئن وليتهم لتحملنهم على الحقّ الواضح والمحنة البيضاء»⁽³⁾.

(1) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، مصدر سابق، ج 6، ص 43.

(2) الشيخ الطبرسي، الشيخ أحمد بن علي بن أبي طالب، الاحتجاج، تعليق: السيد محمد باقر الخرسان، دار النعمان للطباعة والنشر، العراق - النجف الأشرف، 1386 هـ - 1966 م، لا ط، ج 1، ص 147.

(3) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، مصدر سابق، ج 1، ص 186.

على أيّ حال، فإنّ نصّ رسول الله ﷺ على عليّ عليه السلام لم يكن يوافق هوى كثير من المسلمين، وهو الذي كان يتخوّف منه الرسول ﷺ، حتى أنزل الله عليه: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾⁽¹⁾.

المهمّ في المقام أنّ مسألة وصاية عليّ عليه السلام كانت معروفة بينهم، وعهدهم بيوم الغدير غير بعيد، بل إنّ اشتهار عليّ عليه السلام بلقب الوصيّ كان يشكّل معضلة لمن عمل على إبعاده عليه السلام عن الخلافة⁽²⁾.

لماذا الاستدلال؟

الغرض من إقامة الدليل على قضيّة من القضايا هو إثباتها لمن ينكرها أو لمن لم تثبت عنده، وأحقّيّة أمير المؤمنين عليه السلام من خلال ما تقدّم من شواهد وغيرها ممّا لا يسع المقام لإحصائها، كانت موضع تسليم من الجميع، والداعي إلى تجاوز ذلك الحقّ لم يكن الجهل به وإنكاره، بل الداعي مجموعة اعتبارات رأوها، ووجوه استحسّنها، وعندئذٍ كان لا بدّ من الاحتجاج عليهم في تلك الاعتبارات والوجوه، ومناقشتها وإبطالها؛ وهذا ما دفع أمير المؤمنين عليه السلام إلى تحديد أسلوب احتجاجه بما يتناسب مع المقام، واستخدام الأدوات نفسها التي احتجّوا بها على منافسيهم من الأنصار في إفحام حجّتهم. هذا

(1) سورة المائدة، الآية 67.

(2) راجع: العلامة المجلسي، بحار الأنوار، مصدر سابق، ج 38، ص 1؛ السيد

العسكري، معالم المدرستين، مصدر سابق، ج 1، ص 454.



كلّهُ لو سلمنا أنّه لم يتعرّض لتذكيرهم بالنصوص الواردة عن رسول الله ﷺ في شأن الوصيّة، إلّا أنّنا لا نسلّم به، وسنعرّض لاحقاً طائفة من الأخبار التي تضمّنت ذلك.

هذا، مضافاً إلى أنّ المطالبة بالخلافة باعتبارها حقّاً من حقوقه، واتّهامهم بالتجاوز والظلم يكفيهما في المقام؛ لأنّ ذلك متفرّع على وجود ذلك الحقّ. وممّا لا شكّ فيه أنّ ملاك ذلك الحقّ لم يكن مجرد الأولويّة والأفضليّة -كما يحلو لبعض أن يصوره- فإنّ تجاوز الخلافة بهذا المعنى لا يستلزم الظلم ولا التهمة باغتصاب الحقّ، ولا التخلف عن البيعة، كما هو ثابت. وإذا كان المتهالكون على السلطان يعتدّون بذلك، ويتّخذون المواقف على ذلك الأساس، فإنّه لا يمكن أن يتصوّر أنّ أمير المؤمنين (عليه السلام) يغضب على القوم لمجرد أنّهم لم يراعوا تقدّمه وألويّته، والحال أنّه بلغ غاية الزهد في الدنيا، وطلّقها ثلاثاً لا رجعة فيها، وكان أحرص الناس على الإسلام ووحدة المسلمين وعزّتهم.

ويكفيهما في المقام أنّه (عليه السلام) قال للقوم: «فوالله يا معشر المهاجرين، لنحن -أهل البيت- أحقّ بهذا الأمر منكم، أما كان منّا القارئ لكتاب الله، الفقيه في دين الله، العالم بالسنة، المضطلع بالرعية؟ والله إنّهُ لفينا، فلا تتّبِعُوا الهوى، فتزدادوا من الحقّ بُعداً»⁽¹⁾.



(1) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، مصدر سابق، ج 6، ص 12.

وكيف يكون عملهم اتباعاً للهوى، وبعداً عن الحق، ما لم يكن ثمة حق ثابت، ودليل مُحَرَّر؟!

من يطالع شخصية أمير المؤمنين عليه السلام بإنصاف، يقطع بأن وراء مواقفه من السقيفة وما بعد السقيفة نصاً من رسول الله ﷺ، وأمانة حملها إياه، ومسؤولية ليس له مندوحة عن التخلي عنها. فلا شك في أن السلطان ليس له أي أهمية في حياة علي عليه السلام، وهو القائل: «وإنّ دُنْيَاكُمْ عِنْدِي لِأَهْوَنُ مِنْ وَرَقَةٍ فِي فَمِ جَرَادَةٍ تَقْضَمُهَا»⁽¹⁾، وقال: «والله لدُنْيَاكُمْ هَذِهِ - أَهْوَنُ فِي عَيْنِي مِنْ عِرَاقٍ خِزِيرٍ فِي يَدٍ مَجْدُومٍ»⁽²⁾.

وغير ذلك من درر كلامه الذي ملأ الخافقين، وشحن به كتاب نهج البلاغة. فلولا أن الإمامة عهد الله ورسوله إليه، وأمانة في عنقه، لصفح عنها معرضاً، ولفرّ منها هارباً، لكنها في نظره مسؤولية لا محيص عن تحملها، ما لم يحصل العذر وتسقط الحجة. وبناءً على هذه القاعدة، نهض بها عليه السلام عندما آلت الأمور إليه، وجاءه الناس يسعون، وهو الذي بيّنه عليه السلام في خطبته آنذاك حيث قال: «لَوْ لَا حُضُورُ الْحَاضِرِ وَقِيَامُ الْحُجَّةِ بِوُجُودِ النَّاصِرِ، وَمَا أَخَذَ اللَّهُ عَلَى الْعُلَمَاءِ، أَلَّا يُقَارُّوا عَلَى كِظَّةِ ظَالِمٍ وَلَا سَغْبِ مَظْلُومٍ، لَأَلْفَيْتُ حَبْلَهَا عَلَى غَارِبِهَا - وَلَسَقَيْتُ آخِرَهَا بِكَاسِ أُولِهَا - وَلَأَلْفَيْتُمْ دُنْيَاكُمْ هَذِهِ أَرْهَدَ عِنْدِي مِنْ عَفْطَةِ عَنَزٍ»⁽³⁾.

(1) الشريف الرضي، نهج البلاغة، مصدر سابق، الخطبة 224.

(2) المصدر نفسه، قصار الحكم 236.

(3) المصدر نفسه، الخطبة 3.

وقد اتّضح ممّا تقدّم:

1. إنّ عدم الاحتجاج بالنصّ -لو سلّم- إنّما هو لكونه معلوماً عندهم، والسعي الحثيث من قبل القوم كان لتبرير تجاوزه.

2. إنّ احتجاجه ﷺ على أهل السقيفة اتّخذ منحى إبطال ما لقّوه من الأدلّة لإبعاد أهل البيت ﷺ. واستفاد ﷺ من الحجج نفسها التي استخدمها المهاجرون الذين حضروا السقيفة على فريق الأنصار هناك، ليكون أبلغ في إسكاتهم وإبطال حجّتهم، حيث استدّلوا بأنّهم عشيرة الرسول ﷺ وأقرب الناس إليه، ولا شكّ في أنّه ﷺ الأقرب إلى الرسول؛ واستدلّوا بأنّ العرب لا تعطي القيادة إلّا لمن كانت النبوّة فيهم، وأولى الناس في ذلك عليّ ﷺ؛ لأنّه أشدّ الناس التصاقاً بالرسول ﷺ؛ واستدلّوا بأنّهم أهل السابقة، ولم يكن فيهم أسبق منه ﷺ إلى الإسلام والجهاد.

3. إنّ عدم الاحتجاج بالنصّ لا يدلّ على عدم النصّ؛ لأنّ أمير المؤمنين ﷺ لم يكن متفانياً في الحصول على السلطان بقدر ما كان يريد إقامة الحجّة عليهم، وتحصيل العذر أمام الله سبحانه. وهذا المقدار من الاحتجاج والمطالبة يحقّق ذلك، ولا يجب أبداً أن يحتجّ عليهم بما يعلمون وبما شاهدوا وسمعوا. نعم، لو كانوا قد تجاوزوا حقّه عن جهل بالنصوص والدلائل، لوجب عليه بيانها والإتيان بالشهود والبيّنات.

وعلى أيّ حال، فالذي يهّمنا أنّ مجرد عدم احتجاجه ﷺ



بالنصّ، لا يلزم منه انتفاء النص. ويبدو أنّ بعض الأصحاب قد لام أمير المؤمنين عليه السلام على تأخّره عن الخروج لمنازعة القوم، فاجابهم عليه السلام بقوله: «لَا يُعَابُ الْمَرْءُ بِتَأْخِيرِ حَقِّهِ إِنَّمَا يُعَابُ مَنْ أَخَذَ مَا لَيْسَ لَهُ»⁽¹⁾.

هذا كله -كما قدّمنا- على فرض أنّه لم يستدلّ عليهم بالنصوص الصريحة في الإمامة، إلّا أنّ ثمة روايات كثيرة صوّرت ما حدث في السقيفة وبعدها، ونقلت ما حدث في الشورى التي عيّنها الخليفة الثاني عندما شارف على الموت، وبعد ذلك في أيام خلافته عليه السلام. وتنقل الروايات مناشدته عليه السلام لهم وللمسلمين، واستدلاله على حقّه بالنصوص. وإذا خلت كتب القوم عن تلك الروايات أو عن جُلّها، فهذا لا يعني أنّها غير موجودة، فإنّه من الطبيعي جداً أن لا تتضمن الكتب التي صُنّفت في عهد السلاطين والأسر الحاكمة ما يزعجهم، وينغصّ عليهم دنياهم، خاصّةً إذا كانت تلك الكتب تشتمل على أدلّة تاريخيّة وشرعيّة تثبت أنّه ليس لهم الحقّ في المناصب التي يشغلونها والعروش التي يترّبعون عليها.

(1) الشريف الرضي، نهج البلاغة، مصدر سابق، قصار الحكم 166؛ ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، مصدر سابق، ج 18، ص 168؛ وقد روي عن الحسن عليه السلام قوله: «أيها الناس انه لا يعاب أحدٌ بترك حقه، وإنما يعاب أن يأخذ ما ليس له» في: الطوسي، الشيخ محمد بن الحسن، الأمالي، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية - مؤسسة البعثة، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، إيران - قم، 1414هـ، ط 1، ص 567.

لذا، يجب عدم الإصغاء إلى من يشكك في صحّة تلك الروايات، لعدم ورودها في مجاميعهم الحديثيّة، ولا في كتبهم التاريخيّة؛ لأنّ هذه الكتب لا تمثّل تمام الحقيقة.

الأحداث التي عاشها الإمام عليّ عليه السلام

وسنذكر هنا بعض الروايات الواصلة التي تلقي الضوء على حقيقة الواقع الذي عاشه الإمام عليّ عليه السلام بعد رحيل رسول الله ﷺ، وكيف واجه القوم بالحجّة البالغة، والأدلة القاطعة:

أولاً: مرحلة السقيفة وتفاعلاتها:

روى الطبرسيّ عن أبي المفضل محمد بن عبد الله الشيبانيّ، بإسناده الصحيح عن رجاله، ثقة عن ثقة، حديثاً يتضمّن طرفاً ممّا جرى بعد وفاة رسول الله ﷺ وفيه:

فقال أمير المؤمنين عليه السلام: «يا معاشر المهاجرين والأنصار، الله الله، لا تنسوا عهد نبيكم إليكم في أمري، ولا تخرجوا سلطان محمد ﷺ من داره وقعريته إلى دُوركم وقعريوتكم، ولا تدفعوا أهله عن حقّه ومقامه في الناس.

فوالله يا معاشر الجمع، إنّ الله قضى وحكم، ونبيّه أعلم وأنتم تعلمون، أنا أهل البيت أحقّ بهذا الأمر منكم، أما كنت القارئ لكتاب الله، الفقيه في دين الله، المضطلع بأمر الرعيّة؟ والله، إنه لفينا لا فيكم، فلا تتّبِعُوا الهوى فتزدادوا من الحقّ بعداً، وتفسدوا قديمكم بشرّ حديثكم.

فقال بشير بن سعد الأنصاري (الذي وطأ الأمر لأبي بكر)، وقالت جماعة من الأنصار: يا أبا الحسن، لو كان هذا الكلام سمعته منك الأنصار قبل بيعتها لأبي بكر ما اختلف فيك اثنان.

فقال الإمام علي (عليه السلام): يا هؤلاء! أكنتم أدع رسول الله مسجى لا أواريه، وأخرج أنازع في سلطانه؟ والله ما خفت أحداً يسموله، وينازعنا أهل البيت فيه، ويستحل ما استحللتموه، ولا علمت أن رسول الله ﷺ ترك يوم غدیر خم لأحد حجة ولا لقائل مقالاً، فأنيشد الله رجلاً سمع النبي ﷺ يوم غدیر خم، يقول: من كنت مولاه فهذا علي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله» أن يشهد الآن بما سمع!!

قال زيد بن أرقم: فشهد اثنا عشر رجلاً بدريةً بذلك، وكنت ممن سمع القول من رسول الله ﷺ فكتمت الشهادة يومئذ، فدعا علي (عليه السلام) فذهب بصري.

ثم ذكر أنه على أثر كلامه (عليه السلام) أمر أمرهم بفسخ المجلس خوف الفتنة وانقلاب الناس»⁽¹⁾.

وفي رواية أخرى عن أبان بن تغلب قال: قلت لأبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق (عليه السلام): جعلت فداك، هل كان أحد في أصحاب رسول الله ﷺ أنكر على أبي بكر فعله وجلوسه في مجلس رسول الله ﷺ؟ فقال: «نعم، كان أنكر على أبي بكر اثنا عشر رجلاً (وعد أسماءهم فكانوا ستة من المهاجرين وستة من الأنصار)، ثم

ذكر ما جرى بينهم وبين أبي بكر، وهو على منبر رسول الله ﷺ في المسجد، واستدلّهم على أحقيّة عليّ بن أبي طالب عليه السلام بالنصوص والاعتبارات، وذكر كلّ واحد منهم من النصوص ما لم يذكره الآخر»⁽¹⁾.

وخر الاثني عشر رجلاً الذين أنكروا على أبي بكر متواتر عند الشيعة -كما ذكر المجلسي⁽²⁾- ورواه أيضاً مخالفوهم، كمحمد بن جرير الطبري -صاحب التاريخ- في كتابه مناقب أهل البيت عليه السلام.

ثانياً: مرحلة الشورى وخلافة عثمان:

وقد احتجّ عليه السلام بحديث الغدير يوم الشورى السداسيّة التي عيّنها عمر، فكان فيما قال: «فأنشدكم بالله، هل فيكم أحدٌ قال له رسول الله ﷺ: من كنت مولاه فعليّ مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، لبيلغ الشاهد الغائب، غيري؟ قالوا: اللهم لا»⁽³⁾. إلى آخر الحديث.

واحتجّ عليه السلام أيضاً بالنصّ أيام خلافة عثمان في مسجد رسول الله ﷺ بحضور أكثر من مئتي رجل من رجال المسلمين، فناشدهم بالله، وذكر عدداً من فضائله والنصوص الواردة في

(1) راجع: الدينوري، ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، تحقيق ومراجعة: خليل المنصور، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1418هـ/1997م، لا.ط، ج1، ص12؛ الشيخ الطبرسي، الاحتجاج، مصدر سابق، ج1، ص97؛ العلامة المجلسي، بحار الأنوار، مصدر سابق، ج28، ص214.

(2) العلامة المجلسي، بحار الأنوار، مصدر سابق، ج28، ص208.

(3) الأميني، الشيخ عبد الحسين، الغدير، دار الكتاب العربي، بيروت، 1397هـ/1977م، ط4، ج1، ص159.

حقّه، وكان من جملتها نصّ الغدير، فقام عدد منهم، فشهدوا أنّهم سمعوا ذلك كلّ من رسول الله ﷺ ⁽¹⁾.

ثالثاً: أيام خلافته عليه السلام:

كما ورد احتجاجه عليه السلام بحديث الغدير في رحبة الكوفة أيام خلافته ⁽²⁾.

ورويت مناشدته عليه السلام طلحة بحديث الغدير وشهادته بسماعه، وذلك يوم الجمل ⁽³⁾، وكذلك مناشدته عليه السلام الناس يوم صفّين ⁽⁴⁾.

ومجموع ما روي من مناشدات أمير المؤمنين عليه السلام وغيره ممّن أعرضنا عن ذكره اختصاراً، لا يدع مجالاً للشكّ في أنّ أمير المؤمنين عليه السلام كان قد استدلّ على حقّه بالنصّ، إلّا أنّه لم يُقبل منه ذلك، للاعتبارات التي سبق أن أشرنا إليها.

والعجيب ممّن يغمض عينيه عن كلّ هذه النصوص، ويتجاهل التواتر القطعيّ في حديث الغدير والثّقَلين، وحديث المنزلة، وحديث السفينة، وغيرها من النصوص التي تدلّ على أنّ رسول الله ﷺ

(1) الجويني، إبراهيم بن محمّد، فرائد السمطين، تحقيق: محمّد باقر المحمودي، مؤسسة المحمودي، بيروت، 1398 هـ، ط 1، ج 1، ص 312.

(2) ابن حنبل، مسند أحمد، مصدر سابق، ج 5، ص 366؛ ابن عسّكر، تاريخ دمشق، مصدر سابق، ج 2، ص 6 - 25؛ الخوارزمي، الموفق بن أحمد، المناقب، تحقيق: الشيخ مالك المحمودي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، 1411 هـ، ط 2، ص 159.

(3) راجع: الشيخ الأميني، الغدير، مصدر سابق، ج 1، ص 186 - 187.

(4) المصدر نفسه، ص 195 - 196.

لم يترك أَمته حَتَّى أَقام لهم علماً، ونصب لهم إماماً يقتدون به،
ويجتمعون إليه، ليقمهم من الفتنة، ويعصمهم من الضلالة.

وعدم احتجاجه ﷺ على معاوية بالنصّ فيما وصل إلينا من
رسائله ومكاتباته، أيضاً لا يقتضي عدم النصّ، وإنّما عدلّ ﷺ
إلى الاحتجاج عليه بما يلتزم به، ويظهر الرضى به، من باب ألزموهم
بما ألزموا به أنفسهم، حيث إنّ معاوية قَبِلَ خلافة السابقين ببيعة
المهاجرين والأنصار، فاحتجّ عليه ﷺ بأنّه بايعه الذين بايعوا أبا
بكر وعمر، فكيف قبل بهما ولم يقبل به، إذا كان هذا هو الملاك عنده؟

وعندما قال له: إنّما الشورى في المهاجرين والأنصار، أراد ﷺ
ردّ ما اعتذر به من أنّه لم يستشر بالأمر، حيث إنّ معاوية لم يكن
من الأنصار، ولا كان من المهاجرين؛ لأنّ الهجرة انقطعت بالفتح،
ولم يكن معاوية إلى ذلك الوقت قد أسلم ولا هاجر، بل هو من
الطلقاء. فالمقام كان مقام إبطال حجة الخصم، وأمثال معاوية لا
يستدلّ عليهم بما يمكن أن يسرعوا لإنكاره.

دوافع السكوت

قد يتوهّم مَنْ لا يملك دقّة النظر، ولا يحسن قراءة الأحداث
والشخصيّات السياسيّة والدينيّة، وينظر إلى الأمور من نافذة
ضيّقة تقوده إلى الاعتقاد بأنّ شجاعة عليّ ﷺ المشهودة لا
تنسجم مع سكوته عن حقّه. وقضيّة امتناع أمير المؤمنين ﷺ
عن اللجوء إلى السيف في حسم نزاعه مع القوم من المسلّمات
التاريخيّة؛ فيدلّ ذلك -حسب زعمهم- على أنّ حقّه ﷺ كان من



قبيل اعتقاد الإنسان بأنه أفضل القوم وأولى منهم بذلك، فيغتاز من تأخيره وتقديم غيره ممن هو دونه في الفضل، ولا يصل الأمر إلى المناجزة والاحتكام للسيف. ولو كان ثمة وصية ونص لما ترك حقه، ولما امتنع عن تجريد السلاح في وجوهم، وهو لا تنقصه الشجاعة والقوة، كما تشهد له الحروب التي خاضها مع رسول الله ﷺ، والأقران الذين جندلهم.

والحق، إن هذا الأسلوب من التفكير والتحليل التاريخي للحدث، يدلّ على قصور في النظر، وتقصير في التتبع، وملاحظة الأمور من جهة واحدة. وقياس الإنسان الذي يعيش من أجل المبدأ ولا يتحرك إلا في سبيل الله، على الزعماء والحكام الذين اعتدنا قراءة سيرتهم، ممن يبيع كل شيء في سبيل الدنيا، ويستخدم كل وسيلة في سبيل الوصول إلى السلطان، هو قياس باطل.

فأمير المؤمنين ﷺ كان شجاعاً، إلا أنه لم يستخدم شجاعته في سبيل تحقيق المآرب الشخصية والأطماع الدنيوية، بل كانت شجاعته في سبيل الله، وعلى أعداء الله. كان قوياً ليستخدم قوته في سبيل إعزاز الدين وإذلال الكافرين.

وبعض الناس -مع الأسف- يُعجبون ببطولات أمير المؤمنين ﷺ، لكنهم ينظرون إليها كما ينظرون إلى بطولات عنتر بن شداد وسيف بن ذي يزن، ومثل هذا التفكير سطحي جداً. يفترض بنا أن نبحث عن تلك البطولات وتلك الشجاعة كيف استخدمت؟ وفي سبيل ماذا؟ ليس فخراً أن يكون الإنسان شجاعاً



مقدماً في التعدي على حقوق الآخرين أو إرهابهم، فهذا هو الطغيان المذموم.

لقد تميّزت شجاعة عليّ عليه السلام وبطولته بأنها لم تُستخدم أبداً لتحقيق غاية دنيويّة ولا شخصيّة. كان عليه السلام يملك عنان شجاعته ويتحكّم بزمام قدرته، ويحرّكها في اتّجاه رضى الله، ونصرة دينه.

يروى أنّه عليه السلام لما صرع عمرو بن عبد ودّ يوم الخندق، تباطأ في احتراز رأسه، وتوقّف قبل أن يضربه، فلما جاء سأله النبيّ صلى الله عليه وآله عن ذلك، فقال: «قد كان شتم أمي وتفل في وجهي، فخشيت أن أضربه لحظّ نفسي، فتركته حتّى سكن ما بي ثم قتلته في الله»⁽¹⁾.

لقد كان أمير المؤمنين عليه السلام أبرز مصداق للآية الشريفة: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾⁽²⁾، وقد وصفه تعالى في آية أخرى، فقال: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾⁽³⁾، فقد روى الثعلبي وغيره أنّها نزلت في عليّ، وإن لم تكن مختصّة به، فهو من أبرز المقصودين فيها⁽⁴⁾.

(1) ابن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب، مصدر سابق، ج 2، ص 132.

(2) سورة الفتح، الآية 29.

(3) سورة المائدة، الآية 54.

(4) راجع: السمعاني، منصور بن محمد، تفسير السمعاني، تحقيق: ياسر بن

إبراهيم وغنيم بن عباس، دار الوطن - الرياض، 1418هـ/1997م، ط 1، ج 2،

ص 148، ولم نعثر عليه عند الثعلبي.

وقد أوضح عليه السلام فلسفة قعوده عن مناجزتهم في مواقف عدة، نذكر بعضاً منها:

1. في كتابه إلى أهل مصر: «قَوَّالَهُ مَا كَانَ يُلْقَى فِي رُوعِي، وَلَا يَخْطُرُ بِيَالِي أَنَّ الْعَرَبَ تُزْعِجُ هَذَا الْأَمْرَ، مِنْ بَعْدِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، وَلَا أَنَّهُمْ مُنَحَّوْهُ عَنِّي مِنْ بَعْدِهِ، فَمَا رَاعَنِي إِلَّا انْتِيَالُ النَّاسِ عَلَى فَلَانٍ يُبَايِعُونَهُ، فَأَمْسَكْتُ يَدِي حَتَّى رَأَيْتُ رَاجِعَةَ النَّاسِ، قَدْ رَجَعَتْ عَنِ الْإِسْلَامِ، يَدْعُونَ إِلَى مَحْقِ دِينِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَخَشِيتُ إِنْ لَمْ أَنْصُرِ الْإِسْلَامَ وَأَهْلَهُ، أَنْ أَرَى فِيهِ ثُلَمًا أَوْ هَدْمًا، تَكُونُ الْمُصِيبَةُ بِهِ عَلَيَّ أَعْظَمَ مِنْ فَوْتٍ وَلَا يَتَكُمُّ...»⁽¹⁾.

2. وقال عليه السلام بعد أن عزموا على بيعته عثمان: «لَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنِّي أَحَقُّ النَّاسِ بِهَا مِنْ غَيْرِي، وَوَاللَّهِ لَأُسْلِمَنَّ مَا سَلِمَتْ أُمُورُ الْمُسْلِمِينَ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهَا جَوْرٌ إِلَّا عَلَيَّ خَاصَّةً...»⁽²⁾.

3. وقال عليه السلام في خطبته المعروفة بالشقشقية: «لَوْ لَا حُضُورُ الْحَاضِرِ وَقِيَامُ الْحُجَّةِ بِوُجُودِ النَّاصِرِ، وَمَا أَخَذَ اللَّهُ عَلَى الْعُلَمَاءِ، إِلَّا يُقَارُّوا عَلَى كِظَّةِ ظَالِمٍ وَلَا سَغْبٍ مَظْلُومٍ، لَأَلْقَيْتُ حَبْلَهَا عَلَى غَارِبِهَا، وَلَسَقَيْتُ آخِرَهَا بِكَأْسِ أَوْلِهَا، وَلَأَلْفَيْتُمْ دُنْيَاكُمْ هَذِهِ أَزْهَدَ عِنْدِي مِنْ عَفْطَةِ عَنَزٍ...»⁽³⁾.

(1) الشريف الرضي، نهج البلاغة، مصدر سابق، الكتاب 62.

(2) المصدر نفسه، الخطبة 74.

(3) المصدر نفسه، الخطبة 3.

فالذي دعاه ﷺ إلى العدول عن مناجزتهم وقتالهم أمور:

1. إنه ﷺ لم يجد من المسلمين عدداً كافياً من المناصرين للقيام بالسيف، وهو وإن كان يمتلك من الشجاعة ما يجعله قادراً على الوقوف وحده، إلا أن للناصر في مثل هذا المقام موضوعية، فإن المسألة ليست مسألة انتقام، وإنما هي إمارة يراد بها سياسة الناس وتدبير أمورهم، فإذا عدلت الأمة عن أميرها، ولم تقف إلى جانبه، ولم تنصره على عدوه، سقطت الحجة عنه، وكان له القعود والاعتزال. وقد وردت نصوص عدة تدلّ على أنه ﷺ قد حمل فاطمة والحسين ﷺ ودار بهم ليلاً على بيوت المهاجرين والأنصار واستنصرهم، في محاولة لاستطلاع الوضع وإحصاء القدرات المتاحة، فما استجاب له إلا القليل ممّن لم تقم بهم الحجة⁽¹⁾.

2. إنه ﷺ نظر بعينه الثاقبة إلى مستقبل الإسلام، ورأى أنّ المجتمع الإسلاميّ حديث عهد بالدين، وأنّ الحرب الداخلية ستأتي على الإسلام من الجذور، ولن تُبقي له أثراً. وأمير المؤمنين ﷺ يعيش همّ الإسلام، وقد رعى بذرته منذ نشوئها، وشارك في إنمائها جنباً إلى جنب مع الرسول الأكرم ﷺ، فلا يتصور منه أن يقدم على ما يؤدي إلى القضاء على الإسلام. وأيّ فائدة تعود عليه إذا أقدم على ذلك؟! لذا لجأ ﷺ إلى المسالمة، وتخلّى عن حقّه في الإمارة والخلافة.

(1) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، مصدر سابق، ج 6، ص 13.

3. وأخيراً، فإنّه لم يكن لديه عليه السلام رغبة شخصية في الإمارة ولا يحرص عليها، وإذا طلبها فإنّما طلبها لغيرها، طلبها ليقيم قواعد العدل، ويكرّس أحكام الدين، ويأمر بالمعروف، وينهى عن المنكر، وهذه هي مهمّة الأنبياء والأوصياء وأهدافهم، فإذا أمكنهم ذلك قاموا بالأمر، وتحملوا أعباء المسؤولية، وإذا حالت دونهم الظروف، وقامت أمامهم الموانع والعقبات، لم يأسوا على ما فاتهم من الإمارة والسلطان، بل اعتبروا ذلك من قبيل التكليف الذي أسقطه الله بالعجز وعدم القدرة. وهذه حاله عليه السلام مع قومه.

فقد تبين أن موقف أمير المؤمنين عليه السلام عندما عدل عن السيف ولجأ إلى السلم، لم يكن إقراراً واعترافاً بشرعية الآخرين، ولا يدلّ أبداً على بطلان حقّه وسقوط أولويّته وتقدّمه، ولم يكن ذلك تقصيراً في وظيفته التي حمّله الله إيّاها. وحاله كانت كحال الأنبياء العظام الذين أرسلهم الله رحمة للناس، فخذلوهم وكذبوهم، فعاد ذلك على الناس بالسوء والضلال، ونجّى الله أنبياءه، ورفع منازلهم عنده، بما صبروا وجاهدوا.

والمسلمون اليوم - بلا شك - يعيشون ما يعيشون من الفرقة والتشتت والوهن والضياع؛ لأنّهم لم يتمسّكوا بالثقلين، اللذين أمرهم الرسول ﷺ بالتمسّك بهما؛ كتاب الله وعترته رسوله ﷺ، وحالوا دونه ودون أن يكتب لهم كتاباً لن يضلوا بعده أبداً. وليت شعري! هل كان سيكتب ﷺ لهم إلا الوصيّة بالكتاب والعتره، اللّذين لم يفتأ يوصي بهما في مواضع عدّة حتّى وافته المنية؟!



إنّا عندما ندرس الحديث النبويّ، لا بدّ من أن نعتد على قواعد ثابتة، ونتجلبب الإنصاف، ونتحلّى بالتجرد والإخلاص. والحق يقال: إن كثيراً من الباحثين قد واجهتهم مشكلة كبيرة عندما حاولوا دراسة الحديث النبويّ المدوّن في المجاميع المختلفة على أساس الواقع التاريخيّ الواصل إلينا، فوجدوا أنفسهم بين محذورين: إمّا أن يقبلوا الأحاديث التي تقتضي الأصول والقواعد صحّتها واعتبارها، ومنها الأحاديث التي تقتضي ثبوت فكرة الإمامة التي يقول بها الشيعة الإمامية، وتقتضي ثبوت حقّ عليّ بن أبي طالب عليه السلام، ومنها ما هو متواتر لفظاً ومعنى، وأعدادها غفيرة جداً؛ وإمّا أن يقبلوا الواقع التاريخيّ الذي حكم الأُمّة الإسلاميّة بعد رسول الله ﷺ قروناً متطاولة، وهذا يقتضي رفض الواقع الأوّل، والإعراض عن الجَمّ الغفير من الروايات المعروفة والمتواترة، وما يلزم ذلك من اتهام روايتها والمصنّفين الذين دونوها في مصنفاتهم وكتبهم.

ولا شكّ في أنّ المرء إذا تأثّر بالتيار العامّ، وجرفته العاطفة والعصبية تجاه قومه وعصبته وأجداده، ووقع تحت تأثير الأجواء التي صنعتها الأجهزة الحاكمة، سيجد نفسه عاجزاً عن التخلّي عن الواقع التاريخيّ، فيعتمد إلى تصحيح ذلك الواقع على حساب المحذور الأوّل، ويسلك مسلكاً علميّاً لا يخلو من التخبّط والعثرات، فيتبع القواعد والأساليب العلميّة في البحث، حتّى إذا وصل إلى مسألة الإمامة طوى عن تلك القواعد صفحاً، وبَدّل أسلوبه العلميّ بأسلوب آخر، وجرد خنجره ليطلعن في المتواتر، ويسقط الصحيح،

وينكر الثابت، ويؤول ما هو صريح، ويعارض الصحيح بالسقيم، والمسند بالمرسل، ويخبط خبط عشواء، مرتكباً أكبر الخطايا في حق السنة النبوية ورواتها، خدمةً لواقع تاريخي حكم عليه مسبقاً بالقداسة والمنعة، ورسم خطأ أحمر حوله، مؤذناً بأن لهذا الواقع حريماً وحرماً لا يمكن المساس به. والعجيب، أنه بعد ذلك، يبدأ يشن الحملات على الآخرين، متّهماً إياهم بالابتعاد عن الحق، والانحراف عن الدين، والتخلي عن السنة، ولا يقصد بالسنة -طبعاً- إلا تلك المرويات التي تتناسب مع الواقع المقدس بزعمه؛ وأمّا هذه الأحاديث التي ملأت الخافقين، وتواترت عند الفريقين، فيقولون: اسمحوا لنا بها، وعضوا النظر عنها، فهي ممّا يلزم منها الحكم على بعض الصحابة بارتكاب الخطأ، وهذا يثير الحساسيات ويفرق الأمة، والجميع حريص على وحدة الأمة، فأَيّ فائدة من التنقيب عنها وطرحها للبحث من جديد؟

هذا المنطق - مع الأسف- يتبنّاه جمع من أهل العلم -كما يسمّون أنفسهم-، ولا يكاد ينقضي عجبنا -لا من الذين يرضون بالأمر الواقع- من الذين يسعون جهدهم لتبرير الأمر الواقع والحكم عليه بالصحة دائماً.

ثم إن قضية وحدة الأمة الإسلامية لا شك في قدسيّتها، ولا شك في أنّها من أهمّ الأهداف التي علينا أن نسعى لتحقيقها، إلا أنّنا لا نفهم كيف يكون البحث في الإمامة مانعاً من تحقيقها. نحن نريد للأمة الإسلامية أن تتوحد على أرض صلبة، نريد لها أن تتوحد على أساس متين، لا تؤثر فيه العواصف ولا تهزّه الزلازل، نريد للأمة



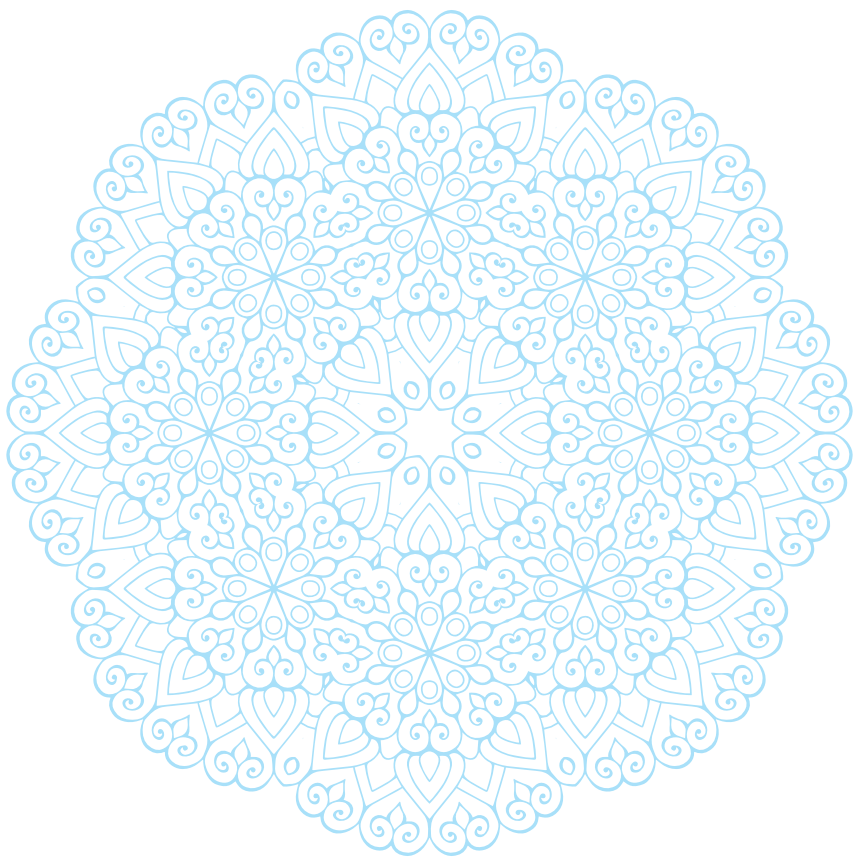
الإسلاميّة أن تتوحّد على أساس المشتركات التي لا يشكّ أحد في أنّها عين الحقيقة، وهي جمّة كثيرة، أليس كتاب الله تعالى الذي بين ظهرانينا هو الأصل الذي نشترك جميعاً في الإيمان به والتسليم له؟ أليس رسول الله ﷺ نبينا الذي لا نشكّ في نبوّته ولا يعترينا الريب في أنّه الرسول الذي لا ينطق عن الهوى، وأنّه جاء بالحقّ ونطق بالصدق؟ إلى غيرها من الأصول المشتركة والفروع الفقهيّة المتّفق عليها. ألا يمكن أن تكون هذه الأصول والمشاركات قاعدة لتوحيد الأمّة ودفعها نحو بناء كيان واحد قويّ يحقّق عزّها وشرفها، ويحرّرها من القيود التي فرضتها دول الضلال وسلاطين الجور؟

لماذا نسمح للأعداء ولذوي النفوس المريضة والنزعات الخبيثة أن يستغلوا المسائل الخلافية لإثارة النزاعات، وخرق صفوفنا، وشرذمتنا؟ ثمّ يأتي من يعلّق وحدة الأمّة على مستحيل، فيقول على هذا الفريق أن يترك قناعاته لصالح وحدة الأمّة، وعلى ذلك الفريق أن يتخلّى عن أسلوب البحث العلميّ، ويسلّم بالأمر الواقع على ما هو عليه لصالح وحدة الأمّة، بينما الأمّة الإسلاميّة تعيش الويلات، وتتجرّع الغصص ممّن لا يقرّ بمسلّمات هذا الفريق ولا ذاك، ولا يؤمن بشيء من معتقدات هذا الفريق ولا ذاك، ولا يهّمه إلّا مصالحه الشخصيّة ومآربه الذاتية.

فوحدة المسلمين لا تتوقّف على التسليم بصحّة التاريخ، كما يتوهّم بعض، ولا تتوقّف على قبول كلّ فريق بمسلّمات الفريق الآخر جميعاً.

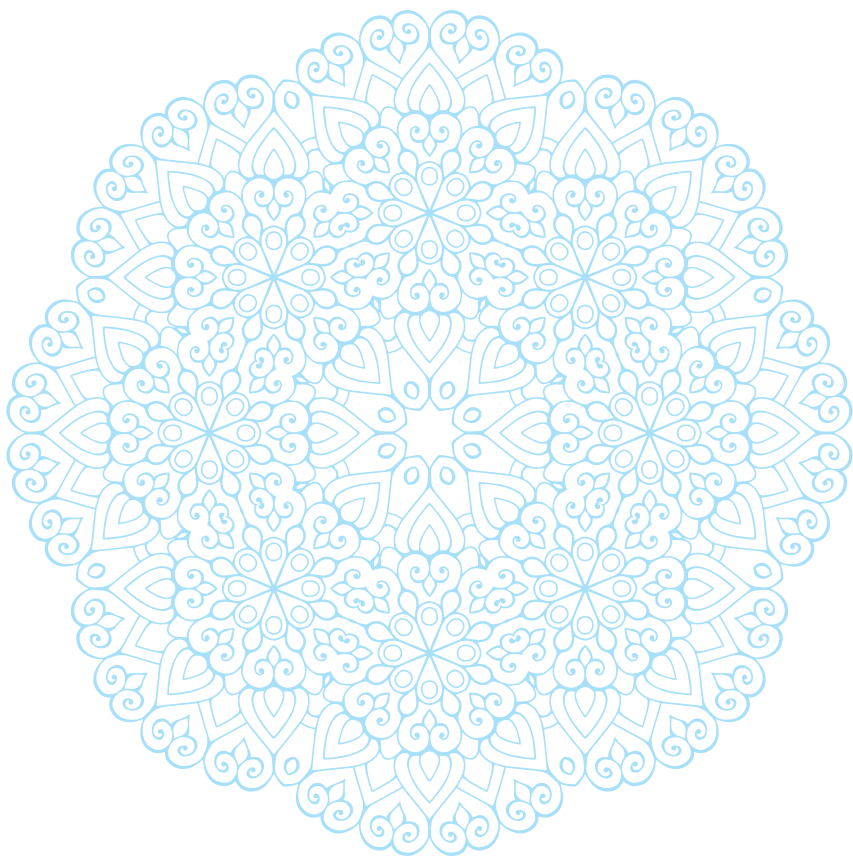


كما أنّ أسلوب إسقاط النصوص على النحو الذي يرتكبه بعض الدارسين لتصحيح الواقع التاريخي، له أخطاره الظاهرة؛ لأنّنا لا يمكننا أن نحكم المزاج والأهواء في قبول النصوص أو ردّها، وفي تأويل ما لا يوافق الهوى على أساس غير علمي. وإذا أمكن ردّ هذا السيل الهادر من النصوص والروايات الواردة في إمامة عليّ بن أبي طالب عليه السلام بمثل هذه الذرائع، فلن يبقى للدين حصن منيع، وبإمكان هذه السهام أن تنال كلّ ما فيه، وتجرح كلّ راوٍ وكلّ رواية. ولا نريد من أحد أن يسلم قهراً بما نقول، بل ندعو علماء المسلمين وباحثهم إلى التجرّد عن العصبية، والتخلّي عن العواطف الشخصية، وإعمال أنظارهم، والتأمّل بأعين الإنصاف، وليكن الحقّ رائدنا جميعاً، ثمّ بعد ذلك لن يكون ثمة داعٍ إلى الخوف على الأمة الإسلاميّة، فقد بلغت بذلك رشدّها.



الفصل الثالث

المهديّ المنتظر ﷺ بقيّة الله الأعظم



مقدمة

يقول تعالى في محكم كتابه العزيز: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾⁽¹⁾، ﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾⁽²⁾.

احتلت فكرة «المهدي المنتظر ﷺ» حيزاً واسعاً من اهتمام الكتاب والمفكرين الإسلاميين قديماً وحديثاً، فقلماً يخلو كتاب كلام أو حديث أو فكر من التعرّض لهذه المسألة.

وتبرز أهمية هذه المسألة من جهتين:

الجهة الأولى: إنها تتحدّث عن إمام زماننا، ولا شك في أنّ معرفة إمام الزمان، والتعبّد بالاعتقاد به، والولاء له، وانتظاره، من المسلّمات عند جميع الفرق الإسلامية؛ تطبيقاً للحديث النبوي المشهور: «مَن مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهليّة»⁽³⁾.

(1) سورة الأنبياء، الآية 105.

(2) سورة القصص، الآية 5.

(3) راجع: الشيخ الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة، مصدر سابق، 409؛ الخزاز القمي، علي بن محمد، كفاية الأثر، تحقيق: السيد عبد اللطيف الحسيني الكوهكمري الخوئي، انتشارات بيدار، إيران - قم، 1401 هـ، لا ط، ص 296؛ الشيخ الطوسي، الاقتصاد، مصدر سابق، ص 226.

فعندما يجد الإنسان المسلم نافذة لمعرفة إمام زمانه، ينبغي أن لا يتردد في الإطّلال منها، والدخول إلى عالم المعرفة التي تقيه من ميتة الجاهليّة.

وهنا، لا بدّ من التنبيه على أنّ إمام الزمان الذي يتحدّث عنه الرسول ﷺ في هذا النصّ ليس هو مطلق السلطان الحاكم، لينطبق على حكام الدنيا وسلّاطينها في كلّ عصر، فإنّ هؤلاء لا تنفع معرفتهم، ولا يضرّ الجهل بهم إلا ضمن دائرة المنافع والمضار الدنيويّة، وإنّما هو الإمام المفترض الطاعة، والذي تكون لمعرفته مدخليّة في اكتمال الدين والإيمان، وهذا هو السبب الذي يجعل ميتة الإنسان جاهليّة إذا مات وهو جاهل بذلك.

والجهة الثانية: إنّ فكرة «المهديّ المنتظر» تجسّد المشروع الإسلاميّ الكبير الذي يتطلّع إلى عالم ترفرف فيه راية الدين، ويحكمه التوحيد، ونظام القيم، والشريعة الإلهيّة، والعدل والاستقامة. وينبغي لكل مسلم محبّ للخير، وحريص على هداية البشرية، أن يعيش هذا الطموح، ويتفاعل مع هذا الاحساس، ليكون برنامج عمله وتخطيطه وسلوكه بحجم هذا الطموح، وهذا الهدف، وهذه الغاية.

ففضيّة الإمام المهديّ المنتظر ﷺ قضيّة حيّة، تزداد حيّة وأهميّة في عصرنا الحاضر مع ظهور عدد من الشواهد والعلامات التي تبشّر باقتراب بزوغ الفجر، وتحقّق الأمل المنشود، واقتراب الوقت الذي تتجسّد فيه تلك الحقيقة، التي يعيشها انتظاراً مرّاً



كلُّ مؤمن وكلّ مستضعف ينشد الخلاص من الظلم والطغيان والتعسُّف والفساد.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ فكرة «المهديّ المنتظر ﷺ» ليست فكرة شيعيّة الأصل -كما ربّما يزعم بعض من ينقصهم الاطّلاع-؛ بل هي فكرة إسلاميّة أصيلة لها وجودها المتجدّد في التراث الإسلاميّ كلّها، سواء أكان هذا التراث سنّياً أم شيعيّاً، بل لهذه العقيدة وجودها البارز والواضح والبيّن في الديانات والرسالات السماوية كلّها؛ لأنّها الوعد الإلهيّ الذي بَشَّر به الرسل والأنبياء كلّهم.

نعم، تحتلّ فكرة «المهديّ المنتظر ﷺ» مكانة متميّزة عند أتباع أهل البيت ﷺ، الذين يعيشونها بجوارحهم كلّها، ويتفاعلون معها بكلّ مشاعرهم وأحاسيسهم. وهذا الأمر يبدو طبيعياً ومنطقياً إذا أدركنا مدى ارتباطهم الوثيق بأئمة أهل البيت ﷺ وبنهجهم، ومستوى علاقتهم بهم على الصعيد العاطفيّ والسلوكيّ والعمليّ.

مضافاً إلى أنّ «المهديّ المنتظر ﷺ» في عقيدة الشيعة الإماميّة الاثني عشرية هو الإمام الثاني عشر من أئمتهم الذين يفتخرون ويعتزون بالولاء لهم، والتمسك بعروتهم، استجابةً لأمر رسول الله ﷺ الوارد في حديث الثقلين وغيره ممّا تواتر واستفاض عنه ﷺ.

ومحلّ الخلاف بين الفرق والمذاهب الإسلاميّة في هذه المسألة ينحصر في تشخيص «المهديّ المنتظر ﷺ» وتعيينه، لا في أصل الفكرة وحميّة تحقّقها. فيعتقد الشيعة أنّه قد وُلد، وأنّه ابن الإمام

الحسن بن علي العسكري، وأنه حيٌّ يُرَزَّق، يختفي عن الأنظار، ويعيش كذلك بانتظار الفرج وحلول الوقت الذي يأذن الله تعالى له فيه بالخروج وتحقيق الوعد الذي ادّخره الله من أجله.

في المقابل، يرى غيرهم أنّه سيولد في آخر الزمان، فهو غير متعيّن عندهم، ولا معروف النسب، إلّا أنّه من نسل فاطمة الزهراء عليها السلام.

ونحن في هذه الدراسة المختصرة، سنحاول تسليط الضوء على الأدلة الدالة على ولادته واختفائه، وسنتعرّض لمناقشة لما استدلّ به أصحاب الرأي الآخر الذي ينفي الولادة.

كما أنّنا سنتعرّض أيضاً لبعض الشبهات والإشكالات التي تُثار هنا وهناك حول قضية «المهدي المنتظر عليه السلام» من أجل دفعها والإجابة عنها.

المهدي المنتظر عليه السلام بين الإمكان والوقوع

في البداية، يجدر الإشارة إلى نقطة مهمّة ترتبط بمنهج البحث الذي يعالج هذه القضية وما يشبهها من القضايا التي يدور البحث حولها في الفكر الديني، ولا تروق لبعضهم، فيسارع إلى رفضها وإنكارها، حيث إنّ أيّ قضية من هذا النوع ينبغي أن تُدرس على مرحلتين:

1. مرحلة الإمكان أو مرحلة الثبوت، حيث تدرس قضية عدم

الاستحالة من الناحية العقلية، ويكفي فيها عدم وجود المحذور العقليّ أو الشرعيّ الذي يلزم وجود القضية موضوع البحث. ولا يكفي هنا الاستبعاد الناشئ أحياناً من عدم الاعتياد عليه، وكونه ممّا لم يؤلّف تحقّقه على الرغم من انتفاء الموانع.

2. مرحلة الإثبات والوقوع، وهي مرحلة متأخرة رتبةً عن المرحلة السابقة، ويبحث فيها عن أدلّة الوجود بعد فرض الإمكان. وهنا الدليل يختلف باختلاف الموارد والقضايا، فإذا انتفى المانع العقليّ والشرعيّ من وجود الإمام المهديّ وبقائه، تنحصر دائرة الإثبات بالنصوص والروايات الواردة عن رسول الله ﷺ وأهل بيته الكرام عليهم السلام الذين هم باب مدينة علمه وخزّانها والأمناء عليها.

وفي هذه المرحلة يتساوى النفي والإثبات من حيث حاجتهما إلى الدليل، فإنّه لا ينبغي لأيّ كان أن يزعم أنّ القضية خرافية أو أسطورية، ولا أن ينكر وجودها ويكذب مدّعيها، لمجرد عدم اكتمال الدليل عنده على الوجود، فعدم الدليل هنا لا يساوق العدم دائماً، فربّما كان عدم الدليل ناشئاً من قصور في النقل أو في المستدلّ نفسه. والنفي كالإثبات يفتقر إلى الدليل، وكلّ منهما يحتاج إلى برهان.

نعم، لا يلزم الخصم بالاعتقاد بالإثبات ولا بالنفي ما لم يكتمل الدليل، لكن عدم الاعتقاد شيء، والاعتقاد بالعدم شيء آخر.

فما نجده أحياناً من مسارعة بعض الناس إلى إنكار حدثٍ أو



رفض قضيةٍ لمجرد عدم علمه بالدليل أو عدم اطلاعه على وجه الحكمة فيها أو فيه، بعيد جداً عن أصول البحث العلمي، فعدم صحة رواية معينة لعدم وجود التوثيقات اللازمة لروايتها ربما يبرر عدم الاعتماد عليها وعدم التعبد بمضمونها، لكنّه لا يبرّر أبداً الحكم بانتفاء مضمونها والحكم عليها بالوضع والكذب، فربّما كان واقعاً وصدقاً في نفس الأمر.

ولربّما كان الصادق مجهول الحال عند بعض، ولربّما كان المجهول ثقة في الواقع، خاصّةً إذا لاحظنا أنّ علماء الجرح والتعديل والباحثين في علم الرجال صرفوا جلّ اهتمامهم لدراسة أحوال رجال الأسانيد الواقعة في روايات الأحكام التي يحتاج إليها الفقهاء في الاستنباط، أو الواقعة في روايات بعض المجاميع الحديثية فقط، وأهمّلوا دراسة أحوال من يروي الفضائل والسير والتأريخ والحوادث وأمثالها، أو من يُنقل عنه في غير الكتب المشهورة والمعروفة.

فينبغي للعالم المنصف أن يقف عند النصوص التي لا يدرك صحّتها ووثاقة رجال أسانيدها، ويقول إنّها لم تثبت عنده ويدعها في دائرة الإمكان، ولا يحقّ له المسارعة إلى الحكم بثبوت الوضع والتزوير، فهذا شطط وبعد عن الصواب.

ثمّ إنّ عدم انسجام الدليل -خاصّةً إذا كان نقلياً- مع ذوق الباحث وخلفيّاته الثقافية والنفسية لا ينبغي أن يكون مدعاة لرفضه وإنكاره، والطعن فيه. كما أنّه لا ينبغي أن يكون المناط في

قبول النصّ والرضى به وإدخاله في عداد الأدلّة، مجرد توافقه مع الذوق والهوى والخلفيّة الثقافية.

فكم من حقيقة مرّة، وكم من واقع مجهول، وكم من غشاوة حالت دون رؤية الواضحات والبيّنات؟!

أخبار المهديّ المنتظر

الأخبار التي وردت إلينا عن رسول الله ﷺ وأهل بيته الكرام عليهم السلام في المهديّ المنتظر عليه السلام، الذي يظهر في آخر الزمان، فيملاً الأرض قسطاً وعدلاً بعدما ملئت ظلماً وجوراً كثيرة جداً، نقلها علماؤنا الأعلام ومحدّثونا العظام في كتبهم ومصنّفاتهم ومجاميعهم الحديثيّة، وقد بلغت من الكثرة حدّاً فاق التواتر. وقد أحصى بعض المحقّقين⁽¹⁾ أربع مئة حديث وردت عن النبي ﷺ من طرق أهل السنّة فقط، وأورد صاحب منتخب الأثر⁽²⁾ أكثر من (6350) حديثاً في المهديّ المنتظر عليه السلام وأحواله وعلامات ظهوره من طرق السنّة والشيعة. وفهرس بعضُ منهم⁽³⁾ ما أحصاه من أحاديث المهديّ المنتظر عليه السلام، وقد خرج بالنتائج الآتية:

(1) الصدر، صدر الدين، المهديّ عليه السلام، مكتبة المنهل، الكويت، 1389هـ/1978م، لا.ط.

(2) الصافي، لطف الله، منتخب الأثر في الإمام الثاني عشر، مؤسسة الوفاء، بيروت، 1403هـ/1983م، ط2.

(3) السبحاني، الشيخ جعفر، الإلهيات على هدى الكتاب والسنة والعقل، الدار الإسلامية، بيروت، 1409هـ/1989م، ط1، ص566.



- 657- رواية في البشارة به وبظهوره في آخر الزمان.
- 389- رواية في أنه من أهل بيت النبي الأكرم ﷺ ومن ذريته.
- 214- رواية في أنه من أولاد علي بن أبي طالب ﷺ.
- 192- رواية في أنه من أولاد فاطمة الزهراء ﷺ.
- 148- رواية في أنه التاسع من أولاد الحسين ﷺ.
- 185- رواية في أنه من أولاد الإمام زين العابدين ﷺ.
- 146- رواية في أنه من أولاد الحسن العسكري ﷺ.
- 132- رواية في أنه يملأ الأرض قسطاً وعدلاً.
- 91- رواية في أن له غيبةً طويلةً.
- 318- رواية في أنه يعمرّ عمراً طويلاً.
- 136- رواية في أنه الإمام الثاني عشر من أئمة أهل البيت ﷺ.
- 27- رواية في أن الإسلام يعمّ العالم أجمع بعد ظهوره.
- 214- رواية حول ولادته.

هذا، فضلاً عن الروايات الواردة في علائم ظهوره، وما يحصل من الفتن والملاحم في عصر الظهور. وقد صنّف عدد غير قليل من العلماء مؤلفات خاصّة في أحوال المهديّ المنتظر، وعقد آخرون أبواباً خاصّة في مصنّفاتهم ومجاميعهم لروايات المهديّ وما يتعلّق به.

وثمة عدد من علماء أهل السنة صَنَفُوا كتباً حول المهدي المنتظر ﷺ ، منهم:

1. جلال الدين السيوطي: العرف الوردِي في أخبار المهدي. كتاب مطبوع ضمن كتاب الحاوي للفتاوى، في الجزء الثاني منه، أورد فيه ما يزيد على 240 حديثاً، وكلّ واحد منها ربّما خرّجه عدّة من الحفاظ.

2. الحافظ عماد الدين ابن كثير الدمشقي: قال في كتابه الفتن والملاحم: وقد أفردت في ذكر المهديّ جزءاً على حدة، ولله الحمد والمنّة.

3. ابن حجر المكيّ، له كتاب أسماه: «القول المختصر في علامات المهديّ المنتظر»، ذكر ذلك البرزنجي في كتاب «الإشاعة في أشراف الساعة»، ونقل منه، وكذلك ذكره السفاريني في «لوامع الأنوار الهيّة».

4. الحافظ أبو نعيم الأصفهاني، ذكره السيوطي في «الجامع الصغير» وفي «العرف الوردِي».

5. عليّ المتّقّي الهنديّ صاحب «كنز العمّال»، ألّف في شأن المهديّ، رسالة ذكرها البرزنجي في «الإشاعة»، وذكرها قبله أيضاً ملا عليّ قاري في كتابه «مرقاة المفاتيح» شرح مشكاة المصابيح.

6. ملا عليّ قاري: المشرب الوردِي في مذهب المهديّ، ذكره في الإشاعة ونقل جملة كبيرة منه، وهو غير «مرقاة المفاتيح» المشار إليه آنفاً.



7. مرعي بن يوسف الحنبلي: صاحب كتاب «فوائد الفكر في ظهور المهدي المنتظر ﷺ»، ذكره السفاريني في «لوامع الأنوار الهيئة»، وذكره صديق حسن في كتاب «الإذاعة».

8. القاضي محمد بن علي الشوكاني، ألف كتاباً أسماه: التوضيح في تواتر ما جاء في المهدي المنتظر والدجال والمسيح، ذكره صديق حسن في كتاب الإذاعة ونقل جملة منه.

9. الأمير محمد بن إسماعيل الصنعاني: صاحب «سُبُل السلام»، جمع الحديث الوارد بخروج المهدي وأحواله وأوصافه.

10. العلامة يوسف بن يحيى المقدسي الشافعي، له كتاب مشهور أسماه: «عقد الدرر في أخبار المنتظر».

هذا غيض من فيض. وأمّا الذين عقدوا أبواباً وفصولاً خاصة بذكر المهدي وأحواله، فهم فوق حدّ الإحصاء والحصر. وقد جمع بعض المحققين ما تيسّر له ممّا ذكر في كتب أهل السنة في المهدي المنتظر في مجلّدين كبيرين⁽¹⁾.

وأمّا الذين صنفوا في المهدي المنتظر ﷺ من علماء الشيعة فهم كثيرون، نذكر أسماء بعض منهم:

1. الشيخ النعماني ابن أبي زينب: كتاب «الغيبة».

2. الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي: كتاب «الغيبة» أيضاً.

(1) إيماني، مهدي الفقيه، الإمام المهدي عند أهل السنة، مكتبة الإمام أمير المؤمنين علي عليه السلام، أصفهان، 1402 هـ، ط2.

3. الشيخ المفيد محمد بن النعمان: له رسائل عدّة في الغيبة، تعالج مسائل ترتبط بالمهديّ المنتظر ﷺ وغيبته.

4. الشيخ الصدوق محمد بن عليّ بن بابويه: له كتاب أسماه: «كمال الدين وتمام النعمة»، فيه ما يرتبط بأخبار المهديّ، وما قيل فيه، وعلامات ظهوره.

5. العلامة المجلسيّ الشيخ محمد باقر: خصّص ثلاثة أجزاء من موسوعته الكبرى «بحار الأنوار» في ذكر المهديّ وأخباره، وما ورد فيه.

6. السيّد محسن الأمين: «البرهان على وجود صاحب الزمان»، ضمّنه منظومة في أحوال المهديّ، والأدلة على وجوده، وشرحها شرحاً مفصلاً. كما أنّه خصّص في موسوعته: «أعيان الشيعة» باباً كبيراً مفصلاً في ذكر المهديّ، وأجاب على الشبهات المثارة في شأنه وحول وجوده.

7. السيّد صدر الدين الصدر: ألف كتاباً أسماه «المهديّ» جمع فيه ما تيسر له من الحديث في المهديّ المنتظر من طرق أهل السنة فقط.

8. الشيخ لطف الله الصافي الكلبايكاني: «منتخب الأثر في الإمام الثاني عشر»، ضمّنه (6350 حديثاً) من طرق السنّة والشيعة في أحوال المنتظر، وما يدلّ على وجوده.

9. السيّد محمد الصدر: موسوعة «الإمام المهديّ» من أربعة

مجلّدات، أَرخ فيها للإمام المهديّ في غيبيّته الصغرى والكبرى، وما يرتبط بعصر الظهور وما بعده.

10. الشيخ عليّ كورانيّ، له كتاب اسمه: «معجم أحاديث المهديّ في مجلّدات خمسة، نظّمه بشكل موسوعيّ مبوّب».

وثمة كثير من علماء الشيعة ممّن صنّف في المهديّ المنتظر ﷺ بشكل مستقلّ أو ضمن مؤلّفات وموسوعات عامّة، كالشيخ الكليّميّ والشيخ البحرانيّ وغيرهما.

تواتر أخبار المهديّ، وما يُثار حول التواتر

ثمة كثير من الوقائع والأحداث، بل الأحكام والمعارف التي نُقلت إلينا عن طريق أخبار بلغت حدّ التواتر. والتواتر اجتماع جماعة على خبر، بحيث يمتنع تواطؤهم على الكذب. وهذا قد يختلف باختلاف الموارد، لكنّ التواتر يفيد العلم، فإذا حصل لا يكون ثمة مجال للتردّد والتشكيك. وقضيّة «المهديّ المنتظر ﷺ» من هذا القبيل، وستأتي الإشارة إلى ذلك.

لكنّ العجيب أن ينكر بعض المفكرين تواتر بعض القضايا التي اعترف بتواترها المتقدّم والمتأخّر، والقاصي والداني، والكبير والصغير، وذلك بحجّة أنّ الروايات ليست كلّها صحيحة السند، بل فيها الكثير من الضعاف، وبحجّة أنّ ضمّ الضعاف إلى بعضها لا ينتج قوّة، وقد وقع في هذا التوهم بعض فمن تسمّى بأهل العلم في عصرنا الحديث. ومنشأ هذا التوهم هو التخيّل بأن الرواية



الضعيفة السند فاقدة القيمة نهائياً، فهي في نظره تساوي صفراً. وعليه فلو جمعت الأصفار، وضُمَّت إلى بعضها، لن ينتج عنها شيء، ولن يصبح لها قيمة.

وقد صرَّح بذلك الدكتور عليّ السالوس في دراسته لحديث الثَّقَلَيْنِ المتواتر القطعيّ، الذي لم يشكَّ أحدٌ قبله في صحَّته. لكنَّ الأمر ليس كذلك، فالرواية الضعيفة لها قيمة إذا لم يثبت أنَّها موضوعة. ومهما ضعفت قيمة الرواية، فإنَّها لن تصبح كالصفر، وإن لم تكن في نفسها ممَّا يمكن الاعتماد عليها منفردة، لكن إذا تعدَّدت الطرق وضُمَّت الضعيفة إلى غيرها زادت القيمة، حتى إذا تعدَّدت وبلغت حدَّ التواتر، أفادت العلم، وقُطِعَ بصدورها، وأمکن الاعتماد عليها.

بيان ذلك: إنَّ ضعف الرواية قد يكون ناشئاً من إرسالٍ أو قطعٍ في السند أو عدم تحقُّق الوثاقة الكافية في بعض رواة النصِّ. وفي جميع هذه الحالات يبقى احتمال الصدق قائماً، ولو بنسبة ضئيلة.

ويمكن لنا أن نمثِّل بما هو جارٍ في العرف العامّ، فإذا سمع إنسان خبراً من أحد المارّة وهو لا يعرفه، فإنَّه يقع في نفسه حالة من الشك والتردد في صدقه، وبالتالي قد لا يرتب أيَّ أثر على ذلك الخبر، لكنَّه لو ركب سيارة، وسمع من جليسه الذي التقاه في السيارة الخبر نفسه، فإنَّ احتمال الصدق سوف يزداد، وإذا تكرَّر ذلك، فيصبح عنده يقين بصحّة ما أخبره به الأول، دون أن يدرس هنا وثاقة أيٍّ من المخبرين، ودون أن يرد في ذهنه ضرورة ذلك،



والسبب أنّ الأول كان احتمال الصدق في خبره -فرضاً- 50% أو أقلّ، لكنّه بعد إخبار الثاني صار 70%، وبعد إخبار الثالث بلغ ربّما 90% وهكذا، ما لم يعلم أنّ أصل الخبر عند الجميع كان واحداً، فإنّ الاحتمال لا يزداد في هذه الحالة.

وقد قدّم السيّد الشهيد الصدر في كتابه «الأسس المنطقيّة للاستقراء» تصوّراً رياضياً لتساعد نسبة الاحتمال في الصدق عند تواتر الخبر حتّى يصل درجة العلم.

ففي التواتر لا يُلتفت إلى صحّة السند ووثاقة الرواة، وإنّما يلاحظ تعدّد الطرق واتّحاد المضمون ولو معنّى، وعدم إمكان التواطؤ على الكذب. نعم، صحّة الأسانيد هنا توصل إلى اليقين بعدد أقلّ من الرواة؛ لأنّ احتمال الصدق في كلّ واحد منها يكبر؛ لأنّ احتمال الكذب والاشتباه والخطأ يصبح أقلّ إذا كان الناقل ثقة مأموناً، وفي المقابل، فإنّ احتمال الكذب يزداد في غير المأمون أو غير الموثّق، لكنّه يحتفظ مع ذلك بقيمة معيّنة تدخل في الحسابات.

فمع وجود التواتر، وهو تعدّد طرق الرواية ورواتها في الطبقات كلّها، بحيث يمتنع تواطؤهم على الكذب، لا يصح التشكيك في الرواية. ولا اتّهام الرواة. وقد وقع ابن خلدون في هذا الخطأ عندما أنكر أخبار المهديّ، وهو الذي فتح باب التشكيك، وتبعه عليه أحمد أمين المصريّ وأمّثاله، دون تدبّر ولا تأمل، على الرغم من أنّ ابن خلدون نفسه اعترف بصحّة بعض طرق أحاديث المهديّ. وقد ردّ جماعة من العلماء على ابن خلدون، وبَيّن العلماء الذين جاؤوا بعده خطأه.

فلا يمكن الإصغاء إلى هذه التشكيكات التي صدرت عن ابن خلدون (المتوفى سنة 808هـ)، الذي نقل ثمانية وثلاثين حديثاً فقط عن عدد كبير من الصحابة، وحاول المناقشة في أسانيدھا، وفأته أنّ هذه المناقشة لا تضر ولا تنفع طالما أنّ هذا العدد الذي نقله هو بنفسه يحقّق التواتر، فضلاً عمّا أهمل نقله أو لم يطّلع عليه، وهو يصل إلى المئات، بل الألوف، كما بيّنا.

وقد صرّح بالتواتر عدد كبير من العلماء والمحدثين، حتّى أولئك الذين أولعوا بالتشكيك في الروايات أقرّوا واعترفوا بتواتر أخبار المهديّ.

نعم، هذا لا يعني وقوع التواتر في كلّ صغيرة وكبيرة من الأمور المرتبطة بأوصافه وأحواله وعلامات ظهوره، بل المقصود هو التواتر في حقيقة المهديّ، وأنّه يملأ الأرض قسطاً وعدلاً، وأنّه من ذرية الرسول ﷺ ومن نسل فاطمة وعليّ ﷺ، وأنّه من أولاد الحسين ﷺ. وقد تواتر عندنا أنّه ابن الإمام الحسن العسكريّ ﷺ، وأنّه موجودٌ حيٌّ يُرزق، كما تقدّم وكما يأتي. أمّا ما يرتبط بعلامات الظهور والأحداث التي ترافق عصر الظهور، فيمكن أن يناقش في تواتر بعضها، وإن كان بعضها متواتراً فعلاً.

من هو المهديّ المنتظر ﷺ؟

الخلاف الأساس بين المذاهب والفرق الإسلاميّة حول «المهديّ المنتظر ﷺ» ينحصر في مسألة واحدة، وهي تعيينه ومعرفة



شخصه، وقد وردت بعض النصوص في ذكر اسمه ونسبه، ومع ذلك فقد ذهب أكثر أهل السنّة إلى أنّه لم يولد بعد، وأنّه يولد آخر الزمان؛ ولذلك فإنّنا نجد من يطلق على ولده اسم محمّد، ويلقبه بالمهديّ تفاؤلاً بأن يكون هو المقصود، وليس ذلك إلّا لتوهم عدم تعيينه.

ويعتقد الشيعة الإماميّة الاثنا عشرية بأنّه محمّد بن الحسن العسكريّ، الإمام الثاني عشر من أئمّة الهدى من أهل بيت الرسول ﷺ، ولد بمدينة سامراء (سر من رأى) في ليلة الخامس عشر من شعبان عام 255 للهجرة، قبل وفاة والده بخمس سنوات، ويعتقد الشيعة أنّه لا يزال على قيد الحياة، متوارٍ عن الأنظار، يرى الناس ولا يرونه أو يرونه ولا يعرفونه، وأنّه سيظهر عندما تكتمل الشروط الموضوعيّة لنهضته المباركة ويأذن الله -تعالى- له بالظهور، فيملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً. وقد وافق جماعة من علماء أهل السنّة على هذا المعتقد، ويؤدّوه في مصنّفاتهم، ومنهم:

1. أبو سالم كمال الدين محمّد بن طلحة النصيبيّ الشافعيّ في كتابه: «مطالب السؤل في مناقب آل الرسول».

2. أبو عبد الله محمّد بن يوسف الكنجيّ الشافيّ في كتابه: «البيان في أخبار صاحب الزمان»، و«كفاية الطالب في مناقب أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب».

3. نور الدين عليّ بن محمّد بن الصبّاح المالكيّ في كتابه: «الفصول المهمّة في معرفة الأئمّة».

4. شمس الدين أبو المظفر يوسف بن قزغليّ البغداديّ الحنفيّ المعروف بسبط ابن الجوزي، في كتابه: «تذكرة خواصّ الأئمة في معرفة الأئمة».

5. محيي الدين أبو عبد الله محمّد بن عليّ الحاتميّ الطائيّ المعروف بابن عربي، في كتابه: «الفتوحات المكيّة».

6. نور الدين عبد الرحمن بن أحمد الدشتيّ الجاميّ الحنفيّ، وقيل الشافعيّ، في كتابه: «شواهد النبوة».

7. عبد الوهاب بن أحمد بن عليّ الشعرانيّ في كتابه: «اليواقيت والجواهر في بيان عقيدة الأكابر».

8. جمال الدين عطاء الله بن غياث الدين فضل الله ابن السيّد عبد الرحمن المحدث المعروف في كتابه: «روضة الأحاب في سيرة النبي ﷺ والآل والأصحاب».

9. الحافظ محمّد بن محمّد بن محمود البخاريّ المعروف بخواجة بارسا الحنفيّ، في كتابه «فصل الخطاب».

10. أبو محمّد عبد الله بن أحمد المعروف بابن الخشّاب في كتابه: «تواريخ مواليد الأئمة ووفياتهم».

وقد أورد السيّد الأمين في أعيان الشيعة أسماء آخرين من الذين قبلوا بوجود المهديّ، ثمّ قال: «والقائلون بوجود المهديّ ﷺ من علماء أهل السنّة كثيرون وفيما ذكرناه منهم كفاية، ومن أراد الاستقصاء فليرجع إلى كتابنا: «البرهان على وجود

صاحب الزمان»، ورسالة «كشف الأستار» للفاضل المعاصر
النوري رَحِمَهُ اللهُ⁽¹⁾.

أدلة وجود المهدي

الأدلة على ما ذهب إليه الشيعة الإمامية من وجود المهدي وتعيينه
كثيرة، منها:

1. النصوص الواردة في ولادته رَحِمَهُ اللهُ. فقد روى ذلك جماعة كبيرة من
محدثي الشيعة الإمامية وجماعة من علماء أهل السنة. وعلى
ذلك إجماع الشيعة، فلم يخالف أحد منهم في ذلك⁽²⁾.

والجدير بالذكر أنّ تلك الولادة الميمونة جاءت في ظروف
صعبة للغاية، وكان على الإمام الحسن العسكري رَحِمَهُ اللهُ أَنْ يحيط
الحمل والولادة بحالة من الكتمان التام عن أعين السلطة التي كانت
تطلب المولود للقضاء عليه، مما دفعه رَحِمَهُ اللهُ إِلَى التمويه وإبعاد
أمّ المهدي عن الأنظار حتّى عن الذين كانوا يقومون بخدمته، ومن
جهة ثانية، كان عليه أَنْ يُطْلَع خواصّ أصحابه وعلماء شيعته على
المولود وتعريفهم بالأمر، ليرفع عنهم الحيرة والضلال. وقد نقل
كثير منهم بعد ذلك مشاهدتهم للمولود عند أبيه بشكل وبآخر، وهو

(1) الأمين، محسن، أعيان الشيعة، مصدر سابق، ج2، ص70.

(2) راجع هذه النصوص في: الطوسي، الشيخ محمد بن الحسن، كتاب الغيبة،
تحقيق: الشيخ عباد الله الطهراني والشيخ علي أحمد ناصح، مؤسسة المعارف
الإسلامية، قم، 1411هـ، ط1، ص229 - 251؛ الشيخ الصدوق، كمال الدين
وتمام النعمة، مصدر سابق، ص389 - 399.

الذي أجمع عليه علماء الشيعة وشيوخهم دون أي ترديد.

2. النصوص الواردة في ذكر أسماء الأئمة الاثني عشر من عترة الرسول ﷺ وأهل بيته، وفيها أنّ آخرهم محمد بن الحسن العسكري. وهذه النصوص كثيرة تبلغ حدّ التواتر⁽¹⁾.

3. النصوص التي تصرّح بأنّ المهديّ ﷺ هو التاسع من ولد الحسين ﷺ، وهي كثيرة رويت من طرقنا وطرق غيرنا⁽²⁾.

4. النصوص التي تخبر بأنّ المهديّ ﷺ يغيب عن الناس، وأنّ له غيبتين⁽³⁾، فإنّها تؤيّد ما يذهب إليه الشيعة من ولادته وغيبته، وتدفع ما استبعده بعضهم من إمكانية بقائه هذه المدة المديدة، فإنّ الأمر إذا كان مقدراً وأخبر عنه، لم يكن منه بدّ.

5. الإجماع الذي هو ثابت عند جميع فقهاء الشيعة وعلمائهم ووجوههم منذ عصر الغيبة الصغرى حتّى اليوم.

وما ذكر من افتراق الشيعة بعد وفاة الإمام الحسن العسكري، ورجوع جماعة عن القول بإمامته وادّعاء إمامة جعفر بن عليّ الملقّب بالكذاب، هو كلام غير دقيق؛ لأنّ جعفر الكذاب هذا ادّعى الإمامة، وحاول صرف وجوه الشيعة إليه، ولم يوفّق، وحاول

(1) راجع: العلامة المجلسي، بحار الأنوار، مصدر سابق، ج 36، ص 192 - 372.

(2) الشيخ الطوسي، كتاب الغيبة، مصدر سابق، ص 188.

(3) راجع: الشيخ الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة، مصدر سابق، ص 271 -

357؛ النعماني، محمد بن إبراهيم، الغيبة، تحقيق: فارس حسون كريم، أنوار

الهدى، قم، 1422هـ، ط 1، ص 92 - 113؛ الشيخ الطوسي، كتاب الغيبة،

مصدر سابق، ص 157 - 174.

التقرب من السلطان آنذاك ووعدته بأن يؤدّي إليه خراجاً سنوياً لينصبّه منصب أخيه وأبيه، إلّا أن السلطان رفضه لعدم صلاحيّته لذلك، وقال له فيما روي: «فإن كنت عند شيعة أبيك وأخيك إماماً، فلا حاجة بك إلى السلطان يرتّبك مراتهم، ولا غير السلطان، وإن لم تكن عندهم بهذه المنزلة لم تنلها بنا»⁽¹⁾.

شبهات حول المهديّ

أورد المنكرون لولادة المهديّ وبقائه هذه المدّة المديدة شبهات عدّة تمسّكوا بها، واعتبروها كافية لإنكار ما يعتقده الشيعة الإماميّة في المهديّ المنتظر وغيبته، ونحن نورد أهمّ هذه الشبهات، ونجيب عنها ليتبيّن الحقّ لطالبه.

الشبهة الأولى:

1 - نصّ الشبهة:

نقل أبو داود رواية عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «للم يبق من الدنيا إلّا يوم، لطول الله ذلك اليوم حتّى يبعث فيه رجلاً من أهل بيتي، يواطء اسمه اسمي، واسم أبيه اسم أبي، يملأ الأرض قسطاً وعدلاً، كما ملئت ظلماً وجوراً»⁽²⁾.

(1) الشيخ الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة، مصدر سابق، ص52.
(2) أبو داود السجستاني، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تحقيق وتعليق: سعيد محمد اللحام، دار الفكر، لا.م، 1410هـ/1990م، ط1، ج4، ص106.

فهذا النص يقتضي أن يكون اسم المهدي المنتظر: محمد بن عبد الله، وهو لا يوافق معتقد الشيعة الإمامية، فإن الإمام الثاني عشر من أئمة أهل البيت ﷺ هو محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب. ولعل هذا هو أهم ما تمسكوا به، وعليه اعتمدوا في إثبات اسم الإمام المهدي ﷺ.

2 - إجابة الشبهة:

يمكن الجواب عن هذه الشبهة بوجه عدّة:

الأول: إن النص المروي عن عبد الله بن مسعود ورد بطرق عدّة، فقد رواه ابن عيَّاش وعمر بن عبيد وسفيان وزائدة وفطر كلهم عن عاصم بن أبي النجود، وفي لفظ عمر وابن عيَّاش وسفيان وفطر «بواطء اسمه اسمي» دون هذه الإضافة: «واسم أبيه اسم أبي». وقد أشار إلى ذلك أبو داود في ذيل الحديث نفسه، فتنحصر الإضافة في طريق واحد وهو (زائدة عن عاصم عن زرّ عن عبد الله بن مسعود).

لكن غير المنصفين، والذين يلبسون على الناس، خلطوا الأسانيد ووحدوا اللفظ؛ ليوحوا بأن هذه الإضافة متفق عليها، بل أكثر من هذا، فبعد أن نقل بعض الكتّاب الحديث عن أبي داود علّق عليه بأنّه صحّحه الترمذي وغيره، مع أنّ الترمذي لم ينقل إلّا طريق سفيان بلفظه دون هذه الإضافة، وقال هذا حديث حسن صحيح⁽¹⁾.

(1) الترمذي، سنن الترمذي، مصدر سابق، ج 3، ص 343.



ويؤيد ذلك، أنّ أحمد بن حنبل أورد الحديث عن عمر بن عبيد وعن سفیان عن عاصم عن زرّ عن عبد الله بن مسعود، في أكثر من موضع من مسنده⁽¹⁾، وفي الجميع لم ترد الزيادة المذكورة في طريق زائدة عن عاصم.

وهذا إن دلّ على شيء، فإنّما يدلّ على اضطراب في متن الحديث، خاصّةً فيما يرتبط بتلك الإضافة التي تفرّد بنقلها أبو داود عن زائدة دون غيره.

وقد اتّفقت كلمة أهل الجرح والتعديل على أنّ عاصم بن أبي النجود، الذي روى الحديث عن زرّ بن حبیش عن ابن مسعود كان سيّء الحفظ كثير الخطأ في حديثه، وأنّ في حديثه اضطراباً، وأنّه خلط في آخر عمره⁽²⁾. وممّا يقوّي في النفس كون هذه الإضافة من مصاديق الخطأ والاضطراب والخلط الذي عرف عنه أنّه لم يسمعها من غير زائدة.

وربّما وقعت الزيادة من زائدة الذي انفرد بنقلها، وربّما ألصقت بحديثه للاعتبارات الآتي ذكرها.

الثاني: إنّ هذه الإضافة «واسم أبيه اسم أبي» ربّما كانت تصحيفاً، فيحتمل أنّ النبي ﷺ قال: «واسم أبيه اسم ابني»؛ أي الحسن، فصُحّفت كلمة ابني إلى أبي؛ لتقارب الرسم جدّاً وعدم

(1) ابن حنبل، مسند أحمد، مصدر سابق، ج 1، ص 376 - 377؛ ص 430 - 448.
(2) راجع: ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، تهذيب التهذيب، دائرة مطبعة المعارف النظامية، الهند، 1326 هـ، ط 1، ج 3، ص 29؛ المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مصدر سابق، ج 13، ص 477 - 479.

التنقيط، ولتتوافق مع بعض الغايات والأهواء⁽¹⁾.

الثالث: الأقوى أنّ هذه الإضافة جاءت لتخدم بعض الأغراض السياسية في العصر العباسي الأول. فالمعروف أنّ كلّاً من عبد الله بن الحسن العلوي، وعبد الله بن محمد العباسي الملقّب بالمنصور، حاول الترويج لولده وإيهام الناس أنّه هو المهديّ الموعود؛ لأجل استقطاب عوامّ الناس. فقد زعم عبد الله بن الحسن أنّ ابنه محمّداً هو المهديّ، وروجّ لذلك في الأوساط العامة وعلى المنابر. ولعلّ ذلك هو السبب أيضاً في اختلاف بعض النصوص التي تجعل المهديّ من ولد الحسن، على خلاف ما هو متواتر عند الفريقين من كونه من ولد الحسين عليه السلام.

وهذا الأمر دفع بالمنصور العباسي لاستعمال السلاح نفسه مقابل محمّد بن عبد الله بن الحسن، فروّج أنّ ابنه محمّداً هو المهديّ، ولقّبه بذلك، ووضع المتملّقون للحكام حديثاً في أنّ المهديّ من ولد العباس مقابل ابن الحسن.

وقد اعترف المنصور العباسي بالحقيقة، وأقرّ بها أمام بعض خواصّه، كما في هذا النصّ التاريخي، حيث يقول مسلم بن قتيبة: «أرسل إليّ أبو جعفر (يعني المنصور العباسي)، فدخلت عليه فقال: قد خرج محمّد بن عبد الله وتسمّى بالمهديّ، ووالله، ما هو به، وأخرى أقولها لك لم أفلها لأحد قبلك ولا أقولها لأحد بعدك.. وابني، والله، ما هو بالمهديّ الذي جاءت به الرواية، ولكنّي تيمّنت

(1) احتمل ذلك الكنجي الشافعي على ما حكاه عنه: الأمين، محسن، أعيان الشيعة، مصدر سابق، ج 2، ص 50؛ وفي الرواية عن رسول الله ﷺ ما يؤيد ذلك، راجع: العلامة المجلسي، بحار الأنوار، مصدر سابق، ج 51، ص 67.

به، وتفألت به»⁽¹⁾؛ بل المهديّ العباسيّ نفسه يقرّ بأنّ أباه فقط يروي أنّه المهديّ الذي بعده في الناس⁽²⁾.

الرابع: وهو أنّ هذه الزيادة يعارضها ما ورد متواتراً -كما قدمنا- في أنّ المهديّ هو التاسع من أولاد الحسين عليه السلام، وأنّه ابن الإمام الحسن العسكريّ عليه السلام.

تنبيه:

قد يتساءل بعضّ عن الدافع للحرص على رواية هذه الزيادة على الرغم من الشواهد المتقدّمة كلّها والدلائل الكثيرة على اختلافها، وإلصاقها بالحديث أو على الأقلّ عدم جواز الاعتماد عليها.

ونحن نشير هنا إلى ما يرفع هذا التعجّب والتساؤل، فقد كان ديدن المخالفين لمدرسة أهل البيت عليهم السلام الترويج لكلّ ما فيه مخالفة لعقائد الشيعة الإماميّة ومسلّماتهم، ونحن لا نريد التجنّي على أحد، ولكن ثمة من الشواهد ما يكفي للحكم بذلك:

1. في الرواية أنّ الإمام جعفر الصادق عليه السلام قال: «إنّ عليّاً عليه السلام لم يكن يدين بدين إلّا خالفت عليه الأمة إلى غيره، إرادةً

(1) أبو الفرج الأصبهاني، علي بن الحسين، مقاتل الطالبين، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعرفة، بيروت، لا، ط، لا، ط، ص 218؛ مرتضى، السيد جعفر، الحياة السياسية للإمام الرضا، لا، ن، لا، م، 1403 هـ/ق 1362 هـ، ط 2، ص 83.

(2) الجهشيار، محمّد بن عبدوس، الوزراء والكتاب، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبدالحفيظ شلي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، لا، م، 1357 هـ/ق 1938 م، ط 1، ص 127؛ مرتضى، السيد جعفر، دراسات وبحوث في التاريخ والإسلام، دار جواد، 1414 هـ/ق 1993 م، ط 3، ج 1، ص 69.

لإبطال أمره، وكانوا يسألون أمير المؤمنين ﷺ عن الشيء الذي لا يعلمونه، فإذا أفتاهم جعلوا له ضدّاً من عندهم ليلبسوا على الناس»⁽¹⁾.

وقد يتعجب المرء لأول وهلة، كيف يصح ذلك وعليّ ﷺ له من المنزلة والمكانة ما هو معروف، لكن بالرجوع إلى الواقع التاريخي، وخاصّة ذاك الذي صنعه بنو أميّة الذين اتخذوا سبّ عليّ ﷺ سنّةً وديناً، لا يُستبعدُ شيء من ذلك.

2. من الشواهد البيّنة على مقدار الولع بمخالفة الشيعة ما حكي عن عدد من علماء العامّة من تصريح بذلك.

فهذا ابن تيمية يقول في منهاجه: «ومن هنا ذهب من ذهب من الفقهاء إلى ترك بعض المستحبات؛ إذ صارت شعاراً لهم»⁽²⁾، (أي للشيعة).

وقال مؤلّف كتاب «الهداية»: «إنّ المشروع التخلّص باليمين، ولكن لما اتخذته الرافضة جعلناه في اليسار»⁽³⁾.

وقال الزرقاني في «شرح المواهب اللدنية» في صفة عمامة النبي ﷺ، كما روى الإمام عليّ ﷺ في إسدالها على منكبه حين

(1) الصدوق، الشيخ محمّد بن علي، علل الشرائع، تقديم: محمّد صادق بحر العلوم، المطبعة الحيدريّة، النجف الأشرف، 1385هـ/1966م، لا.ط، ص 531.

(2) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، مصدر سابق، ج 4، ص 154.

(3) نقله عنه: الشهرستاني، السيد علي، وضوء النبي ﷺ، ستارة، قم، 1415هـ، ط 1، ج 1، ص 454.

عمّه رسول الله ﷺ، إنّ الحافظ العراقي قال: «إنّ ذلك أصبح شعار كثير من فقهاء الإماميّة، فينبغي تجنبه»⁽¹⁾.

وقال الشيخ محمّد بن عبد الرحمن في كتاب «رحمة الأئمة»: «السنة في القبر التسطّيح، وهو أولى على الراجح من مذهب الشافعيّ، وقال أبو حنيفة وأحمد: التسنيم أولى؛ لأنّ التسطّيح صار شعاراً للشيعة»⁽²⁾.

وكذلك الغزاليّ أبو حامد قال: «إنّ التسطّيح هو المشروع، ولكن لما جعلته الرافضة شعاراً، عدلنا عنه إلى التسنيم»⁽³⁾.

وقال محمّد بن عليّ المغربي التميمي في كتاب «المعلم بفوائد مسلم» إنّ «زيداً كبر خمساً على جنازة، وكان رسول الله ﷺ يكرّها، وقال بها بعض الناس، إلّا أنّه متروك؛ لأنّه علّم على الرفض»⁽⁴⁾.

وقال الزمخشريّ في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّيْ عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ﴾⁽⁵⁾: إنّّه يجوز بمقتضاها الصلاة على أخيار المسلمين، إلّا أنّ جماعة الشيعة لما اتخذوا أئمة، وصلّوا عليهم، منعنا ذلك⁽⁶⁾. إلى غير ذلك من الأمثلة التي لا تحصى.

(1) السيد الشهرستاني، وضوء النبي ﷺ، مصدر سابق، ج 1، ص 454.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) المحقق البحراني، الشيخ يوسف، الحقائق الناضرة، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، إيران - قم، لا.ت، لا.ط، ج 10، ص 419.

(5) سورة الأحزاب، الآية 43.

(6) راجع: العلامة الحلي، الحسن بن يوسف بن المطهر، تذكرة الفقهاء (ط.ق)، منشورات المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية، لا.ت، لا.ط، ج 2، ص 472.



فلا عجب -إذاً- أن يتلقّف المتلقّفون هذا الحديث المرويّ بشكل مضطرب وهشّ وملقّق، وقد أدرجوه في مجاميعهم، واعتبروا أنّه هو الأصل في هذه المسألة، وربّوا عليه معتقدهم في الإمام المهديّ على الرغم من الشواهد الكثيرة والأدلة العديدة على صحّة ما يقول به الشيعة.

الشبهة الثانية:

1 - نصّ الشبهة:

تمسّك المنكرون لوجود الإمام المهديّ المنتظر ﷺ بمقولة مفادها: إنّ بقاءه على قيد الحياة، بعد فرض صحّة ولادته، هذه القرون الطويلة كلّها أمر مستبعد جدّاً، وهو مخالف لما جرت عليه العادة في الأعمار في هذه العصور كلّها.

وقد تصاغ هذه الشبهة بشكل علميّ فيقال: إنّ قدرة الجسم الحيوانيّ على البقاء والاستمرار ومقاومة التغيّرات والعوامل الطبيعية محدودة، لا ينبغي أن يبقى هذه المدّة، وبالتالي فإذا ولد المهديّ في القرن الثالث، فكيف يمكن بقاءه إلى القرن الخامس عشر؟ ويساعد عليه أيضاً ما ورد من أنّه يخرج وهو ابن أربعين.

2 - إجابة الشبهة:

والجواب هنا أيضاً من وجوه:

الأول: إنّ مجرد الاستبعاد لا يضرّ ولا ينفي الإمكان، والعبرة بالإمكان الذاتي، وهو ممّا لا ينبغي لأحد إنكاره. ومخالفة ما هو



معتاد في متوسط الأعمار البشرية ليس غريباً، خاصّة إذا قدّر الله ذلك وأرادّه. ونحن نقول: إنّ النصوص الدالّة على ولادته، وعلى أنّ له غيبة طويلة، وأنّه هو الموعود الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً بعدما ملئت ظلماً وجوراً، تكفي لإثبات الإرادة الإلهيّة وتحقّقها في مخالفة ما هو معتاد، ولا رادّ لأمر الله، فهو الذي خلق الموت والحياة. وكما منح الحياة في القرن الأوّل، يمكن أن يمنحه في القرن الثاني والثالث، حتّى الخامس عشر.

الثاني: إنّ الذين عمّروا في أممهم، وطالت أعمارهم، وتجاوزت ما هو متعارف ومعتاد، كثيرون جداً. ولا فرق بين أن يقع ما يخالف العادة بكثرة أو بقلة، فهو يثبت الإمكان. ومن هؤلاء المعمّرين من عاش مئات السنين، بل بعضهم عاش آلاف السنين، ومنهم من هو باقٍ على قيد الحياة، وقد سبقت ولادته عصر الرسالة؛ كالخضر وعيسى والسامري وأمثالهم. ولو أردنا ذكر أسماء المعمّرين في التاريخ لطال الكلام، فمن أراد التفصيل، فليراجع ذلك في مصادره⁽¹⁾.

الثالث: إنّ قدرة الجسم الحيواني على مقاومة المتغيّرات والعوامل الطبعيّة المختلفة، منوطة بالنظام الغذائي والصحيّ الدقيق، وما يمنحه الله تعالى للإنسان من عمر ويقدره له، فليس الموت دائماً نتيجة لانتهاء أمد القدرة الجسديّة على الحياة؛ ولذلك يموت الصحيح أحياناً، ويطول عمر السقيم. وإذا أراد الله شيئاً هيأ أسبابه، ومنح القدرة على مقاومة المتغيّرات؛ فالذي قال للنار:



(1) راجع: الطوسي، محمّد بن الحسن، كتاب الغيبة، مصدر سابق، ص 112.

﴿يَنَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰ إِبرَهِيمَ﴾⁽¹⁾، لا يعجزه أن يعطّل العوامل التي تفني الجسد، ويمنح القوّة والقدرة على الاستمرار بشكل سليم. ثمّ إنّ بقاء الأجساد الحيوانيّة بعد موتها أعقد من بقائها مع الحياة ومع القدرة على التجدّد وتعويض التالف من الخلايا، ومع ذلك ثمة كثير من الحالات التي أظهرت بقاء الأجساد العائدة لأناس من أهل الطهارة والتقوى بعد دفنها مُدداً طويلة، ودون أيّ وقاية خاصّة، وأمّا مع الوقاية واستعمال المواد الحافظة، فالأمر أسهل بكثير.

الرابع: خروج المهديّ ﷺ في سنّ ابن الأربعين إنّما هو من جهة الهيئة والقوّة لا من جهة العمر الواقعيّ، فإذا صحّ الخبر فهو ناظر إلى أنّه يبدو كما لو كان ابن أربعين، ولا ضير في ذلك.

الشبهة الثالثة:

1 - نصّ الشبهة:

من المعروف تاريخياً أنّ عدداً غير قليل من الأشخاص ادّعوا المهديّة، أو ادّعي لهم ذلك، وهذا يكشف عن غياب المعالم الدقيقة للمهديّ المنتظر وعن الخلفيّة الثقافية للأمة، وعدم انتشار النصّ الصريح والواضح بشكل واسع بينهم؛ ممّا فسخ المجال أمام الادّعاء واستغلال اللقب من قبل الطامحين للزعامة، والتغريب بالناس.

وهذا الأمر يضعف ما تقدّم من وجود التواتر عن النبيّ ﷺ

(1) سورة الأنبياء، الآية 69.

وأهل بيته عليه السلام في تعيين المهديّ في الثاني عشر من أئمة أهل البيت عليه السلام ، وإلا فأين كانت تلك النصوص؟ ولماذا لم تشكّل حصانة للأمة من الاغترار والوقوع ضحيّة الدعاوى المزيفة؟!

2 - إجابة الشبهة:

أولاً: إنّ وجود الدعاوى المذكورة، واستغلال لقب المهديّ من قبل عددٍ كبير من الأشخاص، يكشف عن تجذّر فكرة المهديّ المنتظر في ثقافة الأمة وأصالتها، وهذا هو الذي يريء الأرضيّة لانتشار وقبول الدعاوى التي استغلّتها للوصول إلى مآرب لا تخفى.

فكثرة الدعاوى ووجود الأذان المصغية يؤيّدان ذلك ويقويانه على عكس ما يتوهّم من دلّالته على هشاشة فكرة المهديّ المنتظر، بل اعتبر بعض المحقّقين ذلك دليلاً مهمّاً يضاف إلى الأدلّة الروائيّة⁽¹⁾.

ثانياً: الاشتباه في التطبيق وإعطاء العنوان لغير صاحبه، له أسباب عدّة، منها:

1 - إنّ بعض الأخبار التي تتحدّث عن المهديّ المنتظر عليه السلام مطلقة، ناظرة إلى أصل الفكرة لا إلى التطبيق والتعيين، وهذه الطائفة من الأخبار كثيرة جدّاً.

2 - إنّ طائفة الأخبار التي تعيّن شخص المهديّ وتسمّيه باسمه كانت

(1) السيد جعفر، دراسات وبحوث في التاريخ والإسلام، مصدر سابق، ج 1، ص 61.

مدّة طويلة ضمن دائرة الحظر الذي فرض على هذا النوع من الحديث منذ وفاة رسول الله ﷺ، وقد ازداد الحظر والحصار شدة في زمن بني أمية؛ ممّا جعل كثيراً من الناس، خاصّة أولئك الذين دخلوا الإسلام بعد الرسول ﷺ، يحرمون من سماعها، فقد بقيت تتداول بشكل محدود وغير علنيّ.

3 - إنّه لم يكن أولئك المدّعون للمهدويّة عاجزين عن وضع ما يناسبهم من أحاديث للتلبّيس على الناس، كما حصل مع الأمويّين عندما وضعوا حديثاً يزعم أنّ المهديّ من بني عبد شمس، وكما حصل مع العباسيّين عندما وضعوا حديثاً يجعل المهديّ في بني العبّاس، وهكذا بنو الحسن.. بل لم يكونوا بحاجة إلى ذلك مع العوامّ، فكان يكفي ما ورد في كون المهديّ من العترة أو من ذرّيّة فاطمة أو من أهل البيت ليطبّق، كما حصل في مهدويّة محمّد ابن الحنفية.

ثالثاً: لقد قاوم أئمة أهل البيت ﷺ عمليّة استغلال اللقب ودعاوى المهدويّة، وحاولوا قدر المستطاع الصّدع بالحقيقة، لكن لم يكن ذلك يجدي دائماً في ردع المدّعين، والمغتريّين بهم.

فقد واجه الإمام الباقر ﷺ الكيسانيّة الذين زعموا مهدويّة محمّد ابن الحنفية، وأثبت لهم وفاته، ونفض التراب بنفسه عن قبره، ونفى ما زعموه من بقاءه حيّاً⁽¹⁾.

(1) العلامة المجلسي، بحار الأنوار، مصدر سابق، ج 10، ص 158؛ ج 37، ص 3.

كما نصّح الإمام الصادق عليه السلام محمّد بن عبد الله بن الحسن بعدم الخروج، وأنّه لن يتمّ له الأمر، وأنّه ليس بالذي تحدّثت عنه الأخبار، وقد اتّهمه عبد الله بن الحسن من أجل ذلك بأنّه دفعه إلى ذلك الحسد لابنه⁽¹⁾.

كما أنّ الإمام الصادق عليه السلام أمر بإنزال جنازة ولده إسماعيل مرّات عدّة قبل دفنه، وكشف عن وجهه أمام الناس ليقطع الطريق على من سيزعم عدم موته ويدعي مهدويته⁽²⁾.

رابعاً: في كثير من الحالات كان يطلق وصف المهديّ بمعناه اللغويّ، فيأتي بعد ذلك من يلتبس عليه الأمر، فيتوهّم المعنى الاصطلاحيّ. ومن هذا القبيل ما حصل في قصّة المختار الذي نسب إليه أنّه قال بمهدويّة محمّد ابن الحنفية، وأنّه مؤسّس الكيسانيّة. والظاهر أنّه راسل محمّداً ابن الحنفية، فقال: «لمحمّد بن عليّ المهديّ من المختار بن أبي عبيد...»⁽³⁾ ولم يثبت إرادة المعنى الاصطلاحيّ من هذا القول، فإنّ محمّداً نفسه قيل له: السلام عليك يا مهديّ، فقال: أنا مهديّ، أهدي إلى الرشد والخير، وأمرهم أن يقولوا: السلام عليك يا محمّد⁽⁴⁾. فهو أقرّ المعنى اللغويّ، وطلب منهم السلام باسمه؛ لأنّه أبعد عن الإيهام.

خامساً: إنّ ما أحصي من فرق ومن جماعات نسبت إلى أشخاص

(1) أبو الفرج الأصفهاني، مقاتل الطالبين، مصدر سابق، ص 186 - 225.

(2) النوبختي، الحسن بن موسى، فرق الشيعة، لام، لات، لاط، ص 67 (في الهامش).

(3) ابن سعد، الطبقات الكبرى، مصدر سابق، ج 5، ص 100.

(4) المصدر نفسه، ص 94.



معينين معروفين من أتباع أئمة أهل البيت ﷺ فيه الكثير من المبالغة، فقد حاول الشهرستاني أن يجعل لكل واحد من أصحاب الإمام الصادق ﷺ فرقة خاصة به وباسمه، في محاولة منه للتشيع وبيان كثرة الافتراق، الذي يعني ضعف المبدأ وهشاشة الأصل، إلا أن هذه الفرق لا وجود لها إلا في مخيلة الشهرستاني، والمؤسف صيرورة هذا الكتاب من أهم المصادر للبحث في الفرق وبالنسبة إلى القائلين بالمهدوية الأمر كذلك، فدعوى المهدوية تنسب إلى كل إمام من الأئمة، وأن جماعة من أصحابه قالوا بعد وفاته إنه المهدي، وإنه لم يمت، ولا دليل على ذلك كله بالتفصيل.

الشبهة الرابعة:

1 - نص الشبهة:

زعم بعض من أولع بالتشيع على معتقدات الشيعة، أن الإمام الحسن العسكري ﷺ قد ولد له مولود، لكنه مات في السنة التي مات فيها أبوه، وقد قسم ميراث الإمام الحسن، فالتمسك بمهدوية الإمام الحجة ابن الحسن العسكري تمسكاً بإمامة من ثبت موته⁽¹⁾.

2 - إجابة الشبهة:

إن دعواه هذه ساقها بلا دليل، وليته أخبرنا أين ذكر ذلك، وكيف انتهى إليه خبره.

(1) هذا الزعم أورده إحسان الهي ظهير في بعض خطبه المسجلة والمكرسة للتشيع على مدرسة أهل البيت ﷺ.



وقد ثبت في أخبارنا، بما لا يقبل التردد، أنه قد ولد لأبي محمد الإمام الحسن العسكري عليه السلام مولود، واطلع على ذلك خواص الشيعة، وخبر الصلاة على أبيه عند وفاته، وغيرها مما يثبت بقاءه وحياته وغيبته مما لا يحصى كثير⁽¹⁾. ولا ينقض العجب ممن يسوقون الدعاوى من غير أدلة، ويبطلون بها الحقائق الثابتة.

الشبهة الخامسة:

1 - نصّ الشبهة:

يعترض بعض الكتّاب المعاصرين على طرح فكرة المهدي المنتظر عليه السلام، باعتبار أنّ هذه الفكرة قد استُغلت من قبل كثير من الحركات التي جرّت على المسلمين المآسي والويلات، وسوّدت صفحات تاريخنا، فأَيّ فائدة في إعادة طرحها، والبحث عنها، والحرص على إبرازها ودفعها إلى الواجهة، سوى الإغراء بالمزيد من الاستغلال والمزيد من المتاجرة بالأمة، فلنترك البحث في هذه المسألة حتّى يحين وقتها، ويظهر الإمام المهدي، فينكشف الواقع، ويبين الحق، وتنقطع الفتنة.

2 - إجابة الشبهة:

أولاً: إنّ ما جرّ على المسلمين المآسي والويلات، وسوّدت صفحات تاريخنا، هو حكام الجور الذين حكموا باسم الإسلام، وتسوّروا بثوب الدين. والذي دفع هؤلاء إلى الفساد والظلم وارتكاب ما ارتكبه، هو



(1) الشيخ الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة، مصدر سابق، ص 432؛ العلامة المجلسي، بحار الأنوار، مصدر سابق، ج 50، ص 332.

أطماعهم الدنيئة، وانحرافهم عن الدين، فالدين منهم بريء، فهل ينبغي من أجل ذلك إلغاء الدين والتخلي عن الإسلام؟! وهذا أشبه بذلك المحتلّ الغاشم الذي دخل العراق، وأزعجته حرارة الصيف فيه، فقال: أيّ فائدة لهذا الحرّ؟ فقلّ له: إنّه ينضج الرطب، فقال: لا حاجة إلى الرطب، اقطعوا النخيل كلّه!!

فهب أنّنا تخليّنا عن الإسلام، فهل ينتهي الأمر، ولا يبقى لحكام الجور وسيلة للظلم والفساد؟! إنّ ترك البحث في عقيدة ظهور المهديّ المنتظر ﷺ، وإسقاطها من تراثنا الفكريّ، لا يمنعان أولئك الذين جرّوا على الإسلام والمسلمين المآسي والويلات، من التماذي، ولن يغيّر من الواقع شيئاً.

ثانياً: نحن بدورنا نسأل: إذا لم يكن لفكرة المهديّ المنتظر ﷺ أيّ فائدة في العصور السابقة على عصر الظهور، فلماذا يحدث عنها الرسول ﷺ؟! ولماذا أخبر بذلك منذ أربعة عشر قرناً أو أكثر؟! بل لماذا يتحدّث عنها الأنبياء والرسل السابقون، ولماذا الحديث عن مستقبل البشريّة والعالم؟!

لا بدّ من أن يكون لذلك كلّ فائدة كبيرة، ومن لم يستطع إدراك السر والفائدة في ذلك كلّ، فالعيب فيه، فعليه أن يبحث ويفتّش ويتأمّل، فالأنبياء والرسل لا يتحدّثون عن شيء عبثاً دون حكمة وفائدة، إنهم لا يعملون بأهوائهم مطلقاً.

ثالثاً: إنّ هذه الفكرة عنوان لطموح اتّجهت إليه البشريّة بمختلف أديانها، فكرة الإمام المهديّ تشكّل مصدر عطاء وقوّة

لكلّ أولئك الذين ينشدون العدل، إنّها تبعث روح الأمل، وتضيء بصيص نور في طريق البشريّة، يقاوم اليأس والقنوط، إنّها تعمّق في النفوس الثقة بالنصر المؤكّد، وتؤكّد النتيجة الحتميّة التي تتغلّب فيها راية العدل والقسط والإيمان على رايات الظلم والجور والفساد والانحراف كلّها، مهما ادلهمت الخطوب، ومهما تعاظم الكفر. المهديّ المنتظر ﷺ شعار ثورة، ومشعل حرّيّة، ومصدر عطاء، وخطّ جهاد مستمرّ.

الشبهة السادسة:

1 - نصّ الشبهة:

من جملة ما يثيره المشنّعون على الشيعة، والمتحاملون عليهم، أنّ الشيعة يعتقدون أنّ الإمام المهديّ قد غاب في السرداب في سامراء. وزاد بعضهم أنّ الشيعة ينتظرون خروجه على باب السرداب. وثمة من يدّعي أنّهم يحضرون بخيولهم وسيوفهم كلّ جمعة، ويقفون على باب السرداب، وينادونه ليخرج إلهم، إلى ما هنالك من أباطيل.

2 - إجابة الشبهة:

إنّ هذه القصّة لا أساس لها من الصحّة، ولم يقل أحد إنّها يقيم في ذلك السرداب، ولا أنّه يخرج منه، ولا يوجد لشيء ممّا ذكر في هذه القصّة من ممارسات أيّ حظّ من الصحّة. نعم، يوجد في محيط المرقد المطهر للإمامين العسكريّين في سامراء سرداب عميق هو سرداب بيت الإمام الحسن العسكريّ عليه السلام؛ ولأجل



ذلك، فإنَّ الشيعة يزورونه؛ لأنَّه من البقاع التي تَبَرَّكت بأقدام الأئمَّة المطهَّرين الثلاثة: الإمام الهادي والعسكريّ والحجَّة القائم المهديّ، ويزار الإمام الحجَّة هناك؛ لأنَّه بيته، ولأنَّه عاش فيه سنواته الأولى. ولا يدعي أحد من الشيعة أنَّه ما زال فيه، وأنَّه يخرج منه.

ولا شكَّ في أنَّ الذين يوردون مثل هذه الحكايات، لا يقصدون سوى التشنيع والتشويه وإظهار سخافة عقول الشيعة زوراً وبهتاناً. وإذا كان ثمَّة من يتبرَّك بهذه البقعة، فهو كالتبرَّك بالبقاع الأخرى التي أقام فيها أو استشهد عليها أو دفن فيها أيّ واحد من الأئمَّة عليه السلام.

الشبهة السابعة:

1 - نصُّ الشبهة:

ما هو سبب غيبة المهديّ؟ وما الداعي إلها مع حاجة الناس إليه في كلِّ عصر، ولماذا لم يظهر حتَّى الآن مع اشتداد المحن والبلاءات، وخاصَّة على المؤمنين، وفي ظلِّ امتلاء الدنيا بالجور والظلم والفساد؟!

وما الداعي لكي يولد المهديّ في زمانٍ يضطر فيه إلى الاختفاء والاستتار والانتظار هذا الدهر الطويل، مع قدرة الباري - عزَّ وجلَّ - على أن يوجد المهديّ في عصر الظهور؟!

2 - إجابة الشبهة:

أولاً: الكلام في فلسفة الغيبة طويل الذيل، والخوض فيه يحتاج



إلى كتاب خاصّ، ونحن هنا نشير اجمالاً إلى أنّ الإمام المهديّ المنتظر عليه السلام هو بقيّة الله، وآخر خلفاء رسوله، والمدّخر لإنجاز الوعد الإلهيّ، وقد كان السلطان قد حدّر من وجوده أشدّ من حدّره على بقيّة أئمة أهل البيت عليهم السلام؛ لما انتهى إليهم من خبره، وأنّه يقوم بالسيف ويقطع دابر الظالمين؛ ولأجل ذلك أوكل السلطان من يقوم بتفتيش دار الإمام الحسن العسكريّ عليه السلام بعد وفاته ووضع العيون، واحتجز نساءه، وأقام من يراقبهنّ؛ خوفاً من ولادة الحجة⁽¹⁾، وطلبه وفتّش عنه عندما انتهى إليه خبر وجوده، وأنّه قد ولد في حياة أبيه، فكان لا بدّ من الاستتار والاختفاء عن العيون.

ثانياً: لا شكّ في أنّ ثمة حكمة من الغيبة. وعدم إدراكنا لها لا يضر ولا يؤثّر، ما دمنا نعتقد بأنّ الله - سبحانه وتعالى - لا يقدر أمراً إلّا على أساس الحكمة. وجهلنا بها لا ينقص من قيمة المقدّر والممضى شيئاً.

ثالثاً: في الرواية عن عبد الله بن الفضل الهاشمي، قال: سمعت الصادق جعفر بن محمد عليه السلام يقول: «إنّ لصاحب هذا الأمر غيبة لا بدّ منها، يرتاب فيها كلّ مبطل، فقلت له: ولم جعلت فداك؟ قال: لأمر لم يؤذنّ لنا في كشفه لكم، قلت: فما وجه الحكمة في غيبته؟ فقال: وجه الحكمة في غيبته وجه الحكمة في غيبات من تقدّمه من حجج الله - تعالى ذكره -، إنّ وجه الحكمة في ذلك لا ينكشف إلّا بعد ظهوره، كما لم ينكشف وجه الحكمة لما أتاه الخضر عليه السلام من خرق السفينة وقتل الغلام وإقامة الجدار

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
أَنْزَلَ هَذِهِ السُّورَةَ
وَلَمْ يَجْعَلْ فِيهَا مِنْ
دُونِ الذِّكْرِ

(1) راجع: الشيخ الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة، مصدر سابق، ص 52.

لموسى ﷺ إلا وقت افتراقهما، يا ابن الفضل، إن هذا الأمر أمرٌ من أمرِ الله، وسرٌّ من سرِّ الله، وغيب من غيب الله، ومتى علمنا أنه -عزَّ وجلَّ- حكيم، صدَّقنا بأن أفعاله كلّها حكمة، وإن كان وجهها غير منكشف لنا»⁽¹⁾.

وعليه، فإنَّ البحث عن الحكمة والسرِّ في الغيبة وإن كان جائزاً، إلا أنَّ عدم الوصول إلى نتيجة وعدم إدراكه، يجب أن لا يكونان سبباً في التشكيك والرفض بعد أن أخبرت الروايات به بشكل قاطع.

رابعاً: تضمّنت الأخبار أنّه ﷺ يظهر فيملاً الأرض عدلاً وقسطاً كما ملئت ظلماً وجوراً، ولا يعني ذلك أنَّ الامتلاء هو السبب في ظهوره، بحيث إنَّ حتميّة الظهور تكون عند الامتلاء، وإلاَّ فإنَّ الشروط الموضوعيّة للظهور والنهضة كثيرة، ولا بدّ من وجودها، فإنَّ لله -تعالى- سنناً في خلقه، وعلى أساسها تجري المقادير، وقد بيّن الله -تعالى- تلك السنن في أكثر من موضع من كتابه الكريم، قال -تعالى-: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾⁽²⁾، وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا يَقُومُ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾⁽³⁾، ويشير إلى ذلك قوله -تعالى-: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفُتِنَتِ صَوْمِعُ وَيَبَّعُ وَصَلَوْتُ وَمَسْجِدُ﴾⁽⁴⁾.

(1) الشيخ الصدوق، علل الشرائع، مصدر سابق، ص 246؛ الشيخ الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة، مصدر سابق، ص 437.

(2) سورة البقرة، الآية 256.

(3) سورة الرعد، الآية 11.

(4) سورة الحج، الآية 40.



ومفاد هذه الآيات أَنَّ السَّنةَ الإلهيَّةَ قضت أن تجري الأمور بأسبابها، وأن لا يجبر الله الناس على التدين والالتزام، وأن لا يغيّر ما بأنفسهم بشكل قهريّ وإعجازيّ؛ لئلا يبطل الثواب والعقاب، وتنتفي الحكمة من الخلق.

وبناءً عليه، فإنّ الله - سبحانه وتعالى - وعد المؤمنين بالاستخلاف في الأرض، ووعدهم بالخلاص من الظلم والجور، ووعدهم بأن يحلّ العدل والقسط، لكن ذلك لا بدّ من أن يتحقّق بأسبابه، لا بالوسائل الإعجازيّة المحضة وبعبداً عن إرادة الناس أنفسهم. وعلى ضوء ذلك، يتبيّن أنّ طول الغيبة مرتبط بتحقّق الشروط الموضوعيّة وعدمها، ولو كان الله يريد إحلال العدل بالقهر والغلبة والجبر والاكراه دون احتياجه إلى أنصار يدفع الله بهم الظلم ويسعون من أجل إقامة العدل، لفعل ذلك منذ زمن بعيد، ولم يكن ثمة حاجة إلى الانتظار.

لكنّ الناس أنفسهم هم الذين صنعوا الظرف الذي أوجد الغيبة واقتضاها، وهم الذين عليهم أن يصنعوا الظرف الذي يقتضي الظهور، وذلك عن طريق الإعداد والتهيؤ والعمل والانطلاق في مشروع تغيير ما بأنفسهم، ليكونوا على أتمّ الاستعداد لاستقبال حركة الظهور ومساندتها ونصرها.

صحيح أنّ الإمام لطف، والإمام ضرورة، لكنّ الإمام بلا مأموم يضيع كما ضاع الأنبياء والأئمّة الذين أنكرهم أقوامهم وقتلوهم وشرّدوهم، واقتصر دورهم على إقامة الحجّة على الناس. لكن الأمر بالنسبة إلى بقيّة الله الأعظم المهديّ المنتظر يختلف اختلافاً

جذرياً، فهو آخر حجج الله، وهو المعدّ لقيادة عمليّة التغيير الكبرى، فينبغي أن يُدخّر لحين وجود المأمومين الذين يحملون رايته بصدق وإخلاص ووفاء وتسليم مطلق.

فلا بدّ -إذاً- من العمل الدؤوب، والإعداد التامّ على كافّة المستويات الإيمانيّة والروحيّة والتعبويّة والفكرية والسياسيّة والاقتصاديّة من أجل تعجيل الظهور.

خامساً: السؤال عن السرّ الذي جعل الله -تعالى- يخلقه في زمان ويدّخره لزمان آخر، كالسؤال عن الحكمة والسرّ في الغيبة، لكن لا بدّ من الإشارة إلى أنّ السائل يفترض أنّ الإمام في عصر الغيبة والاستتار لا يمارس دوراً، ولا يؤدي مهمّة، ولا يتحمّل مسؤولية تجاه الأُمّة وتجاه الدين. والأمر ليس كذلك، فالإمام المهديّ في غيبته يقوم بالدور الفاعل الذي يقوم به حجج الله على خلقه، وأمانؤه في أرضه. وإذا كنّا لا نمتلك الشياء الكثير عن تفاصيل هذا الدور وهذه المسؤوليّة، فإنّه ليس لنا أن نفترضه متفوقاً في زاوية بيته، منغلّقاً على ذاته، بل هو يعيش بين الناس، ويتنقّل في البلاد، ويعرف الناس ولا يعرفونه، وربّما كان يؤديّ في غيبته ما لا يمكن أن يؤديّه ظاهراً مشهوراً. وقد بيّن الإمام نفسه ذلك في التوقيع المرويّ عنه، حيث قال ﷺ: «وأما وجه الانتفاع بي في غيبيتي، فكالانتفاع بالشمس إذا غيّبها عن الأبصار السحاب، وإنّي لأمان لأهل الأرض كما أنّ النجوم أمان لأهل السماء»⁽¹⁾.

(1) الشيخ الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة، مصدر سابق، ص 441.



وفي الرواية أيضاً عن جابر بن عبد الله الأنصاريّ أنّه سأل النبي ﷺ: هل ينتفع الشيعة بالقائم ﷺ في غيبته؟ فقال ﷺ: «أي، والذي بعثني بالنبوة، إنهم لينتفعون به، ويستضيئون بنور ولايته في غيبته، كانتفاع الناس بالشمس وإن جللها السحاب»⁽¹⁾.

فإنّ الدور غير المنظور للإمام في حفظ الدين، واستمرار الحجة، وتسديد المؤمنين الخلل فيما لو استوجبوا ذلك، كلّه يمكن أن يقع ولا نشعر به ونغفل عن أيادي الإمام فيه. وعلى أيّ حال، فالجدير بالمؤمنين أن يعدّوا أنفسهم إعداداً كاملاً ودقيقاً، ليكونوا من أتباعه وأنصاره، ومن الذين ينتصر الله بهم لدينه، وينصر الله بهم وليّه وحجّته، وأن لا يكونوا اتكاليين كالذين قالوا لموسى عليه السلام: ﴿فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَتِلَا إِنَّا هَهُنَا قَاعِدُونَ﴾⁽²⁾.

ولا شكّ في أنّ الله - سبحانه وتعالى - سيأذن بالظهور عندما يجد أنّ عباده المؤمنين بلغوا حالة الرشد وحالة الاستعداد التامّ والتهيؤ الكامل. وهذا الأمر يستوجب العمل على الأصعدة كافّة، والشعور بالمسؤوليّة.

(1) الشيخ الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة، مصدر سابق، ص 441.

(2) سورة المائدة، الآية 24.

قائمة المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم.
2. ابن منظور، محمّد بن مكرم، لسان العرب، نشر أدب حوزة، قم المقدّسة، 1405هـ/ق/ 1363هـش، لا.ط.
3. الطوسي، الشيخ محمد بن الحسن، الأمالي، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية - مؤسسة البعثة، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، إيران - قم، 1414هـ، ط1.
4. البخاري، محمّد بن إسماعيل، صحيح البخاري، دار الفكر، لا.م، 1401هـ/ق/ 1981م، لا.ط.
5. الطباطبائي، السيد محمّد حسين، الميزان في تفسير القرآن، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين، قم المقدّسة، لا.ت، لا.ط.
6. الكليني، الشيخ محمّد بن يعقوب، الكافي، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية، مطبعة حيدري، طهران، 1365هـش، ط4.
7. ابن شهر آشوب، محمد بن علي، مناقب آل أبي طالب، تصحيح وشرح ومقابلة: لجنة من أساتذة النجف الأشرف، المكتبة



- الحيدرية، العراق - النجف الأشرف، 1376هـ - 1956م، لا.ط.
8. الطبرسي، الشيخ الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، تحقيق: لجنة من العلماء والمحققين، مؤسسة الأعلمي، بيروت، 1415هـق/1995م، ط1.
9. السيوطي، جلال الدين، الدر المنثور، دار الفكر، بيروت، 1993م، لا.ط.
10. ابن سعد، محمد، الطبقات الكبرى، إحياء التراث العربي، بيروت، 1417هـق/1996م، ط1.
11. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق ومراجعة: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، لا.ت، لا.ط.
12. السيوطي، جلال الدين، الإتيقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، لا.م، 1394هـق/1974م، لا.ط.
13. ابن حنبل، أحمد، مسند أحمد، دار صادر، بيروت، لا.ت، لا.ط.
14. الصدوق، الشيخ محمد بن علي، كمال الدين وتمام النعمة، صححه وعلق عليه: علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي، إيران، 1405هـق، لا.ط.
15. العياشي، محمد بن مسعود، تفسير العياشي، تحقيق: الحاج السيد هاشم الرسولي المحلاتي، المكتبة العلمية الإسلامية، إيران - طهران، 1422هـ، ط1.

16. البرقي، أحمد بن محمد بن خالد، المحاسن، تصحيح وتعليق: السيد جلال الدين الحسيني، دار الكتب الإسلامية، إيران - طهران، 1370هـ - 1330 ش، لا.ط.
17. القاضي عياض، عياض اليحصبي، الشفا بتعريف حقوق المصطفى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان - بيروت، 1409 - 1988م، لا.ط.
18. النووي، يحيى بن شرف، رح النووي على صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1392هـ.ق، ط.2.
19. الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله، المستدرک على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، 1411هـ.ق/1990م، ط.1.
20. الإربلي، الشيخ علي بن أبي الفتح، كشف الغمة في معرفة الأئمة، دار الأضواء، لبنان - بيروت، 1405هـ - 1985م، ط.2.
21. الشريف الرضي، محمد بن الحسين، نهج البلاغة (الجامع لخطب الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ورسائله وحكمه)، شرح: محمد عبده، دار الذخائر، مطبعة النهضة، قم المقدسة، 1412هـ.ق/1370هـ.ش، ط.1.
22. الصفار، محمد بن الحسن بن فروخ، بصائر الدرجات، تصحيح: الحاج ميرزا حسن كوجه باغي، منشورات الأعلمي، إيران - طهران، 1404هـ - 1362ش، لا.ط.
23. الترمذي، محمد بن عيسى، الجامع الصحيح (سنن الترمذي)، تحقيق وتصحيح: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الفكر،

بيروت، 1403هـ/1983م، ط2.

24. القسطلاني، أحمد بن محمد، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، 1323هـ، ط7.

25. المناوي، محمد عبد الرؤوف، فيض القدير شرح الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، ضبطه وصححه: أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، 1415هـ/1994م، ط1.

26. ابن الأثير، المبارك بن محمد الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، مؤسسة إسماعيليان للطباعة والنشر والتوزيع، قم، 1364هـش، ط4.

27. الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، لا.ت، ط2.

28. ابن الجوزي، عبد الرحمان بن علي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، دار صادر، بيروت، 1358هـ، ط1.

29. الطبري، محمد بن جرير، دلائل الإمامة، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية، مؤسسة البعثة، قم، 1413هـ، ط1.

30. الطوسي، الشيخ محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي)، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، مؤسسة آل البيت (عليه السلام)، قم، 1404هـ، لا.ط.

31. المجلسي، العلامة محمد باقر بن محمد تقي، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، مؤسسة الوفاء، لبنان -



بيروت، 1403 هـ - 1983 م، ط2.

32. البحراني، هاشم، البرهان في تفسير القرآن، تقديم: محمد مهدي الأصفي، تحقيق ونشر مؤسسة البعثة، قم المقدسة، لا.ت، لا.ط.

33. الجوهري، أحمد بن عبيد الله بن عياش، مقتضب الأثر، مكتبة الطباطبائي، إيران - قم، لا.ت، لا.ط.

34. الجوهري، أحمد بن عبيد الله بن عياش، مقتضب الأثر، مكتبة الطباطبائي، إيران - قم، لا.ت، لا.ط.

35. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، لام، 1410 هـق، ط2.

36. الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1426 هـق/ 2205 م، ط8.

37. الترمذي، محمد بن عيسى، الجامع الصحيح (سنن الترمذي)، تحقيق وتصحيح: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الفكر، بيروت، 1403 هـق/ 1983 م، ط2.

38. الهيثمي، علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحرير: العراقي وابن حجر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1408 هـق/ 1988 م، لا.ط.

39. ابن المغازلي، مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، تحقيق: أبو عبد الرحمن تركي بن عبد الله الوادعي، دار الآثار، صنعاء،

1424هـ/2003م، ط1.

40. الصدوق، الشيخ محمد بن علي، معاني الأخبار، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين، قم المقدّسة، 1379هـ/1338هـش، لا.ط.

41. المتقي الهندي، علاء الدين، كنز العمال، تحقيق ومراجعة: محمود عمر الدميّاطي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ/1998م، ط1.

42. ابن كثير، إسماعيل بن كثير، البداية والنهاية، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، لبنان - بيروت، 1408هـ - 1988م، ط1.

43. السيوطي، جلال الدين، الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، دار الفكر، بيروت، 1401هـ/1981م، ط1.

44. ابن حجر، أحمد بن محمد، الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة، تحقيق: عبد الرحمان بن عبد الله التركي وكامل محمد الخراط، مؤسسة الرسالة، لبنان، 1417هـ/1997م.

45. ابن أبي الحديد، عبد الحميد بن هبة الله، شرح نهج البلاغة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، لا.م، 1378هـ/1959م، ط1.

46. أبو علم، توفيق، أهل البيت، مكتبة الإرشاد، لا.م، لا.ت، لا.ط.

47. الحرّ العاملي، الشيخ محمد بن الحسن، وسائل الشيعة إلى



تفصيل أحكام الشريعة، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت
عليه السلام لإحياء التراث، مطبعة مهر، قم المقدسة، 1414هـ،
ط2.

48. ابن حجر، أحمد بن علي، لسان الميزان، مؤسسة الأعلمي
للمطبوعات، بيروت، 1390هـ/1971م، ط2.

49. الذهبي، شمس الدين، تذكرة الحفاظ، دار إحياء التراث
العربي، بيروت، لات، لا.ط.

50. النسائي، أحمد بن شعيب، خصائص أمير المؤمنين علي
بن أبي طالب، تحقيق: أحمد ميرين البلوشي، مكتبة المعلا،
الكويت، 1406هـ، ط1.

51. الأمرتري، عبيد الله، أرجح المطالب (فضائل ومناقب أمير
المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام)، مكتبة حيدري، لا.م،
2003م، لا.ط.

52. الجوهرى، إسماعيل بن حماد، صحاح تاج اللغة وصحاح
العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين،
بيروت، 1407هـ/1987م، ط4.

53. الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس، تحقيق: علي
شيرى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان - بيروت،
1414هـ - 1994م، لا.ط.

54. الحاكم الحسكاني، عبيد الله بن أحمد، شواهد التنزيل
لقواعد التفضيل في الآيات النازلة في أهل البيت صلوات الله
وسلامه عليهم، تحقيق وتعليق: الشيخ محمد باقر المحمودي،



- إحياء الثقافة الإسلامية، طهران، 1411هـ/ق/1990م، ط1.
55. الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تقديم خليل الميس، ضبط وتوثيق وتخريج: صدقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت، 1415هـ/ق/1995م، لا.ط.
56. القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، دار الشعب، القاهرة، لا.ت، لا.ط.
57. الشوكاني، محمد بن علي، فتح القدير، دار الكلم الطيب، بيروت، 1414هـ/ق، ط1.
58. ابن الأثير الشيباني، علي بن أبي الكرم، أسد الغابة في معرفة الصحابة، دار الكتاب العربي، بيروت، لا.ت، لا.ط.
59. الحويزي، عبد علي بن جمعة، تفسير نور الثقلين، صححه وعلق عليه أشرف على طبعه: الحاج السيد هاشم الرسولي المحلاتي، مؤسسة اسماعيليان للطباعة والنشر والتوزيع، قم، 1412هـ/ق/1370هـ.ش.
60. التستري، الشيخ نور الله، إحقاق الحق، لا.ن، لا.ت، لا.ط.
61. الصدوق، الشيخ محمد بن علي، عيون أخبار الرضا عليه السلام، تصحيح وتعليق وتقديم: حسين الأعلمي، مؤسسة الأعلمي، بيروت، 1404هـ/ق/1984م، ط1.
62. الحكيم، محمد تقي، سنة أهل البيت عليهم السلام، مركز الأبحاث العقائدية، قم، 1426هـ/ق، ط1.
63. الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي

- بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، لا.ت، ط.2.
64. ابن عساكر، علي بن الحسن، تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، لا.م، 1415هـ/ق/1995م، لا.ط.
65. المفيد، الشيخ محمد بن النعمان، الاختصاص، صححه وعلق عليه: علي أكبر الغفاري، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية، قم، 1414هـ/ق/1993م، ط.2.
66. الصدوق، محمد بن علي، التوحيد، تصحيح وتعليق: هاشم الحسيني الطهراني، مؤسسة النشر الإسلامي، قم المقدسة، لا.ت، لا.ط.
67. البحراني، الشيخ المفلق الصميري، غاية المرام في شرح شرائع الإسلام، الشيخ جعفر الكوثري العاملي، دار الهادي، 1420 - 1999م، ط.1.
68. مالك بن أنس، الموطأ، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، أبو ظبي، 1425هـ/ق/2004م، ط.1.
69. السيوطي، جلال الدين، تنوير الحوالك، ضبطه وصححه: محمد عبد العزيز الخادلي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418هـ/ق/1997م، ط.1.
70. المزي، يوسف بن عبد الرحمان، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1400هـ/ق/1980م، ط.1.
71. الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، تحقيق مجموعة



من المحققين بإشراف: الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، لام، 1405 هـ/1985 م، ط3.

72. محمد بن سليمان الكوفي، مناقب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، الشيخ محمد باقر المحمودي، مجمع إحياء الثقافة الإسلامية، إيران - قم، 1412 هـ، ط1.

73. علي بن إبراهيم القمي، تفسير القمي، تصحيح وتعليق وتقديم: السيد طيب الموسوي الجزائري، مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر، إيران - قم، 1404 هـ، ط3.

74. مرتضى، السيد جعفر، الظهور السياقي لآية التطهير، هل تشمل آية التطهير زوجات النبي ﷺ - مجلة رسالة الثقلين/ العدد 2-3/ السنة الأولى.

75. الصدوق، الشيخ محمد بن علي، الخصال، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، إيران - قم، 1403 هـ - 1362 ش، لا.ط.

76. الشريف المرتضى، الشافي في الإمامة، حققه وعلق عليه: السيد عبد الزهراء الحسيني الخطيب، مؤسسة الصادق، طهران، 1410 هـ، ط2.

77. النووي، يحيى بن شرف، شرح النووي على صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1392 هـ، ط2.

78. الذهبي، محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت،

1382هـ/1963م، ط1.

79. ابن تيمية، أحمد، منهاج السنة النبوية، تحقيق ومراجعة: د. محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، لا.م، 1406هـ، ط1.
80. الذهبي، محمد بن عثمان، المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال، تحقيق ومراجعة: محب الدين الخطيب، لا.ن، لا.م، لا.ت، لا.ط.
81. أبو رية، محمود، شيخ المضيرة أبو هريرة، دار الأعلي، بيروت، لا.ت، ط3.
82. القاضي النعمان المغربي، النعمان بن محمد، دعائم الإسلام، تحقيق: آصف بن علي أصغر فيضي، دار المعارف، القاهرة، 1383هـ/1963م، لا.ط.
83. الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك (تاريخ الطبري)، مؤسسة الأعلي، بيروت، لا.ت، لا.ط.
84. العسكري، السيد مرتضى، معالم المدرستين، مؤسسة النعمان، بيروت، 1410هـ/1990م، لا.ط.
85. اليعقوبي، أحمد ابن أبي يعقوب، تاريخ اليعقوبي، دار صادر، بيروت 1379هـ/1960م، لا.ط.
86. التميمي الدارمي، محمد بن حبان، الثقات، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد-الهند، 1393هـ/1973م، ط1.
87. الكاندهلوي، محمد يوسف، حياة الصحابة، تحقيق وضبط وتعليق: الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة،

- بيروت، 1420هـ/1999م، ط1.
88. دحلان، أحمد بن زيني، السيرة النبوية، دار المعرفة، بيروت، 1382هـ، لا.ط، (بهامش الحلبية).
89. ابن هشام، الحميري، السيرة النبوية، تحقيق وضبط وتعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة علي صبيح وأولاده، مطبعة المدني، القاهرة، 1383هـ/1963م، لا.ط.
90. ابن طاووس، علي بن موسى، سعد السعود، منشورات الرضى، قم، 1363هـ، لا.ط.
91. مرتضى، السيد جعفر، الصحيح من سيرة النبي الأعظم ﷺ، دار الحديث للطباعة والنشر، قم، 1426هـ، ط1.
92. الطوسي، الشيخ محمد بن الحسن، الأمالي، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية - مؤسسة البعثة، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، إيران - قم، 1414هـ، ط1.
93. الدينوري، ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، تحقيق ومراجعة: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418هـ/1997م، لا.ط.
94. الأميني، الشيخ عبد الحسين، الغدير، دار الكتاب العربي، بيروت، 1397هـ/1977م، ط4.
95. الجويني، إبراهيم بن محمد، فرائد السمطين، تحقيق: محمد باقر المحمودي، مؤسسة المحمودي، بيروت، 1398هـ، لا.ط.
96. الخوارزمي، الموفق بن أحمد، المناقب، تحقيق: الشيخ

- مالك المحمودي، مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، 1411هـق، ط2.
97. الصدر، صدر الدين، المهدي، مكتبة المنهل، الكويت، 1389هـق/1978م، لا.ط.
98. الصافي، لطف الله، منتخب الأثر في الإمام الثاني عشر، مؤسسة الوفاء، بيروت، 1403هـق/1983م، ط2.
99. السبحاني، الشيخ جعفر، الإلهيات على هدى الكتاب والسنة والعقل، الدار الإسلامية، بيروت، 1409هـق/1989م، ط1.
100. إيماني، مهدي الفقيه، الإمام المهدي عند أهل السنة، مكتبة الإمام أمير المؤمنين علي عليه السلام، أصفهان، 1402هـق، ط2.
101. الطوسي، الشيخ محمد بن الحسن، كتاب الغيبة، تحقيق: الشيخ عباد الله الطهراني والشيخ علي أحمد ناصح، مؤسسة المعارف الإسلامية، قم، 1411هـق، ط1.
102. النعماني، محمد بن إبراهيم، الغيبة، تحقيق: فارس حسون كريم، أنوار الهدى، قم، 1422هـق، ط1.
103. أبو داود السجستاني، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تحقيق وتعليق: سعيد محمد اللحام، دار الفكر، لام، 1410هـق/1990م، ط1.
104. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، تهذيب التهذيب، دائرة مطبعة المعارف النظامية، الهند، 1326هـق، ط1.
105. أبو الفرج الأصبهاني، علي بن الحسين، مقاتل الطالبين،

- تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعرفة، بيروت، لا.ت، لا.ط.
106. مرتضى، السيد جعفر، الحياة السياسية للإمام الرضا، لا.ن، لا.م، 1403هـ/ق/1362هـش، ط2.
107. الجهشيارى، محمد بن عبدوس، الوزراء والكتاب، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبدالحفيظ شلي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، لا.م، 1357هـ/ق/1938م، ط1.
108. مرتضى، السيد جعفر، دراسات وبحوث في التاريخ والإسلام، دار جواد، 1414هـ/ق/1993م، ط3.
109. الصدوق، الشيخ محمد بن علي، علل الشرائع، تقديم: محمد صادق بحر العلوم، المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف، 1385هـ/ق/1966م، لا.ط.
110. الشهرستاني، السيد علي، وضوء النبي ﷺ، ستارة، قم، 1415هـ، ط1.
111. العلامة الحلي، الحسن بن يوسف بن المطهر، تذكرة الفقهاء (ط.ق)، منشورات المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية، لا.ت، لا.ط.
112. النوبختي، الحسن بن موسى، فرق الشيعة، لا.م، لا.ت، لا.ط.
113. مسلم النيسابوري، مسلم بن الحجاج، الجامع الصحيح (صحيح مسلم)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان - بيروت، لا.ت، لا.ط.

